السياسة القانونية القضائية فيما يتعلق بالحد العمري لرئيس الجمهورية ونائب الرئيس في قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠/PUU-XXI/2023

من منظور السياسة الشرعية

بحث الرسالة

الاسم الطالب : يوديستيرا عبدي رزقي

رقم التسجيل : ٢٠٠٢٠٣١١٠٠١٢

قسم القانون الدستوري (السياسة)

كلية الشريعة

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج

٢٠٢٤

السياسة القانونية القضائية فيما يتعلق بالحد العمري لرئيس الجمهورية ونائب الرئيس في قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠/PUU-XXI/2023

من منظور السياسة الشرعية

بحث الرسالة

الاسم الطالب : يوديستيرا عبدي رزقي

رقم التسجيل : ٢٠٠٢٠٣١١٠٠١٢

قسم القانون الدستوري (السياسة)

كلية الشريعة

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج

٢٠٢٤

إقرار الطالب

و الله أنا الموقع أدناه، وبياناتي كالآتي: الاسم الطالب : يوديستيرا عبدي رزقي , رقم التسجيل : ٢٠٠٢٠٣١١٠٠١٢

أقرر بأن هذه الرسالة التي حضرتها لتوفير بعض الشروط لنيل درجة الجامعية الأولى في شعبة الأحوال الشخصية الحكم الإقتصادي الإسلامي كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج تحت عنوان:

السياسة القانونية القضائية فيما يتعلق بالحد العمري لرئيس الجمهورية ونائب الرئيس بعد قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠/PUU-XXI/2023

من منظور السياسة الشرعية

حضرتها وكتبتها بنفسي وما زورتها من إبداع غيري أو تأليف الآخر. وإذا ادعى أحد مستقبلا أنها من تأليفه وتبين أنها فعلا ليست من بحثي فأنا أتحمل المسؤولية على ذلك، ولن تكون المسؤولية على المشرف أو على كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج. هذا، و حررت هذا الإقرار بناء على رغبتي الخاصة ولا يجبرني أحد على ذلك.

مالانج, ٣٠ مايو ٢٠٢٤

توقيع صاحب الإقرار

اسم الطالب : يوديستيرا عبدي رزقي ,

رقم التسجل : ٢٠٠٢٠٣١١٠٠١٢

موافقة المشرف

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمد عبده ورسوله. أما بعد

بعد مراجعة نتائج البحث التي مقدم على:

اسم الطالب : بوديستيرا عبدي رزقي ,
رقم التسجل : ٢٠٠٢٠٣١١٠٠١٢
الموضوع :

السياسة القانونية القضائية فيما يتعلق باخذ العمري لرئيس الجمهورية ونائب الرئيس
في قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠/PUU-XXI/2023
من منظور السياسة الشرعية

وافق المشرف على هذه الرسلة لتقديمها الى مجلس مناقشة.

مالانج, ٢٧ مايو ٢٠٢٤

المشرف ،

لدكتور محمد عون الحكيم ، الماجستير
رقم التوظيف ١٩٦٥٠٩١٩٢٠٠٠٠٣١٠٠١

رئيس شعبة القانون الدستوري (السياسة)

الدكتور مصلح هيري ، الماجستير
رقم التوظيف : ١٩٦٧٠٧١٠١٩٩٣١٠٠٢

الاعتماد من طرف لجنة المناقشة

أجريت المناقشة على البحث الذي قدمه الطالب : يوديستيرا عبدي رزقي ، رقم التسجل للطلبة ٢٠٠٢٠٣١١٠٠١٢، قسم القانون الدستوري (السياسة) كلية الشريعة جامعة الإسلامية الحكومية مولانا مالك إبراهيم مالانج بالموضوع " **السياسة القانونية القضائية فيما يتعلق بالحد العمري لرئيس الجمهورية ونائب الرئيس في قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠/PUU-XXI/2023 من منظور السياسة الشرعية** "

قد دافع الطالب عن هذا البحث أمام لجنة المناقشة وتقرر قبوله مع القيمة: (A.....) كشرط للحصول على درجة الجامعية الأولى. وتتكون لجنة المناقشة من السادات الأساتذة:

1. Yayuk Whindari, S.H., M.H., L.LM.
   NIP. 198706202019032013 ( ) Ketua

2. Dr, M. Aunul Hakim, S.Ag., M.H.
   NIP. 196509192000031001 ( ) Sekretaris

3. Dr. Musleh Harry, SH, M.Hum
   NIP. 196807101999031002 ( ) Penguji Utama

مالانج, ٢٧ جوني ٢٠٢٤

عميد كلية الشريعة

الأستاذ الدكتور سوديرمان الحاج

رقم التوظيف : ١٩٧٧٠٨٢١١٠٠٥٠١١٠٠٣

KEMENTERIAN AGAMA REPUBLIK INDONESIA
UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM MALANG
FAKULTAS SYARIAH
Jl. Gajayana ٥٠ Malang Telp. (٠٣٤١) ٥٥١٣٥٤ Fax. (٠٣٤١) ٥٧٢٥٣٣
Website Fakultas : http[illegible] atau Email : syariah@uin-malang.ac.id

إثبات الاستشارة

اسم الطالب : يوديستيرا عبدي رزقي ،

رقم التسجل : ٢٠٠٢٠٣١١٠٠١٢

قسم : القانون الدستوري (السياسة)

المشرف : الدكتور محمد عون الحكيم ، الماجستير

الموضوع : السياسة القانونية القضائية فيما يتعلق بالحد العمري لرئيس الجمهورية ونائب الرئيس في قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/2023/٩٠ من منظور السياسة الشرعية

رقم	مواد الاستشارة	تاريخ	توقيع
١	الفصل الأول	٢ نوفمبر, ٢٠٢٣	
٢	مراجعه	نوفمبر ٩, ٢٠٢٣	
٣	الفصل الثاني	٢٧ نوفمبر, ٢٠٢٣	
٤	مراجعه	٢٨ نوفمبر, ٢٠٢٣	
٥	الفصل الثالث	٢٩ نوفمبر, ٢٠٢٣	
٦	مراجعه	٣١ نوفمبر, ٢٠٢٣	
٧	مقترح ندوة	ديسمبر ١, ٢٠٢٣	
٨	الفصل الرابع	٢٦ مايو ٢٠٢٤	
٩	مراجعه	٢٧ مايو ٢٠٢٤	
١٠	لجنه التنسيق الاداريه	٣٠ مايو ٢٠٢٤	

مالانج، ٣٠ مايو ٢٠٢٤

عرف

رئيس شعبة القانون الدستوري (السياسة)

الدكتور مصلح هيري ، الماجستير

رقم التوظيف : ١٩٦٨٠٧١٠١٩٩٩٠٣١٠٠٢

شعار

اِنَّ اللّٰهَ يَأْمُرُكُمْ اَنْ تُؤَدُّوا الْاَمٰنٰتِ اِلٰٓى اَهْلِهَاۙ وَاِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ اَنْ تَحْكُمُوْا بِالْعَدْلِ ۭاِنَّ اللّٰهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهٖ ۭاِنَّ اللّٰهَ كَانَ سَمِيْعًاۢ بَصِيْرًا

– سورة النساء : ٥٨–

ترجمة

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، الحَكَمِ العَدْلِ العَزِيزِ الحَكِيمِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاتِمِ الأَنْبِيَاءِ وَالمُرْسَلِينَ، وَهَادِي البَشَرِيَّةِ جَمِيعًا إِلَى الحَقِّ وَإِلَى الطَّرِيقِ المُسْتَقِيمِ بِمَا يَنْفَعُهُمْ فِي دِينِهِمْ وَيُحَقِّقُ لَهُمُ السَّعَادَةَ وَالاسْتِقْرَارَ وَالأَمْنَ وَالسَّلَامَ فِي هَذِهِ الحَيَاةِ. أَمَّا بَعْدُ فَهَذِهِ البَحْثُ هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ مَخْطُوطَةٍ عِلْمِيَّةٍ عَلَى شَكْلِ أُطْرُوحَةٍ فِي المجَالِ العِلْمِيِّ لِلْقَانُونِ الدُّسْتُورِيِّ (السِّيَاسَةِ). وَالمادَّةُ العِلْمِيَّةُ مُجَمَّعَةٌ مِنَ المؤَلَّفَاتِ المخْتَلِفَةِ مِثْلَ الأَنْظِمَةِ القَانُونِيَّةِ وَالمفَاهِيمِ وَالمبَادِئِ وَالفِقْهِ وَالمرَاجِعِ مِنْ مُخْتَلَفِ كُتُبِ القَانُونِ العَامِّ وَالكُتُبِ الإِسْلَامِيَّةِ التَّقْدِيمِ وَالمعَاصِرَةِ وَغَيْرِهَا. فَإِنَّ هَذَا البَحْثَ بِعُنْوَانِ:

السيَّاسَةُ القَانُونِيَّةُ القَضَائِيَّةُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالحَدِّ العُمْرِيِّ لِرَئِيسِ الجُمْهُورِيَّةِ وَنَائِبِ الرَّئِيسِ بَعْدَ قَرَارِ المَحْكَمَةِ الدُّسْتُورِيَّةِ رَقْمِ ٩٠/PUU–XXI/2023

مِنْ مَنْظُورِ السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ

نَرْجُو مِنَ اللهِ أَنْ يَتَحَقَّقَ مَا قَصَدْنَا إِلَيْهِ وَأَنْ يَنْتَفِعَ بِمَا كَتَبْنَاهُ الجَمِيعُ، لِتَحْقِيقِ الغَايَةِ وَتَعْمِيمِ الفَائِدَةِ. وَقَدِ اجْتَهَدْتُ فِي كُلِّ مَا كَتَبْتُ وَلَمْ أَدَّخِرْ وُسْعًا، فَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَصَبْتُ فَهُوَ فَضْلٌ مِنَ اللهِ وَنِعْمَةٌ، وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَخْطَأْتُ فَحَسْبِي: أَنَّ لِمَنْ اجْتَهَدَ فِي الإِسْلَامِ وَأَصَابَ أَجْرَانِ، وَلِمَنْ أَخْطَأَ أَجْرٌ وَاحِدٌ، وَنَحْنُ نَسْعَى فِي طَلَبِ هَذَا الأَجْرِ، وَإِنْ كَانَ مَطْمَعُنَا فِي اللهِ هُوَ أَنْ نَحْظَى بِالحُسْنَيَيْنِ مَعًا. نَدْعُو اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يُوَفِّقَنَا دَائِمًا وَأَنْ يَهْدِيَنَا سَوَاءَ السَّبِيلِ إِنَّهُ نِعْمَ المَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ وَهُوَ بِالإِجَابَةِ جَدِيرٌ.

يَتَقَدَّمُ المؤَلِّفُ بِالشُّكْرِ إِلَى:

١. الأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ زَيْنِ الدِّينِ، الماجِسْتِيرِ. رَئِيسِ جَامِعَةِ مُولَانَا مَالِكْ إِبْرَاهِيمْ الإِسْلَامِيَّةِ الحُكُومِيَّةِ مَالَانْجْ.

٢. الأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ سُودِيرْمَانْ، الماجِسْتِيرِ، عَمِيدِ كُلِّيَةِ الشَّرِيعَةِ، جَامِعَةِ مُولَانَا مَالِكْ إِبْرَاهِيمْ الإِسْلَامِيَّةِ الحُكُومِيَّةِ، مَالَانْجْ.

٣. الدُّكْتُورِ مُصْلِحْ هَارِي، الماجِسْتِيرِ، رَئِيسِ قِسْمِ القَانُونِ الدُّسْتُورِيِّ (السِّيَاسَةِ) بِكُلِّيَةِ الشَّرِيعَةِ، جَامِعَةِ مُولَانَا مَالِكْ إِبْرَاهِيمْ الإِسْلَامِيَّةِ، مَالَانْجْ.

٤. الدُّكْتُورِ عَوْنِ الحَكِيمِ، الماجِسْتِيرِ، كَمُشْرِفٍ كَرَّسَ الوَقْتَ وَالفِكْرَ وَالطَّاقَةَ وَالإِخْلَاصَ فِي تَقْدِيمِ التَّوْجِيهِ وَالدُّرُوسِ وَالخِبْرَاتِ، وَكَذَلِكَ الدَّافِعَ فِي إِكْمَالِ كِتَابَةِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ.

٥. يَايُوكْ وِينْدَارِي، الماجِسْتِيرَةِ، كَمُحَاضِرَةٍ وَوَصِيَّةٍ لِلْكَاتِبِ وَكَذَلِكَ مَصْدَرَ إِلْهَامٍ يُوَفِّرُ دَائِمًا الدَّافِعَ وَالإِرْشَادَ وَالتَّوْجِيهَ لِلْكَاتِبِ حَتَّى يَتَمَكَّنَ المؤَلِّفُ مِنْ إِكْمَالِ كِتَابَةِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ.

٦. السَّيِّدَةِ إِفَاتِي نَاصِيَاهْ، السَّيِّدَةِ نُورِ جَنَانِي، السَّيِّدِ تِيجُوهْ سِيتْيُو بُودِي، وَالسَّيِّدِ الدُّكْتُورِ مُصْطَفَى لُطْفِي، كَمُحَاضِرِينَ تَدْرِيسٍ يُحَفِّزُونَ المؤَلِّفَ دَائِمًا وَيُوَفِّرُونَ فُرَصًا لِلْمُؤَلِّفِ لِلمُشَارَكَةِ فِي العَدِيدِ مِنَ الأَنْشِطَةِ فِي وَحْدَةِ مُخْتَبَرِ القَانُونِ بِكُلِّيَةِ الشَّرِيعَةِ جَامِعَةِ مُولَانَا مَالِكْ إِبْرَاهِيمْ الإِسْلَامِيَّةِ الحُكُومِيَّةِ مَالَانْجْ.

٧. جَمِيعُ المحاضِرِينَ فِي كُلِّيَةِ الشَّرِيعَةِ، مَولانا مالِكِ إبراهِيم جامِعَةِ مالانجِ الإِسلامِيَّةِ الحُكُومِيَّةِ الَّذِينَ قَدَّمُوا لَنا التَّعلِيمَ. جَمِيعُ العَامِلِينَ بِكُلِّيَةِ الشَّرِيعَةِ وخاصَّةً مُوَظَّفِي قِسْمِ القَانُونِ

الدُّستُورِيّ الَّذِينَ يُساعِدُونَ المؤَلّفَ في رِعايَةِ إدارَةِ المؤَلّفِ. نَأمُلُ أَن تَكُونَ أَعمالُهُم كُلُّها جُزءًا مِن العِبادَةِ لِلحُصولِ عَلى رِضا اللهِ سُبحانَهُ وَتَعالَى.

٨. وَالِدا المؤَلّفِ، وَهُما السَّيِّدَةُ تِيتِين سوتِيني وأَبا أُوَيْن الجُوِيني (المتَوَفَّى) اللَّذَانِ يَسكُبانِ دائِمًا حُبَّهُما وَعاطِفَتَهُما الَّتِي لا تَتَضَاءَلُ أَبدًا، مِن أَجلِ الدَّعمِ وَالصَّلَوَاتِ الَّتِي تَتَدَفَّقُ دائِمًا بِشَكلٍ جَمِيلٍ. شُكرًا لِكُونِكُما وَالِدَينِ عَظِيمَينِ حَتَّى الآنَ وَفِي المستَقبَلِ. الامتِنانُ لِلإِخوَةِ وَالأَخَوَاتِ الَّذِينَ كانُوا دائِمًا دَعمَ نِظامِ الكاتِبِ بِطُرُقٍ مُختَلِفَةٍ. ساعَدَت جَمِيعُ الأَطرافِ الَّتِي لا يُمكِنُ ذِكرُها واحِدَةً تِلوَ الأُخرَى حَتَّى يُمكِنَ المؤَلّفُ مِن إِكمَالِ هَذِهِ الأُطرُوحَةِ.

أَشكُرُكُم عَلى اللُّطفِ وَالمساعَدَةِ المقَدَّمَةِ، اللهُ يُعطِي خَيرَ الجَزاءِ لَكُم. يَأمُلُ المؤَلّفُ حَقًّا في المغفِرَةِ وَكَذَلِكَ النَّقدِ وَالاقتِراحاتِ مِن جَمِيعِ الأَطرافِ لِجُهودِ التَّحسِينِ في المستَقبَلِ.يأمل المؤلف حقا في المغفرة وكذلك النقد والاقتراحات من جميع الأطراف لجهود التحسين في المستقبل.

مالانج, ٣٠ مايو ٢٠٢٤
مؤلف ,

اسم الطالب : يوديستيرا عبدي رزقي ,
رقم التسجل : ٢٠٠٢٠٣١١٠٠١٢

DAFTAR ISI

PERNYATAAN KEASLIAN SKRIPSI i
HALAMAN PERSETUJUAN ii
HALAMAN PENGESAHAN iii
BUKTI KONSULTASI iv
MOTTO v
KATA PENGANTAR 1
DAFTAR ISI 6
DAFTAR TABEL 10
ABSTRAK 11
ABSTRACT 12
مستخلص البحث 13
BAB I 11
PENDAHULUAN 14
A. Latar Belakang Penelitian 14
B. Rumusan Masalah 23
C. Tujuan Penelitian 24
D. Manfaat Penelitian 24
1. Manfaat secara teoritis 24
2. Manfaat secara Praktis 24
E. Metode Penelitian 25
1. Jenis Penelitian 25
2. Pendekatan Penelitian 26
3. Sumber Bahan Penelitian 27

4. Metode Pengumpulan Bahan Hukum 30
5. Metode Pengolahan Bahan Hukum 30
6. Analisis Bahan Hukum 32
F. Penelitian Terdahulu 33
G. Definisi Konseptual 56
1. Politik Hukum Yudisial 56
2. Putusan Mahkamah Konstitusi 57
3. *Siyasah Syar'iyyah* 57
H. Sistematika Penulisan 58
BAB II 60
TINJAUAN PUSTAKA 60
A. Politik Hukum Yudisial 60
1. Definisi Politik Hukum 60
2. Definisi Politik Hukum Yudisial 63
3. Jenis dan Karakteristik Putusan Politik Hukum Yudisial 65
4. Putusan Memuat Politik Hukum Yudisial 71
B. Siyasah Syariyyah 76
1. Pengertian 76
2. Ruang Lingkup 78
3. Kriteria Siyasah Syariyyah 80
C. Hermeneutika Hukum 94
1. Definisi Hermeneutika Hukum 94
2. Fungsi dan Tujuan Hermeneutika Hukum 96
3. Metode Penafsiran Hukum 97
BAB IV 101

HASIL DAN PEMBAHASAN 101

A. Politik Hukum Yudisial terkait Batas Usia Presiden dan Wakil Presiden dalam Putusan Mahkamah Konstitusi Nomor 90/PUU-XXI/2023. 101

1. Proses dan Problematika Putusan Mahkamah Konstitusi Terkait Batas Usia Capres dan Cawapres dalam Putusan MK Nomor 90/PUU-XXI/2023. 102
2. *Rasio Legis* (alasan hukum) dalam Putusan MK Nomor 90/PUU-XXI/2023 Terkait Batas Usia Capres dan Cawapres berdasarkan teori Penafsiran Hukum 113
3. Mandatory Putusan Putusan MK Nomor 90/PUU-XXI/2023 Konstitusi Terkait Batas Usia Capres dan Cawapres sebagaimana ditegaskan dalam Putusan MK Nomor 141/PUU-XXI/2023 121
4. Implementasi Yuridis Putusan MK Nomor 90/PUU-XXI/2023 Konstitusi Terkait Batas Usia Capres dan Cawapres terhadap pelaksanaan pemilihan Umum berdasarkan teori Hierarki Norma Hukum 129

B. Tinjauan Siyasah Syariyyah Terhadap Politik Hukum Yudisial Batas Usia Presiden dan Wakil Presiden dalam Putusan Mahkamah Konstitusi Nomor 90/PUU-XXI/2023. 134

1. Penerapan Mashadir as-Syariah al-Islamiah terkait Batas Usia Presiden dan Wakil Presiden pasca putusan Nomor 90/PUU-XXI/2023 137
2. Penerapan Prinsip *Al-Musawah* Terhadap Batas Usia Presiden Dan Wakil Presiden Pasca Putusan Nomor 90/PUU-XXI/2023..... 145
3. Penerapan Prinsip '*Adam Al-Haraj* Terhadap Batas Usia Presiden dan Wakil Presiden pasca putusan nomor 90/PUU-XXI/2023 148
4. Penerapan Prinsip *al-'adalah* dalam Batas Usia Presiden dan Wakil Presiden 151
5. Penerapan Prinsip *Al-Maslahah* Pada Batas Usia Presiden Dan Wakil Presiden Pasca Putusan Nomor 90/PUU-XXI/2023..... 152

BAB IV 157
PENUTUP 157
A. Kesimpulan 157
B. Saran 158
DAFTAR PUSTAKA 160
BIOGRAFI PENULIS 166

جدول المحتويات

قائمة الجداول

الجدول (١) البحوث السابقة..... ٦٩

الجدول (٢) تم منح القرار الذي تضمن قانون السياسة القضائي ٢٠٠٣- ٢٠١٦ ..... ١١٢٣

لجدول (٣) القرار الذي تم رفضه الوارد في القانون القضائي السياسة ٢٠٠٣-٢٠١٦ .....١٣٤

الجدول ٠٤ الحكم الذي ينص على أنه غير مقبول يحتوي على سياسة القانون القضائي.....١٣٤

الجدول ٠٥ طلب الحد الأدنى لسن المرشحين لمنصب الرئيس ونائب الرئيس المادة ١٦٩ بنص

(ق) من القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٧.....١٥٤

الجدول ٠٦ طلب الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس اختبار المادة ١٦٩ حرف

(ق) من القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٧ كما هو مفسر في قرار المحكمة الدستورية

رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠.....١٦٥

الجدول ٠٧ تشكيل تشكيل القضاة الدستوريين في القرار رقم ٩٠/بو-الحادي

والعشرون/٢٠٢٣.....١٧٢

الجدول ٠٨ تشكيل القضاة بأغلبية الأصوات في القرار رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠ ... ٦٢

الجدول ٠٩ سياسة سياريه خريطة المفاهيم.....١٦٢

الجدول ١٠ – تفاصيل المشاكل المتعلقة بالحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس.... ١٧

ABSTRAK

Yudistira Abdi Rizki, 200203110012, 2024., "Politik Hukum Yudisial Terkait Batas Usia Capres Dan Cawapres Pasca Putusan Mahkamah Konstitusi Nomor 90/PUU-XXI/2023 Perspektif *Siyāsah Syar'iyyah"*, Skripsi. Hukum Tata Negara, Fakultas Syariah, Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang. Pembimbing : Dr. M. Aunul Hakim S.Ag., M.H

Kata Kunci : Politik Hukum Yudisial, Batas Usia, Capres Cawapres, *Siyasah Syariyyah*

Mahkamah Konstitusi Republik Indonesia melalui Putusan Nomor 90/PUU-XXI/2023 telah mengubah ketentuan batas usia minimal calon Presiden dan Wakil Presiden berusia 40 tahun atau berpengalaman sebagai kepala daerah. Putusan ini menjadi putusan yang kontroversi karena mahkamah menempatkan dirinya sebagai *positif legislator*. Penelitian ini membahas : 1) Politik Hukum Yudisial Terkait Batas Usia Capres Dan Cawapres Pasca Putusan Mahkamah Konstitusi Nomor 90/PUU-XXI/2023 2) Tinjauan Siyāsah Syar'iyyah terhadap Batas Usia Capres dan Cawapres Pasca Putusan Mahkamah Konstitusi Nomor 90/PUU-XXI/2023.

Jenis penelitian ini adalah yuridis normatif dengan 3 pendekatan yaitu *statue approach, conceptual approach,* dan *case approach*. Bahan hukum yang digunakan meliputi peraturan-perundang-undangan (*primer)*, buku dan jurnal *(sekunder)*, serta kamus hukum dan informasi internet (*tersier)*, diolah dengan metode analisis *yuridis kualitatif.*

Hasil dan temuan antara lain : 1) Putusan Mahkamah Konstitusi Nomor 90/PUU-XXI/2023 secara proseduralitas mengalami problematika dalam pembentukanya namun secara subtansi putusan MK Nomor 90/PUU-XXI/2023 memiliki progresifitas sehingga batas usia capres cawapres bukan hanya batasan usia kuantitaf akan tetapi juga ditambahkan opsi lain yang bersifat batasan kualitatif. Politik Hukum Yudisial terkait putusan ini memiliki sifat erga omnes sehingga berlaku untuk umum dan mengikat semua pihak. 2) Putusan MK nomor 90/PUU-XXI/2023 terkait batas usia capres dan cawapres sebagaimana yang telah menjadi *mandarory* kepada *addreset* pembentuk undang-undang sebagai rekomendasi mahkamah konstitusi sebagaimana putusan MK Nomor 141/PUU-XXI/2023 telah sesuai dengan *siyasah syar'iyah* karena telah memenuhi beberapa indikator diantaranya tidak bertentangan dengan *mashadir al syariah al-islamiyah* (sumber hukum Islam), menerapkan prinsip *al-Musawah*, Prinsip *'adamul al-haraj*, Prinsip *al-Adalah* dan Prinsip *al-Maslahah*.

ABSTRACT

Yudistira Abdi Rizki, 200203110012, 2024., "Judisialisasi Of Politics Regarding the Age Limit for Presidential and Vice-Presidential Candidates After the Constitutional Court Decision Number 90/PUU-XXI/2023 Siyāsah Syar'iyyah Perspective", Thesis. Constitutional Law, Faculty of Sharia, Maulana Malik Ibrahim State Islamic University Malang. Supervisor: Dr. M. Aunul Hakim S.Ag., M.H

Keywords: Age Limit, Presiden, Vice Presidential Candidates, *Siyasah Syariyyah*

The Constitutional Court of the Republic of Indonesia through Decision Number 90/PUU-XXI/2023 has changed the minimum age limit for candidates for President and Vice President to be 40 years old or have experience as a regional head. This decision became a controversial decision because the court positioned itself as a positive legislator. This research discusses: 1) Judicial Legal Politics Regarding the Age Limits for Presidential and Vice Presidential Candidates After the Constitutional Court Decision Number 90/PUU-XXI/2023 2) *Siyāsah Syar'iyyah* Review of the Age Limits for Presidential and Vice Presidential Candidates After the Constitutional Court Decision Number 90/PUU-XXI /2023.

This type of research is normative juridical with 3 approaches, namely statue approach, conceptual approach, and case approach. The legal materials used include statutory regulations (primary), books and journals (secondary), as well as legal dictionaries and internet information (tertiary), processed using qualitative juridical analysis methods.

The results and findings include: 1) The Constitutional Court Decision Number 90/PUU-XXI/2023 procedurally experienced problems in its formation, but in substance the Constitutional Court decision Number 90/PUU-XXI/2023 has progressiveness so that the age limit for presidential and vice presidential candidates is not only a quantitative age limit but also other options that are qualitative limitations are added. Judicial Law Politics related to this decision has the nature of erga omnes so that it applies to the public and binds all parties. 2) The Constitutional Court's decision number 90/PUU-XXI/2023 regarding the age limit for presidential and vice presidential candidates as it has become *a mandarory* to *addreset* the lawmaker as a recommendation of the constitutional court as the Constitutional Court's decision in accordance with the Constitutional Court's decision Number 141/PUU-XXI/2023 is in accordance with *siyasah syar'iyah* because it has met several indicators, including not contradicting *the mashadir al sharia al-islamiyah* (source of Islamic law), applying the principle of *al-Musawah*, the *principle of 'adamul al-haraj*, the principle *of al-Is* and the principle *of al-Maslahah*.

مستخلص البحث

يودستيرا عبدي رزقي، الرقم التسجيل : ٢٠٠٢٠٣١١٠٠١٢، ٢٠٢٤.، "السياسة القانونية القضائية فيما يتعلق بالحد العمري للمرشحين للرئاسة ونائب الرئيس بعد قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠/-PUU XXI/2023، منظور السياسة الشرعية، البحث العملي. قسم السياسة الدستورية، كلية الشريعة، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج. المشرف: الدكتور محمد عون الحكيم المجستير

الكلمات المفتاحية: السياسة القانونية القضائية، الحدود العمرية، المرشحين لمنصب الرئيس ونائب الرئيس، السياسة الشرعية

غيرت المحكمة الدستورية لجمهورية إندونيسيا، من خلال القرار رقم ٩٠/PUU-XXI/2023، الحد الأدنى لسن المرشحين لمنصب الرئيس ونائب الرئيس ليكون ٤٠ عامًا أو لديهم خبرة كرئيس إقليمي. أصبح هذا القرار قرارًا مثيرًا للجدل لأن المحكمة وضعت نفسها كمشرع إيجابي. يناقش هذا البحث: أولا، السياسة القانونية القضائية فيما يتعلق بالحدود العمرية للمرشحين لمنصب الرئيس ونائب الرئيس بعد قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠/PUU-XXI/2023) ثانيًا، المراجعةالسياسة الشرعية للحدود العمرية للمرشحين لمنصب الرئيس ونائب الرئيس بعد قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠/2023/ PUU-XXI.

وهذا النوع من البحث فقهي معياري وله ثلاثة مناهج، وهي المنهج التمثالي، والمنهج المفاهيمي، والمنهج القضية. تشمل المواد القانونية المستخدمة اللوائح القانونية (الابتدائية)، والكتب والمجلات (الثانوية)، بالإضافة إلى القواميس القانونية ومعلومات الإنترنت (الجامعية)، والتي تتم معالجتها باستخدام أساليب التحليل القانوني النوعي.

تشمل النتائج والنتائج ما يلي: ١) واجه قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI مشاكل إجرائية في تشكيلها ، ولكن من حيث الجوهر ، فإن قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / PUU-XXI / ٢٠٢٣ له تقدمية بحيث لا يكون الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس هو فقط حد عمري كمي ولكن أيضا يتم إضافة خيارات أخرى تمثل قيودا نوعية. القانون القضائي السياسة المتعلقة بهذا القرار لها طبيعة ذات حجية مطلقة تجاه الكافة بحيث تنطبق على الجمهور وتلزم جميع الأطراف. ٢) قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠/PUU-XXI/٢٠٢٣ بشأن الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس حيث أصبح من المنطلق إضافة إعادة تعيين المشرع كتوصية من المحكمة الدستورية حيث أن قرار المحكمة الدستورية وفقا لقرار المحكمة الدستورية رقم ١٤١/PUU-XXI/٢٠٢٣ يتوافق مع السياسة السياقية لأنه استوفى عدة مؤشرات منها عدم تعارض الشريعة الإسلامية (مصدر الشريعة الإسلامية) وتطبيق مبدأ المساواة ومبدأ أمور الحراج ومبدأ الوجود ومبدأ المصلحة

الفصل الأول

مقدمة

أ. الخلفية البحثية

ان إندونيسيا هي دولة قانون ليس دولة قوة.[١] لدولة القانون نتيجة منطقية ، وهي أن جميع جوانب الحياة في هذا البلد يجب أن تستند إلى القانون ، بما في ذلك جميع المنتجات والقوانين واللوائح ومشتقاتها.[٢] ويجب أن تكون إندونيسيا، بوصفها دولة قانون، قادرة على إنفاذ القانون الذي يطبق بإنصاف ومساواة على جميع مواطنيها.[٣] وإندونيسيا، بوصفها دولة قانون، يجب أن تكون قادرة أيضا على تلبية مطالب العقل وإضفاء الشرعية على الديمقراطية.[٤] يجب أن يتم إنفاذ مبدأ دولة القانون من أجل تحقيق أحد أهداف الدولة الواردة في الفقرة ٤ من ديباجة دستور جمهورية إندونيسيا في عام ١٩٤٥ ، وهو حماية الأمة الإندونيسية بأكملها.[٥] أحد مبادئ سيادة القانون هو تحقيق استقلال السلطة القضائية.[٦] المحكمة الدستورية هي واحدة من مؤسسات الدولة التي تعمل على ممارسة السلطة

---

[١] معنى دولة السلطة *(machtstaat)* هو مفهوم الدولة الذي غالبا ما يعارض دولة القانون *(rechtstaat)* ، معنى دولة السلطة *(machtstaat)* هو نظام يجعل السلطة الفردية (الحكومة) كأساس لمرجعية الدولة أو بعبارة أخرى تتبع الدولة إرادة الحاكم بينما تلتزم الدولة الإندونيسية بنظام الدولة القانوني القائم على Pancasila من خلال دعم القيم الأخلاق والأخلاق والأخلاق النبيلة والشخصيات النبيلة للأمة.

[٢] الفقرة (٣) من المادة ١ من دستور جمهورية إندونيسيا لعام ١٩٤٥

[٣] يذكر المبدأ ٥ من Pancasila *"العدالة الاجتماعية لجميع الشعب الإندونيسي"* .

[٤] أنوغرا دوي ، *معنى إندونيسيا كدولة قانون* ، برنامج الدراسات العليا بجامعة المحمدية شمال سومطرة ، المادة https://pascasarjana.umsu.ac.id/makna-indonesia-sebagai-negara-hukum/ تم الوصول إليها في ٢٦ يونيو ٢٠٢٣

[٥] ديباجة دستور جمهورية إندونيسيا في عام ١٩٤٥

[٦] أحمد إدي سوبيانتو، *تصميم سلطة السلطة القضائية بعد تعديل دستور ١٩٤٥*، الجريدة الدستورية، المجلد ٩، العدد ٤، ديسمبر ٢٠١٢ https://jurnalkonstitusi.mkri.id/index.php/jk/article/view/٩٤٤

القضائية وإنفاذ الدستور في إندونيسيا.[٧] تم إنشاء المحكمة الدستورية خلال التعديل الثالث لدستور عام ١٩٤٥ في عام ٢٠٠١.[٨] والغرض من إنشاء المحكمة الدستورية هو تعزيز الهيكل الدستوري في إندونيسيا وفقا لمبدأ الضوابط والتوازنات [٩] حتى تتمكن من السيطرة على المؤسسات وموازنتها بين المؤسسات بدلا من التدخل فيها وتسييسها.[١٠]

تم تشكيل المحكمة الدستورية أيضا لتحقيق نظام ديمقراطي لحكومة الدولة بدلا من إضعاف الديمقراطية [١١] كنظرية ثالوثية لبوليتيكا.[١٢] يتمثل شكل تحقيق نظام حكم الدولة الديمقراطي في استيعاب سلطة المحكمة الدستورية المنصوص عليها بوضوح في الفقرة (١) من المادة ٢٤ ج من دستور جمهورية إندونيسيا لعام ١٩٤٥.[١٣] وتشمل هذه الصلاحيات فحص القوانين المخالفة للدستور (المراجعة القضائية)،[١٤] والبت في النزاعات حول سلطة مؤسسات الدولة،[١٥] والبت في حل الأحزاب

---

[٧] تمارس السلطة القضائية من قبل المحكمة العليا والسلطة القضائية التابعة لها في البيئة القضائية العامة، والبيئة القضائية الدينية، والبيئة القضائية العسكرية، والبيئة القضائية الإدارية للدولة، ومن قبل المحكمة الدستورية. واستنادا إلى هذه الأحكام، فإن المحكمة الدستورية هي إحدى الجهات الفاعلة في السلطة القضائية بخلاف المحكمة العليا. انظر المادة ٢٤ الفقرة (٢) من التعديل الثالث لدستور عام ١٩٤٥

[٨] إندونيسيا هي الدولة رقم ٧٨ التي تشكل المحكمة الدستورية وفي نفس الوقت كأول دولة في العالم تشكل هذه المؤسسة في القرن ٢١ ، وتحديدا في ١٣ أغسطس ٢٠٠٣. https://www.mkri.id/index.php?page=web.ProfilMK&id=١&menu=٢

[٩] مبدأ *الضوابط والتوازن* هو مبدأ دستوري يتطلب أن تكون السلطات *التشريعية والتنفيذية* والقضائية متساوية وتسيطر على بعضها البعض.

[١٠] استقلال القضاة منصوص عليه في المادة ٢٤ من دستور جمهورية إندونيسيا لعام ١٩٤٥ ، والمادة ٣ الفقرتين (١) و (٢) من القانون رقم ٤٨ لعام ٢٠٠٩

[١١] جانيدجري م. غفار ، *منصب ووظيفة ودور المحكمة الدستورية في النظام الدستوري لجمهورية إندونيسيا* ، المحكمة الدستورية لجمهورية إندونيسيا ، https://www.mkri.id/public/content/infoumum/artikel/pdf/makalah_makalah_١٧_oktober_٢٠٠٩.pdf (سوراكارتا ، ٢٠٠٩) ، ٦

[١٢] يوديستيرا عبدي رزقي ، "*الهيكل التنظيمي للطلاب بناء على مرسوم المدير العام ل Pendis رقم ٤٩٦١ لعام ٢٠١٦ منظور نظرية Trias Politika* ". مجلة المالكي متعددة التخصصات ٢ (٣). ٣ .http://urj.uin-malang.ac.id/index.php/mij/article/view/٤٨٧٥

[١٣] ويلدا أوليا بوتري ، دونا بودي خاريزما ، *المحكمة الدستورية في نظام جمهورية إندونيسيا* ، مجلة الديمقراطية والمرونة الوطنية ، المجلد ١ ، العدد ٤ ، السنة ٢٠٢٢ ، ٦٧١ https://doi.org/١٠,١٣٠٥٧/souvereignty.v١i٤,١٠٧

[١٤] إن فحص القوانين التي هي من اختصاص المحكمة الدستورية هو اختبار دستورية القانون، لاختبار مدى توافق القانون المعني مع دستور عام ١٩٤٥ أو مخالفته له.

[١٥] مؤسسات الدولة التي يمكنها تقديم طلب نزاع هي فقط المؤسسات التي ينظم سلطتها دستور جمهورية إندونيسيا لعام ١٩٤٥ صراحة أو *ضمنا*.

السياسية [١٦] ، والبت في النزاعات حول نتائج الانتخابات العامة.[١٧] والمحكمة الدستورية ملزمة أيضا بإصدار حكم بشأن رأي مجلس النواب فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة من جانب الرئيس و/أو نائب الرئيس وفقا للدستور.[١٨]

استنادا إلى بيانات من موقع المحكمة الدستورية لجمهورية إندونيسيا ، ترتبط السلطة الأكثر هيمنة في المحكمة الدستورية بسلطة فحص القانون ضد الدستور (المراجعة القضائية).[١٩] طوال عام ٢٠٢٣ ، ثبت أن المحكمة الدستورية بتت في ١٣٦ قضية من أصل ٢٠٢ قضية تم النظر فيها مع ٤١ قضية أو ٣٢٪ غير مقبولة ، ٢٥ قضية أو ١٩٪ مسحوبة ، ٥٧ قضية أو ٤٠٪ قضايا مرفوضة ، ١٣ قضية أو ٩٪ قضايا منحت ومن بين معظم القوانين في المراجعة القضائية القانون رقم ٧ لعام ٢٠١٧ بشأن الانتخابات العامة.[٢٠]

الرئيس ونائب الرئيس منصبان سياسيان ينتخبهما الشعب مباشرة، وفقا لأحكام المادة ٦ أ من دستور عام ١٩٤٥. كمنصب سياسي ، هناك متطلبات دستورية للترشح لمنصب الرئيس ونائب الرئيس على النحو المنصوص عليه في المادة ٦ الفقرة (١) من دستور عام ١٩٤٥. وفقا للمادة ، يجب أن يكون المرشحون للرئاسة ومرشحو نائب الرئيس مواطنين إندونيسيين منذ الولادة ، ولم يحصلوا

---

[١٦] بستانول عارفين، *سلطة المحكمة الدستورية في حل الأحزاب السياسية في إندونيسيا*، الموقف: مجلة الفكر الإسلامي والإصلاح، https://jurnalfsh.uinsby.ac.id/index.php/qanun/article/download/٩٩٨/٧٥٣/٤٢٥٥ المجلد ٢٣، العدد ١، يونيو ٢٠٢٠، ص-٢٠٧٥-٢٧٢٢ e-ISSN، ٢٠٨٨-٢٦٨٨ ISSN،

[١٧] المادة ٢٤ ج من دستور جمهورية إندونيسيا لعام ١٩٤٥

[١٨] M. Asro ، *سلطة المحكمة الدستورية في دستور جمهورية إندونيسيا في عام ١٩٤٥* ، كلية الشريعة والقانون UIN Sunan Gunung Djati Bandung ، مجلة العدلية المجلد ١١ ، العدد ٢ ، يونيو ٢٠١٧ https://doi.org/١٠,١٥٥٧٥/adliya.v١١i٢,٤٨٥٧

[١٩] *المراجعة القضائية* هي اختبار يتم إجراؤه من خلال آلية المؤسسات القضائية على صحة قاعدة تتضمن اختبار محتوى القانون *(اختبار مادي)* وتشكيل القوانين *(اختبار رسمي)*.

[٢٠] mkri.id. https://www.mkri.id/index.php?page=web.Berita&id=١٩٩٠٣&menu=٢

أبدا على جنسية أخرى بمحض إرادتهم ، ولم يخونوا البلاد أبدا ، ولديهم القدرة الروحية والجسدية على القيام بواجباتهم والتزاماتهم كرئيس ونائب رئيس. وينظم القانون أيضا متطلبات أخرى، ولا سيما قانون الانتخابات العامة.

في الآونة الأخيرة ، ظهرت قضية قانونية صدمت الجمهور قبل الانتخابات العامة لعام ٢٠٢٤. تتعلق المسألة القانونية الدستورية بمسألة الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة (مرشحي الرئاسة) والمرشحين لمنصب نائب الرئيس (نواب الرئيس) مما أدى إلى قرار مثير للجدل في الاختبار المادي للمادة ١٦٩ حرف q من القانون رقم ٧ لعام ٢٠١٧ والذي تم تسجيله في القضية رقم ٩٠ / PUU-XXI / ٢٠٢٣.[٢١] جذبت القضية انتباه الجمهور لأنها كانت واحدة من سبعة أحكام ذات قضايا مماثلة تسببت في إيجابيات وسلبيات بين الجمهور ، ليس فقط من المواد ولكن أيضا من التكوين الرسمي للقرار.[٢٢]

الطلبات السبعة الأكثر كشفا للجمهور هي طلب الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة والمرشحين لمنصب نائب الرئيس المقدم من طالب من جامعة سوراكارتا ، ألماس تساكيبيرو. في الواقع ، أدى هذا القرار إلى ظهور ٢١ تقريرا يسلط الضوء على الانتهاكات الأخلاقية المزعومة من قبل تسعة قضاة دستوريين والتي ثبت الآن من خلال وجود انتهاكات أخلاقية خطيرة من قبل الجمعية

[٢١] استنادا إلى الفقرة (١) من المادة ٦ من دستور جمهورية إندونيسيا لعام ١٩٤٥ ، يوضح أن المرشح الرئاسي والمرشح لمنصب نائب الرئيس يجب أن يكونا مواطنين إندونيسيين منذ ولادتهما ولم يحصلا أبدا على جنسية أخرى بمحض إرادتهما ، ولم يخونوا البلد أبدا ، وقادرين روحيا وجسديا على القيام بواجباتهم والتزاماتهم كرئيس ونائب رئيس. وفي الوقت نفسه ، توضح الفقرة (٢) أن متطلبات أن تصبح رئيسا ونائبا للرئيس ينظمها القانون بشكل أكبر.

[٢٢] قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠ الصادر في ١٧ أكتوبر ٢٠٢٣

الفخرية للمحكمة الدستورية (MKMK).[٢٣] نتيجة القرار رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU XXI هي منح جزء.[٢٤] ينص القرار على أن المادة ١٦٩ حرف q من القانون رقم ٧ لعام ٢٠١٧ تفسر على النحو التالي:[٢٥]

> ما لا يقل عن ٤٠ (أربعين) سنة أو كانوا يشغلون مناصب منتخبة من خلال الانتخابات العامة بما في ذلك انتخابات الرؤساء الإقليمية.[٢٦]

تاريخيا ، لم يتم اتخاذ القرار رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU XXI بالإجماع ، ولكن كانت هناك عدة جهود بين لجنة القضاة الدستوريين.[٢٧] في Das sollen ، كان ينبغي على المحكمة الدستورية أن تقرر عدم الموافقة على الطلب لأنه يقع في عالم الاقتراع القانوني المفتوح ، لكن الحقائق التي تمت مواجهتها (das sein) في تشكيل القرار جعلته مبالغا فيه بالفعل.[٢٨] وأظهرت المحكمة الدستورية عدم اتساقها في تقديم الحجج القانونية التي تبين أن هناك العديد من المشاكل في عملية صنع القرار.[٢٩]

---

[٢٣] قانون الإنترنت, *انتهاك ٥ مبادئ لمدونة الأخلاقيات, أنور عثمان إقالة من منصب رئيس المحكمة الدستورية* https://www.hukumonline.com/berita/a/langgar-٥-prinsip-kode-etik--anwar-usman-dicopot-dari-jabatan-ketua-mk-lt٦٥٤a٤٧cfc٩٩٢c/ تم الوصول إليه في ٧ نوفمبر ٢٠٢٣

[٢٤] قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠

[٢٥] ألماس هو ابن بويامين سايمان ، منسق جمعية مكافحة الفساد الإندونيسية (MAKI). انظر ، Detik Central Java ، *التعرف على Almas Tsaqibbirru ، الشخصية وراء دعوى سن الرئيس ونائب الرئيس* ، https://www.detik.com/jateng/berita/d-٦٩٨٧٣٣٩/mengenal-almas-tsaqibbirru-sosok-di-balik-gugatan-usia-capres-cawapres ، تم الوصول إليه في ١٧ أكتوبر ٢٠٢٣.

[٢٦] قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠

[٢٧] كلية الحقوق براويجايا، *أستاذ القانون الدستوري FH UB يشرح مخالفات قرار المحكمة الدستورية بشأن الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة/المرشحين لمنصب نائب الرئيس*، https://hukum.ub.ac.id/guru-besar-hukum-tata-negara-fh-ub-jelaskan-kejanggalan-putusan-mahkamah-konstitusi-soal-batas-usia-capres-cawapres/ تم الوصول إليه في ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٣

[٢٨] إن تغيير القانون من خلال المحكمة الدستورية هو في الواقع طريقة *"فورية"* بين علامتي اقتباس لأن تغيير القانون يجب أن يتم من قبل المشرعين وفقا للمادة ٢٠ من دستور عام ١٩٤٥ وهم قلقون من رؤية تضارب في المصالح.

[٢٩] *النسبة المقررة* هي الأسباب القانونية التي يستخدمها القاضي للتوصل إلى حكم

على سبيل المثال، قالت سالدي إسراء بصفتها نائبة رئيس القاضي الدستوري في *رأي مخالف* [٣٠] إن القرار كان غريبا للغاية لأن المحكمة الدستورية غيرت اتجاهها في *لحظة*. [٣١] قال سالدي إسراء إن المشكلة تكمن في الحقائق القانونية المهمة التي تغيرت في المجتمع بحيث غيرت المحكمة موقفها من قرار المحكمة الدستورية رقم ٢٩-٥١-٥٥ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI.[٣٢]

تشكل الديناميات التي حدثت في قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / PUU-XXI / ٢٠٢٣ مشكلة يجب مراعاتها ، خاصة بالنسبة للباحثين عن العدالة فيما يتعلق بنتائج القرارات التي هي جوهرية وإجرائية. ترتبط العدالة الموضوعية ارتباطا وثيقا *بمادة* الحكم بينما ترتبط العدالة الإجرائية ارتباطا وثيقا *بشكليات* كيفية صياغة القرار PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠. هناك ثلاثة أهداف قانونية على الأقل يجب تحقيقها في قرار القاضي الدستوري ، وهي العدالة واليقين والفائدة. [٣٣] ومن الصعب تحقيق الأهداف القانونية الثلاثة (العدالة والفائدة واليقين) في الممارسة العملية في وقت واحد في قرار القاضي. وكثيرا ما تصطدم الحقائق في الميدان أو تتوتر بين اليقين القانوني والمنفعة، وبين العدالة واليقين، وكذلك بين العدالة والمنفعة. وفقا لرادبروه ، إذا حدث شيء من هذا القبيل ، فيجب استخدام مبدأ الأولوية ، حيث تقع الأولوية الأولى على العدالة ، تليها الفوائد واليقين. [٣٤]

---

[٣٠] *الرأي المخالف* هو رأي يختلف عما يقرره ويعبر عنه قاض أو أكثر يبت في القضية ، هو وحدة واحدة مع القرار ، لأن القاضي يفقد التصويت أو هو صوت الأقلية للقضاة في لجنة من القضاة. بي لوه كاديك راي سوريا ديوي ، أنا ديوا جعلت سوارتا ، *القيم الإيجابية والعواقب القانونية للرأي المخالف في العدالة الجنائية في إندونيسيا*. كيرثا ويكارا : مجلة العلوم القانونية، ٢٠١٦. ٢٣٠٣-٠٥٥٠ ISSN. https://ojs.unud.ac.id/index.php/kerthawicara/article/view/٢٠٥٥٢

[٣١] قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠

[٣٢] قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠

[٣٣] () *السيد سيامسودين، العدالة الإجرائية والموضوعية في قرار النزاع على الأراضي في ماغرساري*، دراسة القرار رقم PDT. G/٢٠٠٩/PN/٧٤. المجلة القضائية YK المجلد ٧ العدد ١ أبريل ٢٠١٤: ١٨ - ٣٣ https://jurnal.komisiyudisial.go.id/index.php/jy/article/download/٩١/٧٥

[٣٤] مارغونو، *مبادئ العدالة والفائدة واليقين القانوني في قرارات القضاة*، (جاكرتا: سينار غرافيكا، ٢٠١٢)، ٥١.

وفيما يتعلق بموقفها كمشرع سلبي وتمشيا مع مبدأ سيادة المحكمة في التمسك بمبدأ السيادة الدستورية، فإن قرار المحكمة الدستورية له وضع مساو للقانون. [٣٥] إذا اكتسب قانون صادر عن مشرع (مشرع إيجابي) قوة قانونية ملزمة بعد إصداره ، فإن قرار المحكمة الدستورية (المشرع السلبي) يكتسب قوة قانونية ملزمة أو يكتسب قوة قانونية دائمة لأنه تم إصداره في جلسة عامة مفتوحة للجمهور ، كما هو مؤكد في المادة ٤٧ من قانون المحكمة الدستورية.[٣٦] يشار إلى السياسة القانونية التي تديرها المحكمة الدستورية (MK) باسم السياسة القانونية القضائية.[٣٧] وفقا للدكتور عرفان نور الرحمن ، أن السياسة القانونية القضائية هي سياسة تتعلق بالقانون تنطوي على سن قوانين جديدة أو استبدال القوانين القديمة بالمؤسسات القضائية ، في هذه الحالة المحكمة الدستورية.[٣٨]

قرار المحكمة الدستورية (MK) ليس صالحا وله قوة قانونية ملزمة فحسب ، حيث تمت قراءته في جلسة عامة مفتوحة للجمهور (*ius constitutum*)، [٣٩] ولكنه غالبا ما يعطي توجيهات للمشرعين فيما يتعلق باتجاه التطوير القانوني الوطني الذي يتعين تحقيقه في المستقبل (*ius*

---

[٣٥] إنتان بيرماتا بوتري ومحمد محروس علي، *خصائص النظام القضائي في قرار المحكمة الدستورية مع عمار غير مقبول*، مجلة الدستور، مجلة الدستور، المجلد ١٦، العدد ٤، ديسمبر ٢٠١٩ https://jurnalkonstitusi.mkri.id/index.php/jk/article/download/١٦٤١٠/pdf/٣٢٥٤

[٣٦] ٩) القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣ بشأن المحكمة الدستورية (كتاب النظام الأساسي لجمهورية إندونيسيا رقم ٩٨ لعام ٢٠٠٣ ، ملحق كتاب النظام الأساسي لجمهورية إندونيسيا رقم ٤٣١٦) ، والذي تم تعديله عدة مرات مؤخرا بموجب القانون رقم ٧ لعام ٢٠٢٠ بشأن التعديل الثالث للقانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣ بشأن المحكمة الدستورية (كتاب النظام الأساسي لجمهورية إندونيسيا رقم ٢١٦ لعام ٢٠٢٠ ، ملحق كتاب النظام الأساسي لجمهورية إندونيسيا رقم ٦٥٥٤)

[٣٧] يودي أحمد كورنياوان ومخلص الهدى، *السياسة القانونية القضائية في قرارات المحكمة الدستورية (دراسة حالة لقرارات المحكمة الدستورية رقم ٩١/PUU-XVIII/٢٠٢٠ قانون خلق فرص العمل)*، مجلة المواطنة المجلد ٦ العدد ٢ سبتمبر ٢٠٢٢ https://journal.upy.ac.id/index.php/pkn/article/view/٤٠١٣/pdf

[٣٨] يودي أحمد كورنياوان ومخلص الهدى، *السياسة القانونية القضائية في قرارات المحكمة الدستورية (دراسة حالة لقرارات المحكمة الدستورية رقم ٩١/PUU-XVIII/٢٠٢٠ قانون خلق فرص العمل)*، مجلة المواطنة المجلد ٦ العدد ٢ سبتمبر ٢٠٢٢ https://journal.upy.ac.id/index.php/pkn/article/view/٤٠١٣/pdf

[٣٩] موقع المحكمة الدستورية، *قرارات المحكمة الدستورية جزء من السياسة القانونية القضائية*، https://www.mkri.id/index.php?page=web.Berita&id=١٧٧٥١&menu=٢.Akses تاريخ الدخول ٢١ نوفمبر ٢٠٢١

constituendum). [٤٠] غالبا ما تقدم المحكمة الدستورية ، في أحكامها ، أوامر وتوصيات واقتراحات ومحظورات وقدرات ومبادئ توجيهية للمشرعين في تخطيط وتطوير وإصلاح النظام القانوني الوطني. [٤١] لذا فإن السؤال هو ما إذا كان قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / PUU-XXI / ٢٠٢٣ مدرجا في التنفيذ الذاتي أم الملاحقة الذاتية ؟ بالإضافة إلى ذلك ، ما هي القضية القانونية هي كيف ترتبط سياسة القانون القضائي بتشكيل قرارات المحكمة الدستورية ، رسميا وماديا؟ [٤٢]

بالإضافة إلى ذلك ، فإن المشكلة في دراسة الشريعة الإسلامية هي ما إذا كان يمكن تبريرها ماديا وفقا للرأي *الإسلامي* فيما يتعلق بإضافة عبارة الحد الأدنى للسن للمرشحين للرئاسة ونائب الرئيس الذين يبلغون من العمر ٤٠ عاما أو لديهم خبرة في العمل كرؤساء إقليميين؟ بناء على ذلك ، من المهم أن نفحص من منظور الفقه أو *السياسة الشرعية*. وفقا لمحمد إقبال ، يشار إلى مؤشر *الشريعة* على أنه معيار يجب الوفاء به بحيث يتماشى مع ممارسة الشريعة ، هناك ما لا يقل عن ٥ أشياء ، بما في ذلك وفقا لمصدر الشريعة الإسلامية ، وتطبيق مبدأ المساواة ، وعادل الحراج ، ومبدأ الهو ، ومبدأ المصلحة[٤٣] يجب على كل اعتبار لقاضي المحكمة الدستورية الوارد في القرار الانتباه إلى

---

[٤٠] Ius Constitutum هو القانون الذي ينطبق اليوم. في المسرد في نفس الكتاب ، أضاف سوديكنو أن ius constitutum هو قانون تم وضعه. Ius Contituendum هذا هو القانون الذي يطمح إليه (المستقبل). في وقت لاحق من المسرد يذكر أن ius constituendum هو قانون لا يزال يتعين تحديده. القوانين القادمة. https://fahum.umsu.ac.id/ius-constitutum-dan-ius-constituendum/ تم الوصول إليه في ٤ يناير ٢٠٢٢

[٤١] يودي أحمد كورنياوان ومخلص الهدى، *السياسة القانونية القضائية في قرارات المحكمة الدستورية (دراسة حالة لقرارات المحكمة الدستورية رقم ٩١/PUU-XVIII/٢٠٢٠ قانون خلق فرص العمل)*، مجلة المواطنة المجلد ٦ العدد ٢ سبتمبر ٢٠٢٢ https://journal.upy.ac.id/index.php/pkn/article/view/٤٠١٣/pdf

[٤٢] حدثت هذه المشكلة القانونية فيما يتعلق بالجدل المتعلق بقرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠ والذي لا يقتصر فقط على جوهر القرار نفسه ، بل يشمل أيضا تأثيره على الديناميات السياسية الوطنية. يخلق اختلاف وجهات النظر بين المؤيدين والنقاد جوا من النقاش المكثف على مختلف مستويات المجتمع. يرى البعض أنه علامة فارقة تجلب تغييرات كبيرة في الساحة السياسية ، بينما يشعر البعض الآخر بالقلق من العواقب السلبية المحتملة التي قد تنشأ عن هذا التغيير

[٤٣] محمد إقبال، *فقه سياسة سياق العقيدة السياسية الإسلامية*، (جاكرتا: كينكانا، ٢٠٠٧)، ٧

مبدأ الحكمة ، لأنه في صياغة القرار ، بالطبع ، يجب أن يكون مصحوبا بنسبة تشريعية قوية وبعملية جيدة ، قال الله سبحانه وتعالى في القرآن سورة النساء الآية ٥٨:[٤٤]

اِنَّ اللّٰهَ يَأْمُرُكُمْ اَنْ تُؤَدُّوا الْاَمٰنٰتِ اِلٰٓى اَهْلِهَاۙ وَاِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ اَنْ تَحْكُمُوْا بِالْعَدْلِ ۗاِنَّ اللّٰهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهٖ ۗاِنَّ اللّٰهَ كَانَ سَمِيْعًاۢ بَصِيْرًا

قرار المحكمة الدستورية العادل هو ذروة الحكمة لحل المشاكل القانونية التي تحدث في حياة الدولة.[٤٥] يبدأ كل قرار للمحكمة الدستورية ، بما في ذلك القرار ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI ، "من أجل العدالة على أساس اللاهوت الواحد" ، مما يعني أن كل قرار يحتوي على مسؤولية كبيرة ، رأسيا وأفقيا. الأفقي يعني المساءلة أمام إخواننا من البشر والعمودي يعني المساءلة أمام الله سبحانه وتعالى. وهذا يتفق مع كلام النبي صلى الله عليه وسلم: [٤٦]

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَعِيلَ حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ بِشْرٍ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ: قَاضِيَانِ فِي النَّارِ، وَقَاضٍ فِي الْجَنَّةِ، رَجُلٌ قَضَى بِغَيْرِ الحَقِّ فَعَلِمَ ذَاكَ فَذَاكَ فِي النَّارِ، وَقَاضٍ لَا يَعْلَمُ فَأَهْلَكَ حُقُوقَ النَّاسِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَقَاضٍ قَضَى بِالحَقِّ فَذَلِكَ فِي الْجَنَّةِ.[٤٧]

كما يجب أن يكون قضاة المحكمة الدستورية في عملية البت في جميع القضايا من حيث المبادئ في سابتا كارسا هوتاما علاوة على ذلك ، يجب أن يكون قاضي المحكمة الدستورية قادرا على

---

[٤٤] القرآن وترجمته (لجنة بنتاشيهان مصحف القرآن: وكالة البحث والتطوير والتدريب التابعة لوزارة الأديان في جمهورية إندونيسيا)، القرآن سورة النساء الآية ٥٨

[٤٥] مرسوم رئيس قضاة المحكمة العليا لجمهورية إندونيسيا رقم KMA/١٠٤A/SK/XII/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٦ بشأن مدونة قواعد سلوك القضاة.

[٤٦] كل واحد منكم قائد، وكل قائد سيحاسب على ما يقوده. الإمام هو القائد الذي سيحاسب أمام شعبه. (هـ.ر. بخاري) وفي هذا السياق، سيكون القاضي مسؤولا عن قراره.

[٤٧] ساعه. سنن الترمذي رقم ١٣٢٢ https://hadithprophet.com/hadith-٥٩٠٢٢.html

النظر في جميع القرارات كما تنص القواعد الفقهية: دَرْءُ الْمَفَاسِدِ مُقَدَّمٌ عَلَى جَلْبِ الْمَصَالِحِ . من خلال هذا البحث ، من المأمول أن يتمكن من تقديم رؤى ومساهمات إيجابية في الفهم العميق والنقدي لقرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI والمساهمة في الجمهور والأكاديميين والممارسين القانونيين فيما يتعلق بالقضايا المثيرة للجدل مثل الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس. ونتيجة لذلك، يؤمل أن تتمكن أيضا من تقديم مساهمة إيجابية في تطوير الفكر والسياسة القانونيين في إندونيسيا. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يكون هذا البحث موطئ قدم لفهم الديناميات والتحديات في الحفاظ على استقلال المحكمة الدستورية ونزاهتها بشكل أفضل.

ب. صياغة المشكلة

١. كيف السياسة القانونية القضائية لتشكيل قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠/-PUU XXI/٢٠٢٣ بشأن إضافة معيار جديد للحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس ليكون ٤٠ عاما أو شغل منصب رؤساء المناطق؟

٢. هل قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠/٢٠٢٣/PUU-XXI مرتبط بإضافة معيار جديد للحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس ليكون ٤٠ عاما أو أن يكونوا قد شغلوا منصب رؤساء المناطق أنطولوجيا وفقا لنظرية السياسة الشرعية ؟

ت. أهداف البحث

١. لتحليل ووصف وإيجاد السياسة القانونية القضائية لقرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI فيما يتعلق بإضافة معيار جديد للحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس ليكون ٤٠ عاما أو شغل منصب رؤساء المناطق.

٢. لتحليل ووصف وإيجاد مراجعة السياسة الشرعية ضد قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI بشأن إضافة معيار جديد للحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس ليكون ٤٠ عاما أو شغل منصب رؤساء المناطق.

ث. الفوائد البحثية

أ. الفوائد من الناحية النظرية

١) تقديم فوائد لتطوير العلوم القانونية بشكل عام والقانون الدستوري بشكل خاص.

٢) هو مرجع أو مرجع للطلاب والمجتمع الأوسع في إضافة البصيرة والمعرفة في مجال القانون ويمكن استخدامه كمادة مقارنة للباحثين في المستقبل

٣) بالنسبة لعالم التعليم ، وخاصة كلية الحقوق ، يمكن استخدامه كمادة مرجعية مفيدة لزيادة البصيرة والمعرفة حول القضايا القانونية.

ب. الفوائد العملية

١) من المتوقع أن تكون نتائج البحث مساهمة فكرية للممارسين القانونيين

٢) إنها مادة مرجعية لمديري الدولة ، وخاصة المحكمة الدستورية في البت في القضية.

ج. مناهج البحث

طرق البحث هي إجراءات أو خطوات منهجية يتم تنفيذها لجمع وتحليل وتفسير المعلومات أو البيانات من أجل الإجابة على أسئلة البحث أو اختبار الفرضيات أو تحقيق أهداف معينة. الغرض من البحث هو اكتساب معرفة جديدة ، أو التحقق من صحة النظريات أو المفاهيم الحالية ، أو توفير فهم أفضل للظاهرة أو المشكلة قيد الدراسة.[٤٨] طريقة البحث التي يستخدمها المؤلف هي تسهيل وإجراء البحوث من أجل تحقيق نتائج واستنتاجات ذات مصداقية. طرق البحث المستخدمة هي كما يلي:[٤٩]

١. نوع البحث

تستخدم هذه الدراسة نوعا من البحوث القانونية المعيارية. البحث *القانوني* المعياري هو البحث الذي يدرس القانون المكتوب من جوانب مختلفة مثل الجوانب النظرية والتاريخية والفلسفية والقانونية والحاكمة وما شابه ذلك. [٥٠] ووفقا لسوريونو سويكانتو وسري ماموجي، فإن البحوث *القانونية المعيارية* هي النقطة المحورية لدراسة القواعد القانونية المنطبقة، أي القواعد القانونية الوضعية في شكل تشريع.[٥١] سيركز المؤلف في هذا البحث على قرار المحكمة الدستورية رقم **PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠ كموضوع لبحثه.**

---

[٤٨] سوريانا ، منهجية البحث (باندونغ: جامعة بنديديكان إندونيسيا ، ٢٠١٠) ، https://simdos.unud.ac.id/uploads/file_penelitian_١_dir/٢٣٧٣١٨٩٠cdc٨١٨٩٩٦٨cf١ ٥١٠٥c٦٥١٥٧٣.pdf.

[٤٩] إرشادات كتابة الأوراق العلمية، كلية الشريعة، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية، مالانج، ٢٠٢٢، ١٩

[٥٠] Soerjono Soekanto، سري ماموجي، *البحوث القانونية المعيارية: استعراض موجز*، (جاكرتا: راجاوالي بيرس، ٢٠٠١)، ١٣

[٥١] سويجونو سويكامتو وسري ماموجي، *البحوث القانونية المعيارية استعراض موجز*، (جاكرتا: PT. راجا جرافيندو بيرسادا ، ١٩٨٥) ، ٦١

1 . منهج البحث

نهج البحث هو منظور الباحث أو منظوره في تحديد مجال المناقشة الذي يمكن أن يوفر الوضوح لعرض جوهر العمل العلمي.[٥٢] تشمل الأساليب المستخدمة في هذا البحث ما يلي: [٥٣]

أ. **نهج النظام الأساسي**

نهج النظام الأساسي هو نهج لمقاربة تفسير القانون من خلال التركيز على نص القوانين أو اللوائح القائمة.[٥٤] في هذه الدراسة ، تم فحص قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / PUU-XXI / ٢٠٢٣ بشأن اختبار المادة ١٦٩ حرف q من القانون رقم ٧ لعام ٢٠١٧.[٥٥]

ب. **النهج *المفاهيمي***

[٥٢] لقد صنعت باسيك ديانثا ، *منهجية البحث القانوني المعياري في تبرير النظرية القانونية* (جاكرتا: كينكانا ، ٢٠١٦) ، ١٥٦

[٥٣] هناك ٥ (خمسة) مناهج بحثية ، وهي: نهج النظام الأساسي ، *نهج الحالة* ، *النهج المفاهيمي* ، *النهج* التاريخي ، *النهج المقارن*. مقتبس من بيتر محمود مرزوقي ، *البحث القانوني* (جاكرتا: مجموعة ٢٠١٦ ، Prenadamedia) ، ١٧٦

[٥٤] بيتر محمود مرزوقي، *البحوث القانونية*، (جاكرتا: مجموعة كينكانا بريناداميديا، ٢٠١٦)، ١٣٤

[٥٥] يتكون القانون (القانون) رقم ٧ لعام ٢٠١٧ بشأن الانتخابات العامة (الانتخابات) الذي أقره الرئيس جوكو ويدودو في ١٥ أغسطس ٢٠١٧ ، من ٥٧٣ مادة وتفسيرات و ٤ ملاحق. تم إصدار هذا القانون من قبل وزير القانون وحقوق الإنسان ياسونا لاولي في ١٦ أغسطس ٢٠١٧. المادة التي تم اختبارها هي المادة ١٦٩ حرف q المتعلقة بالحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس.

يشير النهج المفاهيمي إلى آراء ومذاهب القانون التي تطورت في العلوم القانونية. [٥٦] عند دراسة آراء المذاهب في العلوم القانونية ، سيجد الباحثون أفكارا تلد المفاهيم القانونية والمفاهيم القانونية والمبادئ القانونية ذات الصلة بالقضية المطروحة. إن فهم هذه الآراء والمذاهب هو أساس للباحثين في بناء حجة قانونية من خلال حل القضايا المطروحة.[٥٧]

ت. ***نهج الحالة***

نهج القضية هو دراسة القضايا المتعلقة بالمشاكل التي تمت مواجهتها وتم إعطاؤها قرارا من قبل محكمة لها قوة قانونية دائمة. [٥٨] ما يجب التأكيد عليه في نهج القضية ، تتم دراسة بعض الحالات كمرجع لمسألة قانونية. نهج القضية المستخدم في هذا القرار هو قضية تتعلق بقرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI.

٢ مصدر المواد البحثية

تشمل مصادر المواد القانونية في هذه الدراسة المواد الأولية والمواد الثانوية والثالثية ، وهي:

أ. المواد القانونية الأولية

[٥٦] بيتر محمود مرزوقي، *البحوث القانونية*، (جاكرتا: بريناداميديا، ٢٠١٦)، ١٨٠.

[٥٧] زينل أسيكين، *مقدمة في مناهج البحث القانوني، طبعة منقحة*، (جاكرتا: راجا جرافيندو بيرسادا، ٢٠٠٤)، ١٩٧

[٥٨] بختيار ، *مناهج البحث القانوني* ، ٨٣

المواد القانونية الأولية هي مواد *قانونية موثوقة* ، مما يعني أن لها سلطة.[٥٩] تشمل المواد القانونية الأولية التي سيستخدمها الباحث ما يلي:

١) الفقرة (٣) من المادة ١ من دستور عام ١٩٤٥.

٢) المادة ٢٤ من دستور ١٩٤٥.

٣) الفقرة (١) من المادة ٢٤ جيم من دستور عام ١٩٤٥.

٤) المادة ٢٥ من دستور عام ١٩٤٥.

٥) المادة ٢٧ الفقرة (١) من دستور عام ١٩٤٥.

٦) الفقرتان (١) و (٣) من المادة ٢٨ دال من دستور عام ١٩٤٥.

٧) المادة ١٦٩ حرف ف من القانون رقم ٧ لعام ٢٠١٧ بشأن الانتخابات العامة (كتاب النظام الأساسي لجمهورية إندونيسيا رقم ١٨٢ لعام ٢٠١٧ ، ملحق كتاب النظام الأساسي لجمهورية إندونيسيا رقم ٦١٠٩).

٨) القانون رقم ٤٨ لعام ٢٠٠٩ بشأن السلطة القضائية (كتاب النظام الأساسي لجمهورية إندونيسيا رقم ١٥٧ لعام ٢٠٠٩)

٩) القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣ بشأن المحكمة الدستورية (كتاب النظام الأساسي لجمهورية إندونيسيا رقم ٩٨ لعام ٢٠٠٣ ، ملحق كتاب النظام الأساسي لجمهورية إندونيسيا رقم ٤٣١٦) ، والذي تم تعديله عدة مرات مؤخرا بموجب القانون رقم ٧ لعام ٢٠٢٠ بشأن التعديل الثالث للقانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣ بشأن المحكمة

---

[٥٩] بيتر محمود مرزوقي، *البحوث القانونية*، (جاكرتا: بريناداميديا، ٢٠١٦)، ١٨١.

الدستورية (كتاب النظام الأساسي لجمهورية إندونيسيا رقم ٢١٦ لعام ٢٠٢٠ ، ملحق كتاب النظام الأساسي لجمهورية إندونيسيا رقم ٦٥٥٤)

١٠) قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠

١١) قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٢٩؛

١٢) قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٥١؛

١٣) قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٥٥؛

١٤) قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/١٤١؛

١٥) نظام المفوضية العامة للانتخابات رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢٣ بشأن تعديل لائحة المفوضية العامة للانتخابات رقم (١٩) لسنة ٢٠٢٣ بشأن ترشيح المشاركين في انتخابات رئاسة الجمهورية ونائب رئيس الجمهورية

ب. المواد القانونية الثانوية

المواد القانونية الثانوية هي مواد قانونية يمكن أن تقدم تفسيرات للمواد القانونية الأولية.[٦٠] المواد القانونية الثانوية التي سيتم استخدامها في هذه الدراسة هي في شكل:

١) كتب القانون والكتب المتعلقة بهذا البحث.

٢) المجلات القانونية ذات الصلة بهذه الدراسة

٣) البحث في شكل أطروحة أو أطروحة أو أطروحة تتعلق بهذا البحث

٤) مواقع الإنترنت المتعلقة بالمشاكل التي سيتم البحث عنها والمتعلقة بهذا البحث.

[٦٠] مهيمن، *مناهج البحث القانوني* (ماتارام: مطبعة جامعة ماتارام، ٢٠٢٠)، ٦٢.

٥) عقيدة أو آراء وشهادات الخبراء المكتوبة وغير المكتوبة

ت. المواد القانونية الثالثة

المواد القانونية الثالثة هي مواد قانونية داعمة ،[٦١] أو مواد توفر تعليمات وتفسيرات مهمة تتعلق بالمواد القانونية الأولية والثانوية.[٦٢] تشمل المواد القانونية الثالثة التي سيتم استخدامها في هذه الدراسة القواميس والموسوعات ووسائل الإعلام المطبوعة في الصحف والمعلومات الإخبارية الإلكترونية وغيرها.

2 . طرق جمع المواد القانونية

يتم جمع المواد القانونية لهذا البحث من خلال أبحاث المكتبات / *أبحاث الببليوجافي*. الدراسات الأدبية هي دراسة المعلومات المكتوبة المتعلقة بالقانون التي تم الحصول عليها من مصادر مختلفة ونشرها بدقة واللازمة في البحوث القانونية المعيارية.[٦٣] يقوم الباحث بجمع المواد التي تتوافق مع موضوع البحث مع بيانات الأدبيات.

3 . طرق معالجة المواد القانونية

بعد الحصول على البيانات ، فإن الخطوة التالية هي معالجتها تدريجيا بهدف تجميع البيانات لتكون أكثر تنظيما لتسهيل عملية التحليل. تهدف طريقة معالجة البيانات التي

---

[٦١] مهيمن، *مناهج البحث القانوني* (ماتارام: مطبعة جامعة ماتارام، ٢٠٢٠)، ٦٢.

[٦٢] بامبانغ سونغونو، *منهجية البحث القانوني*، PT Raja Grafindo Persada، جاكرتا، ٢٠٠٢) ١١٦

[٦٣] مهيمن، *مناهج البحث القانوني* (ماتارام: مطبعة جامعة ماتارام، ٢٠٢٠)، ٦٢.

يطبقها المؤلف إلى تنظيم البيانات بحيث يسهل فهمها وتحليلها ، وإليك بعض المراحل في معالجة المواد القانونية

أ. حرر

التحرير هو عملية التحقق من الأخطاء المحتملة في ملء المعلومات عن طريق إجراء مراجعات على السجلات والملفات والمعلومات التي تم جمعها من قبل الباحثين. الغرض الرئيسي من أنشطة التحرير هو التغلب على الأخطاء التي قد تحدث والقضاء عليها ، بحيث يصبح تصنيف البيانات التي يجمعها الباحثون أسهل. سيقوم الباحث بإجراء تعديلات على البيانات التي تم جمعها. يتم التحرير عن طريق تصفية وتجاهل المعلومات غير ذات الصلة.

ب. تصنيف

التصنيف هو عملية تجميع البيانات وفقا لصياغة المشكلة ، بهدف السماح بإجراء تحليل أكثر منهجية. بعد خضوع البيانات لعملية تحرير ، فإن الخطوة التالية هي تعيين البيانات أو تنظيمها في فئة معينة لتسهيل مناقشتها.

ت. تثبت

التحقق من البيانات هو خطوة لضمان صحة وصحة البيانات عن طريق التحقق من أنماط معينة. تتضمن هذه العملية مراجعة البيانات التي تم الحصول عليها ، والتأكد من أن المواد القانونية التي تم جمعها وتصنيفها تتوافق مع موضوع البحث. الهدف هو تسهيل تحليل البيانات على الباحثين وضمان صحتها وتوافقها مع توقعات الباحث. يتم

التحقق من البيانات بعناية للتأكد من أن جميع المعلومات التي تم جمعها صالحة تماما ، بحيث تكون نتائج البحث موثوقة. [٦٤]

ث. حلل

سيقوم الباحثون بتقييم البيانات الأولية التي مرت بعدة مراحل من المعالجة. سيتم إجراء مزيد من التحقيق في البيانات التي تعتبر مؤهلة للتحليل بهدف التوصل إلى نتائج. سيقوم الباحث بتحليل البيانات التي تم التحقق منها وفقا لموضوع البحث.

ج. استدل

بعد المرور بكل هذه المراحل وتنظيم البيانات بشكل منهجي ، فإن الخطوة التالية هي استنتاج نتائج تحليل البيانات التي يمكن أن تدعم صنع القرار أو فهم أعمق للقضية أو المشكلة التي يتم بحثها. [٦٥]

4 . تحليل المواد القانونية

طريقة تحليل المواد القانونية المطبقة هي قانونية نوعية. [٦٦] تركز هذه الطريقة على تقييم البيانات دون إشراك الأرقام ، مع التركيز أكثر على التحليل القانوني من خلال عمليات الاستدلال الاستنتاجي والاستقرائي. يتم إجراء الدراسة باستخدام التفكير الرسمي والجدلي لاكتساب فهم عميق للجوانب القانونية ذات الصلة. يتم التعبير عن البيانات النوعية حول

---

[٦٤] بيتر مرزوقي ، *الطبعة المنقحة للبحوث القانونية* (سورابايا: مجموعة برينادميديا ، ٢٠٠٥) ، ١٣٦.

[٦٥] جوني إبراهيم ، *النظرية والمنهجية القانونية المعيارية* (مالانج: بايوميديا للنشر ، ٢٠٠٥) ، ٦٢

[٦٦] محمد صديق أرميا ، *تحديد مناهج ومناهج البحث القانوني (باندا آتشيه: المعهد الإندونيسي للدراسات الدستورية (LKKI)* ، كلية الشريعة والقانون ، جامعة الرنيري الإسلامية الحكومية ، باندا آتشيه ، ٢٠٢٢) ، ٣٩

الكائن في الجمل ، والتي تتم معالجتها من خلال عملية التفكير (المنطق) التي تكون حرجة وتحليلية / تركيبية وكاملة. سيقوم الباحث بتحليل وتقديم تفسيرات تتعلق **بالسياسة القانونية القضائية لقرار المحكمة الدستورية بشأن الحد الأدنى لسن المرشحين لرئاسة الجمهورية ونائب الرئيس بعد القرار رقم ٩٠/٢٠٢٣/PUU-XXI** ***السياسة الشرعية المنظور***

ب. الأبحاث السابقة

البحث السابق هو في الأساس دراسة للبحوث التي أجريت سابقا تتعلق بموضوع معين. هناك بحث مشابه سبق أن قام به أكاديميون يناقشون هذا الموضوع ، بالطبع ، هناك فرق بين هذا البحث ودراسات أخرى مماثلة. على الرغم من إجراء العديد من الدراسات حول موضوع قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI ، إلا أن هذا لا يعني أن البحث كان كاملا ومثاليا حتى الآن. علاوة على ذلك ، يعد هذا القرار قرارا فريدا ومثيرا للاهتمام بالإضافة إلى كونه قرارا مثيرا للجدل ، بالطبع ، هناك حاجة دائما إلى مدخلات حول التحسين والمساهمة في العلوم ويجب أن تستمر في العمل وفقا لمرحلة التطوير.[٦٧] نظرا لأن أحد أغراض إجراء البحث هو الحصول على *حداثة* تكون مفيدة للمجتمع ، سيقدم المؤلف في هذه الدراسة ابتكارا جديدا يجمع بين سياسة القانون القضائي (النظام القضائي) ، والسياسة الشرعية كسكين التحليل.[٦٨] لذلك ، من أجل شحذ التحليل

---

[٦٧] تذكر نظرية هيجل للفلسفة الجدلية ٣ مراحل من الديالكتيك ، بما في ذلك الأطروحة والنقيض والتوليف. في العالم الأكاديمي ، سيستمر البحث في التطور ويستمر في متابعة كل مرحلة. انظر، سوياهو، *فلسفة هيجل الجدلية: صلتها بديباجة دستور عام ١٩٤٥*، مجلة العلوم الإنسانية: المجلد ١٩ العدد ٢، يونيو ٢٠٠٧ https://media.neliti.com/media/publications/١١٨٠٥-ID-filsafat-dialektika-hegel-relevansinya-dengan-pembukaan-undang-undang-dasar-١٩٤٥.pdf

[٦٨] لا ينظر دائما إلى حداثة البحث من مادة البحث وحدها ، ولكن يمكن أن تكون المادة قد تم بحثها من قبل الآخرين باستخدام طريقة معينة. بعد ذلك ، تم إعادة بحث المادة من قبل باحثين آخرين من خلال تطبيق طرق مختلفة أخرى. لذلك يمكن اعتبار الاختلاف في استخدام طريقة في البحث على أنه يفي بعنصر الجدة. انظر، وحيد الدين دارمال اكسانا، *منهجية البحث في الشريعة الإسلامية*، (باندونغ: مركز النشر الإندونيسي، ٢٠٢٢)، ٢١

وتجنب أنواع مختلفة من الانتحال ، يسرد المؤلف أدناه بعض الدراسات السابقة التي تهدف إلى قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI. البحث السابق هو كما يلي:

1 .أجرى البحث ريو سوباندري ، وهو في شكل مجلة بعنوان *المراجعة القانونية لقرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI بشأن متطلبات الحد الأدنى لسن الترشح للرئاسة ونائب الرئيس* في عام ٢٠٢٤.[٦٩] نتيجة هذه الدراسة هي أن قرار المحكمة الدستورية صادم للغاية في العالم السياسي وتسبب في رد فعل قوي من عدد من الدوائر في المجتمع لأن القرار الذي قرأه رئيس قضاة المحكمة الدستورية يعتبر محملا بالمصالح العائلية. ويعتبر هذا القرار محاولة لاستيعاب أحد المرشحين لمنصب نائب الرئيس في انتخابات ٢٠٢٤ المقبلة. يستخدم هذا البحث منهجا قانونيا فقط بينما النظريات المستخدمة هي النظرية القانونية ونظرية إنفاذ القانون ، على الرغم من أن النظريتين لم يتم شرحهما بالتفصيل ولم يتم استخدامهما كسكين تحليلي شامل.

2 .أجرى البحث مهدار مهدار وتري سوسيلواتي في مقال بعنوان *التحليل القانوني لقرار المحكمة الدستورية بشأن تحديد أزواج المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس بشأن إنفاذ القانون واليقين في إندونيسيا.*[٧٠] *مركز جامعة دار العلوم الإسلامي سوديرمان* في عام ٢٠٢٤. تستخدم هذه الدراسة نظرية اليقين القانوني ونظرية دولة القانون ونظرية

---

[٦٩] ريو سوباندري ، *المراجعة القانونية لقرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI بشأن متطلبات الحد الأدنى لسن الترشح للرئاسة ونائب الرئيس* ، مجلة القانون والدراسات السياسية ، المجلد ٢ العدد ١ (٢٠٢٤): يناير : https://doi.org/١٠.٥١٩٠٣/jaksa.v٢i١.١٥١٢

[٧٠] مهدار مهدار تري سوسيلواتي ، التحليل القانوني لقرار المحكمة الدستورية بشأن تحديد أزواج المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس تجاه إنفاذ القانون واليقين في إندونيسيا ، القضية: مجلة القانون والعلوم السياسية المجلد ١ ، العدد ٤ ديسمبر ٢٠٢٣e-ISSN: ٢٩٨٨-٥٢١٣ ؛ p-ISSN: ٢٩٨٨-٧٧٤٧ https://www.journal.stekom.ac.id/index.php/PERKARA/article/view/١٤٩٤

الدستور ونظرية التسلسل الهرمي للتشريع ، على الرغم من أن النظريات الأربع لم يتم شرحها بالتفصيل ولم يتم استخدامها كسكين تحليل شامل. نتيجة هذه الدراسة هي أن قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI) لا يتوافق مع المفهوم الأولي لوجود المحكمة الدستورية التي تتمثل وظيفتها في اختبار القواعد الحالية. وفي الوقت نفسه ، فإن الطلب (petitum) هو إضافة إلى القاعدة. إذا اختبرنا المعايير الحالية ، فإن البديل هو اختبار (ما إذا كان) المعايير دستورية أم لا.

3 .*تحليل قضائي للرأي المخالف القرار رقم ٩٠/٢٠٢٣/PUU-XXI الصادر عن المحكمة الدستورية بشأن حجة السياسة القانونية المفتوحة وأخلاقيات قضاة المحكمة الدستورية.* أجرى هذا البحث يحيى لطفي كورنياوان ، وكليو فاريل بيانتوني ، وروشيات أنجا بيرمانا ، ونيلوه كيتوت كاندرا كاسيه من كلية الحقوق بجامعة بندر لامبونج في عام ٢٠٢٣ في شكل مجلة.[٧١] النظرية المستخدمة في هذه الدراسة هي نظرية القانون النقدي من قبل M. Unger. تسلط النظرية القانونية النقدية الضوء على الجوانب التي تؤثر على تشكيل القانون ، بما في ذلك غياب الحياد ، وتأثير السلطة ، والأسئلة حول الافتراضات في القانون. أظهرت نتائج الدراسة وجود اختلافات في الرأي بين قضاة المحكمة الدستورية بشأن القرار رقم ٩٠/٢٠٢٣/PUU-XXI. بالإضافة إلى ذلك ، هناك نقاش حول أخلاقيات القضاة والسياسات القانونية التي تنشأ عن القرار. كما

[٧١] يحيى لطفي كورنياوان، وكليو فاريل بيانتوني، وروشيات أنجا بيرمانا، ونيلوه كيتوت كاندرا كاسيه، *تحليل قانوني للرأي المخالف للقرار رقم ٩٠/-PUU XXI/٢٠٢٣ الصادر عن المحكمة الدستورية بشأن حجة السياسة القانونية المفتوحة وأخلاقيات قضاة المحكمة الدستورية*. مجلة متعددة التخصصات https://gudangjurnal.com/index.php/gjmi/article/view/١٨٠

يسلط البحث الضوء على الحاجة إلى إصلاح المحكمة الدستورية من حيث المؤسسات وأساس صياغة القانون. تشمل توصيات هذه الدراسة الحاجة إلى الشفافية في اختيار قضاة المحكمة الدستورية، ومعالجة أكثر وضوحا لتضارب المصالح، والمطالبة بشرح أكثر تعمقا لسياسة السن في قانون الانتخابات.

4 .بحث فيردي فبرايريانسياه وسوغينغ برايتنو في البحث المعنون *التحليل القانوني لقرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / Puu-XXI بشأن الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس* في شكل مجلة من كلية باينان للقانون في عام ٢٠٢٣. [٧٢] أظهرت نتائج الدراسة أن قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠ بشأن الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس يعتبر غير دستوري وخارج عن سلطة المحكمة الدستورية. ويشدد صاحب البلاغ على أهمية الحفاظ على استقلال القضاء وعلى أن المحكمة الدستورية ينبغي أن تقتصر على اختبار دستوريتها دون أن تتدخل في المجال التشريعي. بالإضافة إلى ذلك، يسلط البحث الضوء على ضرورة الحفاظ على توازن القوى في مؤسسات الدولة، وتطبيق المبادئ الديمقراطية، وسيادة القانون في سياق أحكام المحكمة الدستورية.

5 .أجرى البحث نالا سياندیرا سوزیتا وكايوس كايووان ليوليبا في مقال صحفي بعنوان *انتهاكات مدونة الأخلاقيات من قبل قضاة المحكمة الدستورية المتعلقة بقرار المحكمة*

---

[٧٢] Ferdi Febriansyah ، Sugeng Prayitno ، *التحليل القانوني لقرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI بشأن الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس* ، JURNAL MITRA Indonesia vol ٢ number ٣ of ٢٠٢٣ https://jurnal.mitrasmart.co.id/index.php/jm/article/view/٥٥

الدستورية رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI. **النظرية المستخدمة هي نظرية أخلاقيات المهنة التي تشرح القواعد والقواعد التي تحكم سلوك الشخص في تنفيذ مهنته ، بما في ذلك من حيث انتهاكات** مدونة أخلاقيات القاضي.وأظهرت نتائج الدراسة أن أنور عثمان أقيل من منصبه كرئيس للمحكمة الدستورية لأنه ثبت ارتكابه انتهاكات جسيمة تتعلق بميثاق أخلاقيات وسلوك القضاة.[٧٣]

6 .البحث الذي أجرته Moch. Ichsan ، Anang Dony Irawan في مقال صحفي بعنوان ***سلطة المحكمة الدستورية تجاه قرار القضية رقم ٩٠ / PUU- ٢٠٢٣ / XXI***. **استخدم الباحث في الدراسة نظرية القوانين والأنظمة كتحليل لسلطة المحكمة الدستورية في الفصل في القضية رقم ٩٠/PUU – ٢٠٢٣/XXI**. وتبين نتائج الدراسة أن المحكمة الدستورية لها سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بالحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس. القرار الذي اتخذته المحكمة نهائي وملزم.[٧٤]

7 .أجرى البحث ميلاني موجيا أديتا في مقال صحفي بعنوان ***استقلال قضاة المحكمة الدستورية في حالة اختبار القوانين التي تحتوي على تضارب في المصالح في قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI***. **وتناقش الدراسة**

---

[٧٣] نالا سياندیرا سوزیتا ، كايوس كايووان ليوليبا ، *انتهاك مدونة الأخلاقيات من قبل قضاة المحكمة الدستورية فيما يتعلق بقرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / Puu-XXI / ٢٠٢٣* ، مدني: مجلة علمية متعددة التخصصات ٢٩٨٦-٦٣٤٠: E-ISSN ، المجلد ١ رقم ٢٠٢٣ ١١ahun ، https://jurnal.penerbitdaarulhuda.my.id/index.php/MAJIM/article/view/١١٧٦ ،

[٧٤] https://jurnal.unigo.ac.id/index.php/golrev/article/view/٣٣٧١

استقلالية قضاة المحكمة الدستورية في اختبار القوانين التي تتضمن تضاربا في المصالح، خاصة فيما يتعلق بحالة اختبار مادة المادة ١٦٩ (ف) من القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٧ بشأن الانتخابات العامة. وتسلط الدراسة الضوء على أهمية استقلالية القضاة في البت في القضايا المحفوفة بتضارب المصالح، فضلا عن تأثيرها على القرارات التي يتم اتخاذها. ومن نتائج الدراسة: ١) أنه يمكن التشكيك في تطبيق استقلالية قضاة المحكمة الدستورية في القرار رقم ٩٠/-PUU XXI/٢٠٢٣ بالنظر إلى الاعتبارات التي تم وصفها. ٢) يمكن أن تختلف العواقب القانونية لقضاة المحكمة الدستورية الذين ينتهكون مدونة الأخلاقيات، بدءا من الانضباط الداخلي، والتعطيل المؤقت، إلى إنفاذ القانون. [٧٥]

8 .أجرى البحث دويكي عريف دارماوان ، آندي أوسمينا ويجايا في مقال صحفي بعنوان ***نظرية السياسة القانونية المفتوحة في قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / -PUU XXI / ٢٠٢٣***.[٧٦] **موضوع الدراسة هو تطبيق نظرية السياسة القانونية المفتوحة وكيف تؤثر على تشكيل السياسة القانونية ، خاصة في سياق المحكمة الدستورية. يناقش البحث حرية المشرعين في صياغة السياسة القانونية وتفسيرها والتفكير فيها، فضلا عن تأثيرها على عملية صنع القرار القانوني.** في الدراسة ، تم التوصل إلى أن

---

[٧٥] ميلاني موجيا أديتا، *استقلال قضاة المحكمة الدستورية في قضية اختبار قانون يحتوي على تضارب في المصالح في قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / -PUU XXI / ٢٠٢٣* ، مجلة نوسانتارا: مجلة التربية والفنون والعلوم والعلوم الإنسانية الاجتماعية المجلد: ١ الرقم: ٢ السنوات: ٢٠٢٣ https://journal.forikami.com/index.php/nusantara/article/view/٤٤٠

[٧٦] **https://jurnal.unigo.ac.id/index.php/golrev/article/view/٣٣٥٥**

مفهوم السياسة القانونية المفتوحة يمنح الحرية للمشرعين لتنظيم البلاد ، خاصة فيما يتعلق بمتطلبات أن يصبحوا مرشحين للرئاسة ونائب الرئيس. على الرغم من أن المحكمة الدستورية قد أصدرت العديد من الأحكام التي تفسر قواعد المادة على أنها سياسة قانونية مفتوحة ، لا يزال هناك عدم يقين في استخدام مبدأ القيود القضائية ، مما يسبب عدم اليقين القانوني في المجتمع. على الرغم من أن المحكمة الدستورية تعتبر القواعد القانونية التي تندرج في فئة السياسة المفتوحة دستورية، إلا أن قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠ الذي منح بعض المتقدمين إضافة قواعد جديدة تسبب في جدل وشكك في مصداقية المحكمة الدستورية في نظر الجمهور.

9 .أجرى البحث عبد العزيز وجوري دوغلاس باردوموان ومايكل جيوفاني جوزيف وإيوان إرار جوزيف في مقال صحفي بعنوان ***قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / PUU- / ٢٠٢٣ XXI من منظور الفلسفة القانونية ل H.L.A HART و Ronald Dworkin***.[٧٧] **يناقش البحث تحليلا لقرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠ باستخدام منظور الفلسفة القانونية ل H.L.A. Hart و Ronald Dworkin. يسلط التحليل الضوء على توافق الحكم مع تفكير H.L.A. هارت والصراع مع مفهوم القانون كنزاهة وفقا لرونالد دوركين.** استنتاج الدراسة هو أنه عند استخدام فلسفة H.L.A. هارت

[٧٧] https://ejurnal.iblam.ac.id/IRL/index.php/ILR/article/view/٢٩٦

القانونية ، فإن قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI يتماشى مع إطاره الذهني. ومع ذلك ، إذا كنت تستخدم مفهوم تفكير رونالد دوركين ، فإن الحكم يتعارض مع مفهوم القانون كنزاهة.

10 .أجرى البحث حفيظة أولوم وسوكارنو في مقال صحفي بعنوان تحليل *تأثير انتهاكات مدونة أخلاقيات قضاة المحكمة الدستورية على القرارات المقررة*.[٧٨] **تناقش هذه الدراسة استقلالية قضاة المحكمة الدستورية في القرار رقم ٩٠/-PUU XXI/٢٠٢٣ بشأن الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس وتأثير انتهاكات ميثاق الشرف من قبل القضاة على القرار. ويستخدم منهج البحث منهجا قانونيا معياريا تظهر نتائجه مخالفة مبدأ استقلال القضاة وتأثيره على قرارات المحكمة الدستورية. يزعم أن قرار المحكمة الدستورية مليء بتضارب المصالح وانتهاكات مدونة الأخلاقيات، ولكن لا يزال يتعين تنفيذه مع الحاجة إلى قواعد أكثر وضوحا فيما يتعلق بعدم جواز قضاة المحكمة الدستورية للبت في القضايا المتعلقة بمصالح معينة. إن انتهاك ميثاق أخلاقيات قضاة المحكمة الدستورية في القرار يسبب تضاربا في المصالح ويؤثر على استقلال القضاة، ولكن لا يزال يتعين تنفيذ القرار لأنه نهائي.**

[٧٨] https://ulr.unizar.ac.id/ulr/article/view/٦٠

1 1 .أجرى البحث ريحان عزريال سياهبوترا في مقال صحفي بعنوان أخلاقيات المهنة *لقضاة المحكمة الدستورية ضد مدونة أخلاقيات قضاة المحكمة الدستورية في قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠/٢٠٢٣/PUU-XXI*. وتبين نتائج الدراسة أن أحد الجوانب المهمة في تنظيم مدونة الأخلاقيات القضائية ذات الصلة الوثيقة بهذه الدراسة هو أنه يحظر على القضاة الفصل في القضايا إذا كان لديهم تضارب في المصالح. يمكن أن ينشأ تضارب المصالح هذا من علاقة شخصية أو عائلية أو علاقة أخرى يمكن الاشتباه في احتوائها على تضارب في المصالح. يجب على القضاة الذين هم في حالة تضارب في المصالح الاستقالة. إذا تبين أن القاضي قد انتهك مدونة الأخلاقيات أو مدونة قواعد السلوك ، فقد يخضع لعقوبات تتراوح من التوبيخ إلى الفصل غير المحترم ، على الرغم من أن هذه العقوبات يجب أن تمر أولا من خلال العملية القضائية.[٧٩]

2 1 .أجرى البحث أودا سياهبوترا ، أجوس أدهاري من جامعة بانكا بودي للتنمية في ميدان في مقال صحفي بعنوان ***المراجعة القانونية لتنظيم الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس وفقا لدستور عام ١٩٤٥ : دراسة لقرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU XXI***. يركز هذا البحث على متطلبات العمر للمرشحين للرئاسة ونائب الرئيس والتي تم تنظيمها في الأصل في المادة ١٦٩ حرف q من القانون رقم ٧ لعام ٢٠١٧. تظهر النتائج أنه على الرغم من أن قرار المحكمة

[٧٩] Syahputra، R. A. الأخلاقيات المهنية للقضاة نحو مدونة أخلاقيات قضاة المحكمة الدستورية في قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / PUU-XXI / ٢٠٢٣. نوسانتارا: مجلة التربية والفنون والعلوم والعلوم الإنسانية الاجتماعية ، ١ ، ٢٠٢٤ ، https://journal.forikami.com/index.php/nusantara/article/view/٤١٦

الدستورية لا ينتهك الدستور بشكل مباشر، إلا أن الجدل يحدث لأنه تقرر قبل الانتخابات، مما قد يؤثر على مصالح بعض المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس.[٨٠]

لتسهيل فهم القراء لكيفية اختلاف هذه الدراسة عن الأبحاث السابقة ، يقوم المؤلف بتضمين الجدول التالي:

الجدول. ٠١ الأبحاث السابقة

عناصر الجدة	اختلاف	نتيجة	صياغة المشكلة	الاسم والمسمى الوظيفي والسنة	إنه
سيحتوي هذا البحث على وجهات نظر مختلفة في الجوانب النظرية للقانون القضائي والسياسة والشريعة	الاثنان مختلفان ، يناقش هذا المقال تضارب المصالح الذي حدث بحيث أصبح هذا القرار مثيرا للجدل بينما ستحلل هذه	أن قرار المحكمة الدستورية صادم للغاية في العالم السياسي وتسبب في رد فعل قوي من عدد من الدوائر في المجتمع لأن القرار	لا تتضمن هذه المادة صياغة مكتوبة صريحة للمشكلة ، لكن هذه المادة تحتوي بشكل جوهري على صياغة لمشكلة ما هو *تضارب المصالح في قرار المحكمة*	ريو سوباندري ، *المراجعة القانونية لقرار المحكمة الدستورية رقم PUU- / ٩٠ XXI / ٢٠٢٣ بشأن متطلبات الحد الأدنى لسن الترشح*	١.

[٨٠] أودا سياهبوترا ، أجوس أدهاري. "المراجعة القانونية لتنظيم الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس وفقا لدستور ١٩٤٥: دراسة لقرار المحكمة الدستورية رقم PUU XXI/٢٠٢٣/٩٠". رسلج: التربية الدينية الاجتماعية مجلة لا رويبا ٦ ، ٢٠٢٤ http://journal-laaroiba.com/ojs/index.php/reslaj/article/view/٢٢٣٢٪٢٠.

	الدراسة سياسة القانون القضائي لقضاة المحكمة الدستورية وتركز على إضافة معايير جديدة عمرها ٤٠ عاما أو عملت كرؤساء إقليميين ثم هناك اختلاف في تحليل الجانب الإسلامي	الذي قرأه رئيس قضاة المحكمة الدستورية يعتبر مليئا بالمصالح العائلية.	*الدستورية رقم ٩٠ / PUU-XXI / ٢٠٢٣ بشأن متطلبات الحد الأدنى لسن الترشح للرئاسة ونائب الرئيس* في عام ٢٠٢٤؟	*للرئاسة ونائب الرئيس* في عام ٢٠٢٤	
سيحتوي هذا البحث على وجهات نظر مختلفة في الجوانب النظرية للقانون	يناقش هذا المقال مفهوم وجود المحكمة الدستورية واليقين القانوني، في حين ستحلل هذه الدراسة السياسة	قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-/٩٠ XXI/٢٠٢٣) لا يتوافق مع المفهوم الأولي لوجود المحكمة	لا تتضمن هذه المقالة صياغة صريحة للمشكلة هذه المقالة هي تحليل مستقل للمراجعة القضائية.	محضار محضار وتري سوسيلواتي ، *تحليل قانوني لقرار المحكمة الدستورية بشأن تحديد أزواج المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس تجاه*	**٢**

القضائي والسياسة والشريعة	والقانون والقضاء وقضاة المحكمة الدستورية وتركز على إضافة معايير جديدة عمرها ٤٠ عاما أو عملت كرؤساء إقليميين. ثم هناك اختلاف في تحليل الجانب الإسلامي	الدستورية، التي تتمثل مهمتها في اختبار المعايير القائمة.			
سيحتوي هذا البحث على وجهات نظر مختلفة في الجوانب النظرية للقانون القضائي والسياسة والشريعة	الاثنان مختلفان ، يناقش هذا المقال النقاش حول أخلاقيات القضاة في توفير السياسات القانونية بينما سيحلل هذا	أظهرت نتائج الدراسة وجود اختلافات في الرأي بين قضاة المحكمة الدستورية بشأن القرار رقم PUU-/٩٠	لا تتضمن هذه المقالة صياغة صريحة للمشكلة هذه المقالة هي تحليل مستقل	يحيى لطفي كورنياوان، وكليو فاريل بيانتوني، وروشيات أنجا بيرمانا، ونيلوه كيتوت كاندرا كاسيه، *تحليل قانوني للرأي المخالف للقرار رقم ٩٠/-PUU*	**٣.**

	البحث سياسة القانون القضائي لقضاة المحكمة الدستورية ويركز على إضافة معايير جديدة عمرها ٤٠ عاما أو عملت كرؤساء إقليميين ثم هناك اختلاف في تحليل الجانب الإسلامي	.XXI/٢٠٢٣ بالإضافة إلى ذلك ، هناك نقاش حول أخلاقيات القضاة والسياسات القانونية التي تنشأ عن القرار.		*XXI/٢٠٢٣ الصادر عن المحكمة الدستورية بشأن حجة السياسة القانونية المفتوحة وأخلاقيات قضاة المحكمة الدستورية.*	
سيحتوي هذا البحث على وجهات نظر مختلفة في الجوانب النظرية للقانون	الاثنان مختلفان ، يناقش هذا المقال سلطة المحكمة الدستورية ، بينما سيحلل هذا البحث سياسة	أن قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-/٩٠ XXI/٢٠٢٣ بشأن الحد الأدنى لسن المرشحين	لا تتضمن هذه المادة صياغة مكتوبة صريحة للمشكلة، لكن هذه المادة تتساءل عما إذا كان القرار متوافقا مع الدستور وما إذا كانت	Ferdi و Febriansyah Sugeng ، Prayitno *التحليل القانوني لقرار المحكمة الدستورية رقم*	٤.

القضائي والسياسة والشريعة	القانون القضائي لقضاة المحكمة الدستورية ويركز على عبارة إضافة معيار جديد عمره ٤٠ عاما أو شغل منصب رئيس إقليمي ثم هناك اختلاف في تحليل الجانب الإسلامي	للرئاسة ونائب الرئيس يعتبر غير متسق مع الدستور وخارج نطاق سلطة المحكمة الدستورية.	المحكمة الدستورية تتمتع بالسلطة؟	*PUU- / ٩٠ XXI / ٢٠٢٣ بشأن الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس*	
سيحتوي هذا البحث على وجهات نظر مختلفة في الجوانب النظرية للقانون	يناقش هذا المقال الانتهاكات الأخلاقية التي ارتكبها أنور عثمان بينما سيحلل هذا البحث سياسة	تظهر نتائج الدراسة أن أنور عثمان قد أقيل من منصبه كرئيس للمحكمة الدستورية بسبب ثبوت ارتكابه	كيف يتم فرض عقوبات أخلاقية على قضاة المحكمة الدستورية *في قرار المحكمة الدستورية رقم*	نالا سياندیرا سوزیتا وكايوس كايووان ليوليبا ، *انتهاك مدونة الأخلاقيات من قبل قضاة المحكمة الدستورية المتعلقة بقرار المحكمة*	٥.

القضائي والسياسة والشريعة	القانون القضائي لقضاة المحكمة الدستورية ويركز على عبارة إضافة معيار جديد عمره ٤٠ عاما أو شغل منصب رئيس إقليمي ثم هناك اختلاف في تحليل الجانب الإسلامي	انتهاكات جسيمة تتعلق بميثاق أخلاقيات وسلوك القضاة.	*PUU-/٩٠ ?XXI/٢٠٢٣*	*الدستورية رقم ٩٠ / / PUU-XXI ٢٠٢٣.*	
سيحتوي هذا البحث على وجهات نظر مختلفة في الجوانب النظرية للقانون	يناقش هذا المقال الانتهاكات الأخلاقية التي ارتكبها أنور عثمان بينما ستحلل هذه الدراسة سياسة	أن للمحكمة الدستورية سلطة اتخاذ قرار بشأن الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس. القرار	ما هي *سلطة المحكمة الدستورية على قرار القضية رقم PUU-/٩٠ ?XXI/٢٠٢٣*	موخ. إيتشسان ، أنانغ دوني إيراوان ، ***سلطة المحكمة الدستورية في قرار القضية رقم ٩٠***	٦.

القضائي والسياسة والشريعة	القانون القضائي للمحكمة الدستورية وتركز على عبارة إضافة معيار جديد عمره ٤٠ عاما أو شغل منصب رئيس إقليمي ثم هناك اختلاف في تحليل الجانب الإسلامي	الذي تتخذه المحكمة نهائي وملزم		***PUU-XXI*** / ٢٠٢٣ / .	
سيحتوي هذا البحث على وجهات نظر مختلفة في الجوانب النظرية للقانون	مقال آخر ، يناقش هذا المقال استقلال قضاة المحكمة الدستورية وكذلك ***تضارب المصالح*** بينما ستحلل هذه	**ومن نتائج الدراسة:** **١) أنه يمكن التشكيك في تطبيق استقلالية قضاة المحكمة الدستورية في القرار رقم**	**ماذا عن تطبيق استقلالية قضاة المحكمة الدستورية في القرار رقم**	ميلاني موجيا أديتا، ***استقلال قضاة المحكمة الدستورية في قضية اختبار القوانين التي تحتوي على تضارب في المصالح في***	٧.

القضائي والسياسة والشريعة	الدراسة سياسة القانون القضائي لقضاة المحكمة الدستورية وتركز على عبارة إضافة معيار جديد عمره ٤٠ عاما أو شغل منصب رئيس إقليمي ثم هناك اختلاف في تحليل الجانب الإسلامي	**PUU-/٩٠ XXI/٢٠٢٣ بالنظر إلى الاعتبارات التي تم وصفها. ٢) يمكن أن تختلف العواقب القانونية لقضاة المحكمة الدستورية الذين ينتهكون مدونة الأخلاقيات، بدءا من الانضباط الداخلي، والتعطيل المؤقت، إلى إنفاذ القانون.**	**PUU-/٩٠ XXI/٢٠٢٣؟ ما هي الآثار القانونية المترتبة على قضاة المحكمة الدستورية في القرار رقم PUU-/٩٠ XXI/٢٠٢٣؟**	***قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-/٩٠ XXI/٢٠٢٣.***	
سيحتوي هذا البحث على وجهات نظر مختلفة في الجوانب	يناقش هذا المقال تطبيق ***نظرية السياسة القانونية***	أن مفهوم السياسة القانونية المفتوحة يعطي الحرية	***كيف يتم تطبيق نظرية السياسة القانونية المفتوحة في قرار***	دويكي عريف دارماوان، آندي أوسمينا ويجايا، ***نظرية السياسة***	٨.

النظرية للقانون القضائي والسياسة والشريعة	***المفتوحة*** بينما ستحلل هذه الدراسة سياسة القانون القضائي لقضاة المحكمة الدستورية وتركز على عبارة إضافة معيار جديد عمره ٤٠ عاما أو شغل منصب رئيس إقليمي ، أحدها استخدام التفسير التأويلي القانوني	للمشرعين لتنظيم البلاد ، خاصة فيما يتعلق بشروط أن يصبحوا مرشحين للرئاسة ونائب الرئيس.	***المحكمة الدستورية رقم PUU- / ٩٠ XXI / ٢٠٢٣؟***	***القانونية المفتوحة في قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-/٩٠ XXI/٢٠٢٣***	
سيحتوي هذا البحث على وجهات نظر مختلفة في الجوانب النظرية للقانون	مقال آخر ، يناقش هذا المقال استقلال قضاة المحكمة الدستورية وكذلك	استنتاج الدراسة هو أنه عند استخدام فلسفة H.L.A. هارت القانونية ،	***ما هو قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / PUU-XXI / ٢٠٢٣ من منظور***	عبد العزيز ، جوري دوغلاس باردوموان ، مايكل جيوفاني جوزيف ، إيوان إيرار	٩.

القضائي والسياسة والشريعة	***تضارب المصالح*** بينما ستحلل هذه الدراسة سياسة القانون القضائي لقضاة المحكمة الدستورية وتركز على عبارة إضافة معيار جديد عمره ٤٠ عاما أو شغل منصب رئيس إقليمي ثم هناك اختلاف في تحليل الجانب الإسلامي	فإن قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / PUU-XXI / ٢٠٢٣ يتماشى مع إطاره الذهني. ومع ذلك ، إذا كنت تستخدم مفهوم تفكير رونالد دوركين ، فإن الحكم يتعارض مع مفهوم القانون كنزاهة.	***الفلسفة القانونية ل H.L.A Hart و Ronald Dworkin؟***	جوزيف ، ***قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / PUU-XXI / ٢٠٢٣ في منظور فلسفة القانون ل H.L.A و HART Ronald Dworkin***	
سيحتوي هذا البحث على وجهات نظر مختلفة في الجوانب	يناقش هذا المقال الانتهاكات الأخلاقية التي	**وأظهرت النتائج أن هناك انتهاكا لمبدأ استقلال القضاة**	*كيفية تحليل تأثير انتهاكات مدونة أخلاقيات قضاة*	حافظ أولوم وسوكارنو، *تحليل تأثير انتهاكات مدونة أخلاقيات قضاة*	١٠.

النظرية للقانون القضائي والسياسة والشريعة	ارتكبها أنور عثمان ضد النتائج بينما سيحلل هذا البحث سياسة القانون القضائي لقضاة المحكمة الدستورية ويركز على عبارة إضافة معيار جديد عمره ٤٠ عاما أو شغل منصب رئيس إقليمي ثم هناك اختلاف في تحليل الجانب الإسلامي	**وتأثيره على قرار المحكمة الدستورية. يزعم أن قرار المحكمة الدستورية مليء بتضارب المصالح وانتهاكات مدونة الأخلاقيات، ولكن لا يزال يتعين تنفيذه مع الحاجة إلى قواعد أكثر وضوحا فيما يتعلق بعدم جواز قضاة المحكمة الدستورية للبت في القضايا المتعلقة بمصالح معينة.**	*المحكمة الدستورية على القرارات المحددة*	*المحكمة الدستورية على القرارات المحددة*	

سيحتوي هذا البحث على وجهات نظر مختلفة في الجوانب النظرية للقانون القضائي والسياسة والشريعة	يناقش هذا المقال الانتهاكات الأخلاقية التي ارتكبها أنور عثمان بينما سيحلل هذا البحث سياسة القانون القضائي لقضاة المحكمة الدستورية ويركز على عبارة إضافة معيار جديد عمره ٤٠ عاما أو شغل منصب رئيس إقليمي ثم هناك اختلاف في تحليل الجانب الإسلامي	يحظر على القضاة الفصل في القضايا إذا كان لديهم تضارب في المصالح. يمكن أن ينشأ تضارب المصالح هذا من علاقة شخصية أو عائلية أو علاقة أخرى يمكن الاشتباه في احتوائها على تضارب في المصالح.	هل يتمتع قضاة المحكمة الدستورية بسلطة الفصل إذا كان لديهم تضارب في المصالح؟	ريحان أزريال سياهبوترا ، *تحليل تأثير انتهاكات مدونة أخلاقيات قضاة المحكمة الدستورية على القرارات المحددة*	**١١.**

سيحتوي هذا البحث على وجهات نظر مختلفة في الجوانب النظرية للقانون القضائي والسياسة والشريعة	يناقش هذا المقال الانتهاكات الأخلاقية التي ارتكبها أنور عثمان بينما سيحلل هذا البحث سياسة القانون القضائي لقضاة المحكمة الدستورية ويركز على عبارة إضافة معيار جديد عمره ٤٠ عاما أو شغل منصب رئيس إقليمي ثم هناك اختلاف في تحليل الجانب الإسلامي	وتظهر النتائج أنه على الرغم من أن قرار المحكمة الدستورية لا ينتهك الدستور بشكل مباشر، إلا أن الجدل حدث لأنه تقرر قبل الانتخابات، مما قد يؤثر على مصالح المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس٣	***المراجعة القانونية للحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس وفقا لدستور ١٩٤٥: دراسة لقرار المحكمة الدستورية رقم PUU/٩٠ XXI/٢٠٢٣***	أودا سياهبوترا ، أجوس أذاري ، ***مراجعة قانونية لتنظيم الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس وفقا لدستور ١٩٤٥: دراسة لقرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / PUU XXI / ٢٠٢٣ .***	١٢.

استخدام البحوث السابقة في هذه الدراسة هو بمثابة مقارنة مهمة جدا. وهذا يساعد على توفير السياق اللازم لفهم خلفية وأهمية النتائج الناتجة. من خلال الرجوع إلى الأبحاث السابقة ، يمكن للمؤلفين دعم أو انتقاد نتائج الباحثين السابقين بالأدلة الموجودة ، وكذلك تمييز نتائج هذه الدراسة عن الأبحاث السابقة. لا تعمل الإشارات إلى الأبحاث السابقة كمقارنة فحسب ، بل أيضا كأساس لتقديم وجهات نظر مختلفة. هذا يسمح للمؤلفين بتسليط الضوء على الجوانب التي لم يتم استكشافها أو تطويرها في الأبحاث السابقة. بالإضافة إلى ذلك ، من خلال مقارنة النتائج ومقارنتها ، يمكن للباحثين تحديد الثغرات في الأدبيات الموجودة وإظهار كيف يساهم هذا البحث في فهم أوسع للموضوع الذي تمت مناقشته في هذه القضية المرتبط بقرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / PUU-XXI / ٢٠٢٣.

توفر البيانات من الأبحاث السابقة أيضا أساسا لإنشاء عنصر الجدة في هذه الدراسة. من خلال تحليل النتائج الحالية ، يمكن للباحثين تطوير فرضيات جديدة أو مناهج منهجية مختلفة. هذا لا يزيد من القيمة الأكاديمية للبحث فحسب ، بل يساعد أيضا على ضمان أن البحث لا يكرر ببساطة ما تم القيام به من قبل ، بل يقدم مساهمة كبيرة وأصلية. من المهم ملاحظة أن البيانات من الدراسات السابقة تظهر بوضوح أنه لا توجد أوجه تشابه مطلقة بين هذه الدراسة والدراسات السابقة. هذا استبعد انتهاكات الانتحال المحتملة وأكد أصالة هذه الدراسة. من خلال عرض النتائج الفريدة ووجهات النظر الجديدة ، يضيف هذا البحث قيمة قيمة إلى مجالات الدراسة ذات الصلة. يظهر

الباحثون أيضا الاحترام للأعمال الحالية من خلال الاعتراف بالنتائج السابقة ومقارنتها ، مما يعزز بدوره النزاهة الأكاديمية للبحث. بشكل عام ، فإن استخدام البحث السابق كمقارنة لا يثري التحليل فحسب ، بل يوفر أيضا أساسا قويا لذكر النتائج الجديدة.

ت. التعريف المفاهيمي

يشير التعريف المفاهيمي في البحث إلى شرح ملموس لكيفية قياس أو تنفيذ المتغيرات أو المفاهيم في الدراسة. سيقدم المؤلفون تعريفا عمليا في هذه الدراسة بهدف شرح ما هو المقصود بالمصطلحات الرئيسية المستخدمة في العنوان على وجه التحديد وكيف سيتم قياس هذه المصطلحات أو تحديدها في البحث. هذا مهم للتأكد من أن القارئ يفهم بالضبط ما هو المقصود وكيف سيتم إجراء البحث ، وكذلك لتجنب أي سوء فهم أو سوء تفسير محتمل.

1 . السياسة القانونية القضائية

القانون القضائي يمكن فصل السياسة لغويا بناء على عبارة "السياسة القانونية" وكلمة "القضائية". بعبارات بسيطة ، يتم تفسير السياسة القانونية على أنها *سياسة قانونية* أو خطوط رسمية (سياسات) حول القوانين التي سيتم فرضها إما عن طريق سن قوانين جديدة أو عن طريق استبدال القوانين القديمة ، من أجل تحقيق أهداف الدولة. وفقا ل KBBI ، فإن الوسائل القضائية تتعلق بالمؤسسات القانونية أو المؤسسات القضائية. وبالتالي ، فإن المعنى السياسي للقانون

القضائي هو سياسة حول القانون من خلال سن قوانين جديدة أو عن طريق استبدال القوانين القديمة بالمؤسسات القضائية ، وفي هذه الحالة المحكمة الدستورية.[٨١]

2 . قرار المحكمة الدستورية

يتم تفسير القرار في القاموس الكبير للغة الإندونيسية على أنه النهاية ؛ الصلاحية ؛ بعد ما تم تحديده بعد النظر والفكر ؛ نتيجة القرار.[٨٢] القوة القانونية لقرار المحكمة الدستورية نهائية وملزمة. يتضمن قرار المحكمة الدستورية أساسا ثلاثة أنواع من الأحكام. أولا، يتم إصدار حكم غير مقبول (niet ontvankelijke verklaard) إذا كان الطلب لا يفي بالمتطلبات. ثانيا ، يتم منح الحكم ، مما يعني أن الطلب معلن أن له أسبابا قانونية. ثالثا ، رفض الحكم يعني أن الطلب ليس له سبب قانوني.[٨٣]

3 . *سياسة سيارية*

السياسة السياحية بمعنى العلم هي مجال من مجالات العلوم التي تدرس الأمور المتعلقة بتنظيم شؤون المجتمع والدولة مع جميع أشكال القوانين والقواعد والسياسات التي يضعها أصحاب السلطة في الدولة والتي تتماشى مع روح ومبادئ الشريعة الإسلامية لتحقيق فوائد المجتمع. [٨٤]

---

[٨١] عرفان نور راتشمان ، *السياسة القانونية القضائية كمصدر للتنمية القانونية الوطنية* ، (جاكرتا: راجاوالي ، ٢٠٢٠) ، ١٨

[٨٢] مترجم قاموس مركز تطوير اللغة وتطويرها ١٩٨٩ ، ٦٨٢.

[٨٣] أديتيا واهيو سابوترو ، *فهم معنى قرار المحكمة الدستورية نهائي* ، قانون على الإنترنت ، https://www.hukumonline.com/klinik/a/memahami-arti-putusan-mk-bersifat-final-/lt٤evbe٤d٦٥٦٤٨٢

[٨٤] الشيخ عبد الوهاب خلاف، *علم الفقه*. (جاكرتا: PT. رينيكا سيبتا ، ١٩٩٣) ، ١٢٣

ث. علم اللاهوت النظامي للكتابة

لا يختلف إعداد هذا البحث النظامي كثيرا عن النظاميات في كتابة الأطروحات بشكل عام ، وذلك بالرجوع إلى إرشادات كتابة الأوراق العلمية التي تنشرها كلية الشريعة UIN مولانا مالك إبراهيم مالانج.[٨٥] تتكون اللاهوت النظامي التالي لتقديم هذا البحث من ٤ (أربعة) فصول ، وعلم اللاهوت النظامي لهذه الأطروحة هو كما يلي:

الفصل الأول مقدمة، يشرح هذا الفصل خلفية مشكلة البحث التي تدرس قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠. ثم تكشف صياغة المشكلة في هذه الدراسة كيف أن سياسة القانون القضائي لقرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠ هي من وجهة نظر *سياسة سيارية* . يحتوي الغرض من البحث على غرض المؤلف الخاص لتحليل وإيجاد إجابات لصياغة المشكلة التي تم إجراؤها. فيما يلي فوائد البحث المفيدة للقراء. ثم منهجية البحث والبحوث السابقة ومنهجية كتابة بحث الباحث.

الفصل الثاني مراجعة الأدبيات يشرح هذا الفصل الدراسات السابقة ذات الصلة من خلال تقديم الاختلافات بين هذه الدراسة والبحوث السابقة. سيحتوي هذا الفصل أيضا على النظريات ذات الصلة المتعلقة بالبحث قيد الدراسة ، وهي سياسة القانون القضائي لقرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI / ٢٠٢٣ / ٩٠ من منظور *السياسة السياحية*

[٨٥] إرشادات كتابة الأوراق العلمية في عام ٢٠٢٢ ، كلية الشريعة ، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية ، مالانج

الفصل الثالث النتائج والمناقشة، الفصل الثالث سوف يشرح سيصف هذا الفصل البيانات التي تم الحصول عليها، والتي تتم معالجتها بعد ذلك وسيتم ربطها لاحقا، وتحليل كيفية سياسة القانون القضائي لقرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠ من منظور *السياسة السياحية*

يغلق الفصل الرابع ، الفصل الرابع هو الاستنتاج ، وهو الاستنتاج والاقتراح في **قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI بشأن الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس من منظور السياسة الشرعية.**

الفصل الثاني

مراجعة الأدبيات

البحث هو استكشاف علمي لا ينفصل عن استخدام النظرية كأساس للباحثين لفهم المواقف الاجتماعية والتحقيق فيها بعمق وشمولية.[٨٦] يعد الإطار النظري عنصرا مهما للغاية في البحث القانوني ، حيث يعمل كأساس للتحقيق القانوني الذي يتضمن إطارا نظريا يتم شرحه للتغلب على مشكلة أو تحليلها للتحقيق فيها.[٨٧] لذلك ، من أجل شحذ التحليل ، سيصف المؤلف النظريات التي ستكون السكين التحليلي في هذه الدراسة ، بما في ذلك ما يلي:

أ. السياسة القانونية القضائية

1 . تعريف القانون السياسي

مصطلح القانون السياسي ، مشتق *اشتقاقيا* من المصطلح الهولندي *Rechtspolitiek*. هذا المصطلح هو شكل من أشكال الكلمات *rechts* و *politiek*.[٨٨] في الإندونيسية ، *rechts* تعني القانون ، و politiek تعني *التنظيم* أو السياسة.[٨٩] بناء على هذا التفسير ، يتم تفسير السياسة القانونية لفترة وجيزة على أنها سياسة قانونية.[٩٠] السياسة تعني سلسلة من المفاهيم

---

[٨٦] سوجيونو ، *طرق البحث الكمي والنوعي* (باندونغ: الفابيتا للنشر ، ٢٠١٧) ، ٢١٣.

[٨٧] إليزابيث نورهايني باتاربوتار ، *طرق البحث القانوني خطوات العثور على الحقيقة في القانون* (باندونغ: ٢٠١٨ ، Pt. Refika Aditama) ، ١٢٦.

[٨٨] إيشاريانتو ، *السياسة القانونية* ، (سوراكارتا: ٢٠١٦ ، CV Kekata Group Publisher) ، ٣

[٨٩] قاموس KBBI على الإنترنت ، https://kbbi.web.id/beleid

[٩٠] يعطي المؤلف نية أن السياسة القانونية تفسر بإيجاز على أنها سياسة قانونية صممتها الحكومة لتحقيق أهداف معينة في المجتمع. في هذا السياق ، تشمل السياسة القانونية مجموعة متنوعة من القرارات والإجراءات الحكومية التي يتم تحديدها في شكل لوائح أو لوائح أو قوانين تهدف إلى معالجة قضايا محددة أو تحقيق

والمبادئ التي هي الخطوط العريضة والأساس للخطة في تنفيذ الوظيفة والقيادة وطريقة العمل.[٩١]

يشار إلى السياسة القانونية التي تديرها المحكمة الدستورية (MK) باسم السياسة القانونية القضائية. وفقا للخبراء السياسيين ، يتم تعريف مصطلح قانوني على النحو التالي:[٩٢]

أ. وفقا للبروفيسور سودارتو ، فإن السياسة القانونية هي حكمة الدولة بوساطة الهيئات المخولة لوضع اللوائح المطلوبة ، والتي من المتوقع استخدامها للتعبير عما هو وارد في المجتمع وتحقيق ما هو مأمول إليه.

ب. يجادل L.J. Van Apeldorn ، باستخدام مصطلح التشريع السياسي ، بأن التشريع السياسي يعرف بأنه تحديد الغرض من القوانين واللوائح ومحتواها.

ت. يميز باغير منان السياسة القانونية إلى قسمين ، وهما السياسة القانونية الدائمة والسياسة القانونية المؤقتة. تتكون السياسة القانونية الدائمة مما يلي:[٩٣]

١) هناك وحدة في النظام القانوني الإندونيسي (الوطني).

٢) تم بناء النظام القانوني الوطني على أساس وتعزيز مفاصل Pancasila ودستور عام ١٩٤٥.

أهداف السياسة العامة الأوسع. لا تتضمن السياسة القانونية صياغة القواعد والقواعد القانونية فحسب ، بل تشمل أيضا كيفية تنفيذ هذه القواعد وتنفيذها لتحقيق النتائج المرجوة من قبل الحكومة.

[٩١] كارتونو ، *المراجعة القضائية في إندونيسيا* ، مجلة الديناميات القانونية المجلد ١١ طبعة خاصة فبراير ٢٠١١ https://dinamikahukum.fh.unsoed.ac.id/index.php/JDH/article/download/٢٥٠/٢٥٨

[٩٢] اتحاد نيومان بوترا جايا ، *السياسة القانونية* ، (سيمارانج: مجلس نشر جامعة ديبونوروجو ، ٢٠٠٦) ، ٢٩ مقتبس ، عرفان نور راتشمان ، *السياسة القانونية القضائية كمصدر للتنمية القانونية الوطنية* ، (جاكرتا: راجاوالي بيرس ، ٢٠٢٠) ، ١٩

[٩٣] عرفان نور راتشمان ، *السياسة القانونية القضائية كمصدر للتنمية القانونية الوطنية* ، (جاكرتا: راجاوالي بيرس ، ٢٠٢٠) ، ١٦

٣) لا يوجد قانون يمنح امتيازات لمواطني بلد معين على أساس العرق والعرق والدين. وحتى لو كانت هناك اختلافات، فإنها تستند فقط إلى المصالح الوطنية في سياق الوحدة والوحدة الوطنية.

٤) يعتمد تشكيل القوانين على تعددية المجتمع.

٥) ويعترف بالقانون العرفي والقانون غير المكتوب كنظم فرعية للقانون الوطني ما دامت حية بالفعل ومحفوظة في المجتمع.

٦) يعتمد تشكيل القوانين بالكامل على مشاركة المجتمع. [٩٤]

ث. وفقا لمحفوظ MD ، فإن السياسة القانونية هي *سياسة قانونية* حول القوانين التي سيتم فرضها إما عن طريق سن قوانين جديدة أو عن طريق استبدال القوانين القديمة في سياق أهداف الدولة. [٩٥]

بناء على التفسير أعلاه ، يمكن استنتاج السياسة القانونية كعملية سياسية من الدولة تشرك الهيئات المعتمدة في وضع اللوائح القانونية. الغرض من هذه السياسة القانونية هو التعبير عن القيم الواردة في المجتمع وتحقيق الأهداف المرجوة.[٩٦]

٩٤

[٩٥] عرفان نور راتشمان ، *السياسة القانونية القضائية كمصدر للتنمية القانونية الوطنية* ، (جاكرتا: راجاوالي بيرس ، ٢٠٢٠) ، ١٧

٩٦

2 . تعريف القانون القضائي السياسة

من حيث اللغة ، يمكن فصل "السياسة القانونية القضائية" على أساس عبارة "السياسة القانونية" وكلمة "القضائية". بعبارات بسيطة ، يتم تفسير السياسة القانونية على أنها *سياسة قانونية* أو خطوط رسمية (سياسات) حول القوانين التي سيتم فرضها إما عن طريق سن قوانين جديدة أو عن طريق استبدال القوانين القديمة ، من أجل تحقيق أهداف الدولة.[٩٧] وفقا ل KBBI ، فإن الوسائل القضائية تتعلق بالمؤسسات القانونية أو المؤسسات القضائية. [٩٨] يمكن أيضا تسمية السياسة بالنظام *القضائي* مما يعني الأمر الذي يجب طاعته وتنفيذه من قبل كل من الأحزاب والمواطنين. [٩٩] رسالة مهمة للعمل *التشريعي* في المستقبل. السياسة القانونية القضائية هي سياسة حول القانون من خلال سن قوانين جديدة أو عن طريق استبدال القوانين القديمة بالمؤسسات القضائية ، في هذه الحالة المحكمة الدستورية.[١٠٠] وبالتالي ، فإن المعنى السياسي للقانون القضائي هو سياسة حول القانون من خلال سن قوانين جديدة أو عن طريق استبدال القوانين القديمة بالمؤسسات القضائية ، في هذه الحالة المحكمة الدستورية.[١٠١]

في جوهرها ، تشمل السياسة القانونية عملية صنع القوانين وتنفيذها وفي أي اتجاه سيعمل القانون. السياسة القانونية لا يصنعها المشرعون فحسب ، أي مجلس النواب والرئيس ، ولكن يمكن

---

[٩٧] عرفان نور راتشمان ، *السياسة القانونية القضائية كمصدر للتنمية القانونية الوطنية* ، (جاكرتا: راجاوالي بيرس ، ٢٠٢٠) ، ١٧

[٩٨] الموقع الرسمي KBBI ، https://kbbi.web.id/yudisial

[٩٩] إنتان بيرماتا بوتري ومحمد محروس علي، *خصائص النظام القضائي في قرار المحكمة الدستورية مع عمار غير مقبول*، مجلة الدستور، مجلة الدستور، المجلد ١٦، العدد ٤، ديسمبر ٢٠١٩ https://jurnalkonstitusi.mkri.id/index.php/jk/article/download/١٦٤١٠/pdf/٣٢٥٤

[١٠٠] عرفان نور راتشمان ، *السياسة القانونية القضائية كمصدر للتنمية القانونية الوطنية* ، (جاكرتا: راجاوالي بيرس ، ٢٠٢٠) ، ١٨

[١٠١] عرفان نور راتشمان ، *السياسة القانونية القضائية كمصدر للتنمية القانونية الوطنية* ، (جاكرتا: راجاوالي بيرس ، ٢٠٢٠) ، ١٩

أيضا أن تنفذها المحكمة الدستورية كسلطة قضائية تتمثل سلطتها في اختبار دستورية قانون ضد دستور عام ١٩٤٥.[١٠٢] غالبا ما تحدد قرارات المحكمة الدستورية الاتجاه الذي يجب أن يوجه فيه المشرعون سياساتهم القانونية. إن الاعتبارات القانونية الواردة في قرار المحكمة الدستورية مليئة بالمحتوى السياسي القانوني الذي يجب استخدامه كمبدأ توجيهي من قبل المشرعين في سن القوانين لأنه ، وفقا لماروار سياهان في أطروحته ، غالبا ما تعطي قرارات المحكمة الدستورية توجيهات وإرشادات وإشارات ثابتة للمشرعين ليكونوا قادرين على إجراء تغييرات على القوانين التي يتم اختبارها بحيث تتوافق مع الدستور.[١٠٣]

لذلك ، تسمى السياسة القانونية التي وضعتها المحكمة الدستورية مصطلح السياسة القانونية القضائية. وفي الوقت نفسه ، فإن السياسة القانونية التي يصنعها مجلس النواب مع الرئيس في هذا الكتاب تسمى السياسة القانونية للتشريع. السياسة القانونية القضائية هي تجسيد لقرار المحكمة الدستورية فيما يتعلق بوظيفة المحكمة الدستورية كمفسر وحارس للدستور، وخاصة في ممارسة سلطتها لاختبار القانون ضد دستور عام ١٩٤٥.[١٠٤]

١٠٢

١٠٣

١٠٤ عرفان نور راتشمان ، *السياسة القانونية القضائية كمصدر للتنمية القانونية الوطنية* ، (جاكرتا: راجاوالي بيرس ، ٢٠٢٠) ، ١٨

3 . أنواع وخصائص القرارات السياسية القانونية القضائية

أنواع قرارات المحكمة الدستورية وفقا لأحمد روستاندي ، هناك ٣ أنواع من قرارات المحكمة الدستورية ، وهي:[١٠٥]

أ. **Unacceptable *(Niet ontvankelijk verklaard)***

إذا لم يكن للطلب صفة قانونية أو لم يكن للمحكمة الدستورية سلطة فحص الطلب والفصل فيه والبت فيه. [١٠٦]

ب. ممنوح

إذا كان طلب مقدم الطلب معقولا. في حالة الموافقة على الطلب، تنص المحكمة الدستورية صراحة على محتوى الآيات و / أو المواد و / أو أجزاء القانون التي تتعارض مع دستور عام ١٩٤٥. بالإضافة إلى ذلك ، في حالة عدم استيفاء تشكيل القانون لأحكام تشكيل قانون يستند إلى دستور عام ١٩٤٥ ، ينص الحكم أيضا على الموافقة على الطلب.[١٠٧]

ت. نبيذ

[١٠٥] عرفان نور راتشمان ، *السياسة القانونية القضائية كمصدر للتنمية القانونية الوطنية* ، (جاكرتا: راجاوالي بيرس ، ٢٠٢٠) ، ٨٦

[١٠٦] المادة ٥٦ الفقرة (١) جو. المادة ٥١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٣ بشأن المحكمة الدستورية

[١٠٧] المادة ٥٦ الفقرة (٢) جو. المادة ٥١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٣ بشأن المحكمة الدستورية

في حالة عدم تعارض القانون المعني مع دستور عام ١٩٤٥ ، سواء فيما يتعلق بتشكيله أو مادته جزئيا أو كليا.[١٠٨]

على الرغم من وجود ثلاثة متغيرات معيارية لطبيعة قرار المحكمة الدستورية ، إلا أنه في الممارسة العملية هناك متغيرات أخرى لقرار المحكمة الدستورية. وهذا يدل على أن القانون الإجرائي للمحكمة الدستورية ديناميكي. إن تطوير القانون الإجرائي للمحكمة الدستورية ليس شكلا من أشكال انتهاك القانون الرسمي لأن المحكمة الدستورية، بوصفها مؤسسة قضائية، لها أساسا اختصاص ولادة الاجتهادات القضائية، بما في ذلك في القانون الإجرائي، عندما تكون هناك احتياجات قانونية لم يتم تلبيتها في القانون. ويهدف هذا بالطبع إلى تمكين المحكمة الدستورية، بوصفها سلطة قضائية، من توفير ضمان للعدالة للمجتمع. وفقا لهارجونو ، إذا كان يستند فقط إلى الأنواع الثلاثة من الأحكام ، فسيكون من الصعب اختبار القانون حيث غالبا ما يكون للقانون طبيعة صياغته بشكل عام ، على الرغم من أنه في صياغة عامة جدا لا يعرف ما إذا كان تنفيذ القانون سيكون مخالفا لدستور عام ١٩٤٥ أم لا. [١٠٩]

لذلك ، أدى تطور القانون الإجرائي إلى ولادة العديد من المتغيرات في الحكم التي تمنح في عدة أنواع ، وهي كما يلي:[١١٠]

---

[١٠٨] المادة ٥٦ الفقرة (٥) جو. المادة ٥١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٣ بشأن المحكمة الدستورية

[١٠٩] هارجونو ، *الدستور كبيت لأمة الفكر القانوني* (جاكرتا: الأمانة العامة ومسجل المحكمة الدستورية ، ٢٠٠٨) ٦٠ نقلا عن عرفان نور راتشمان ، *السياسة القانونية القضائية كمصدر للتنمية القانونية الوطنية* ، (جاكرتا: راجاوالي بيرس ، ٢٠٢٠) ، ٨٥

[١١٠] مركز بحوث الحالة والتقييم ، إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للمحكمة الدستورية لجمهورية إندونيسيا. نموذج وتنفيذ قرارات المحكمة الدستورية في اختبار القوانين: دراسة للقرارات في ٢٠٠٣-٢٠١٢ ، (جاكرتا: الأمانة العامة ومسجل المحكمة الدستورية ، ٢٠١٣) ، ٨ مقتبس في فريق صياغة القانون

1) ***دستوري مشروط***

تم إدخال مصطلح الدستور المشروط لأول مرة في القرار رقم ٠٥٨-٠٥٩-٠٦٠-٠٦٣ / PUU-II / ٢٠٠٤ والقرار رقم ٨ / ٢٠٠٥ / PUU-III عندما اختبرت المحكمة الدستورية دستورية القانون رقم ٧ لعام ٢٠٠٤ بشأن الموارد المائية.[١١١] في النظر القانوني للقرار ، يتم تضمين شرط الدستورية في الاعتبارات القانونية ، في حين أن الحكم سيكون "تم رفض طلب مقدم الطلب". ومع ذلك، في القرار رقم ١٠/-PUU VI/٢٠٠٨ بتاريخ ١ يوليو ٢٠٠٨ بشأن اختبار القانون رقم ١٠ لعام ٢٠٠٨ بشأن الانتخابات العامة لأعضاء مجلس النواب والمجالس التمثيلية الإقليمية والمجالس التمثيلية الشعبية الإقليمية، وضعت المحكمة الدستورية شروطا دستورية في الحكم، بحيث يصبح الحكم "ممنوح جزئيا". معنى القرار الدستوري المشروط هو أن تظل المادة دستورية على أساس دستور عام ١٩٤٥ طالما تم تفسيرها على أنها المعنى الذي قدمته المحكمة الدستورية.[١١٢]

2) ***غير دستوري مشروط***

الإجرائي للمحكمة الدستورية ، قانون إجراءات المحكمة الدستورية ، (جاكرتا: الأمانة العامة وكاتب المحكمة الدستورية ، ٢٠١٠) ، ١٤٢ ، نقلا عن عرفان نور راتشمان ، *سياسة القانون القضائي ومصادر التنمية القانونية الوطنية* ، (جاكرتا: راجاوالي بيرس ، ٢٠٢٠) ، ٨٦

[١١١] عرفان نور راتشمان ، *السياسة القانونية القضائية كمصدر للتنمية القانونية الوطنية* ، (جاكرتا: راجاوالي بيرس ، ٢٠٢٠) ، ٨٦

[١١٢] وفيما يلي نص الحكم رقم ١٠/٢٠٠٨/PUU-VI: الموافقة على طلب مقدم الطلب ١ (DPD) ومقدم الطلب الثاني (عضو DPD) للجزء ؛ وإذ يعلن أن المادة ١٢ الحرف ج من القانون رقم ١٠ لعام ٢٠٠٨ بشأن الانتخابات العامة لأعضاء مجلس النواب والمجلس التمثيلي الإقليمي ومجلس النواب الإقليمي (كتاب النظام الأساسي لجمهورية إندونيسيا ٤٢٧٧) لا تزال دستورية على أساس دستور جمهورية إندونيسيا الذي سيتم تمثيله ... إلخ".

القرار النموذجي غير الدستوري المشروط هو عكس القرار الدستوري المشروط مما يعني أن المادة المطلوب اختبارها ، يتم إعلانها مخالفة مشروطة لدستور ١٩٤٥.[١١٣] تم تقديم هذا البديل من القرار لأول مرة من قبل المحكمة الدستورية في القرار رقم PUU-/٤ VII/٢٠٠٩ بشأن اختبار القانون رقم ١٠ لعام ٢٠٠٨ بشأن الانتخابات العامة لأعضاء مجلس النواب والمجالس التمثيلية الإقليمية والمجالس التمثيلية الشعبية الإقليمية والقانون رقم ١٢ لعام ٢٠٠٨ بشأن التعديل الثاني للقانون رقم ٣٢ لعام ٢٠٠٤ بشأن الحكومة الإقليمية. معنى القرار غير الدستوري المشروط هو *أن المادة غير دستورية أو غير دستورية طالما لم يتم استيفاء الشروط كما حددتها المحكمة الدستورية.* [١١٤]

3) تأخير تنفيذ الحكم

أحد بدائل القرار الذي يتم منحه هو تأجيل إنفاذ القرار. وهذا يعني أن المحكمة الدستورية تنص في مرسومها على مهلة زمنية لإنفاذ قاعدة قانونية. إذا لم يقم المشرعون بمراجعة قانون حتى الموعد النهائي الذي حددته المحكمة الدستورية ، فإن القاعدة تتعارض مع الدستور ولم يعد لها قوة قانونية ملزمة. وهناك عدة أمثلة على قرارات المحكمة الدستورية التي تؤجل تنفيذ القرارات، وهي القرار رقم PUU-IV/٢٠٠٦/٠١٦ بشأن اختبار القانون رقم ٣٠ لعام ٢٠٠٢ بشأن لجنة القضاء على الفساد، والقرار رقم PUU-/١٤ ٢٠١٣/X١ بشأن اختبار القانون رقم ٤٢ لعام ٢٠٠٨ بشأن الانتخابات العامة لرئيس

---

[١١٣] مركز بحوث الحالة والتقييم ، إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للمحكمة الدستورية لجمهورية إندونيسيا. نموذج وتنفيذ قرارات المحكمة الدستورية في اختبار القوانين (دراسة القرارات في ٢٠٠٣-٢٠١٢). جاكرتا: الأمانة العامة وكاتب المحكمة الدستورية، ٢٠١٣، ٩

[١١٤] عرفان نور راتشمان ، *السياسة القانونية القضائية كمصدر للتنمية القانونية الوطنية* ، (جاكرتا: راجاوالي بيرس ، ٢٠٢٠) ، ٨٧

الجمهورية ونائب الرئيس، والقرار رقم PUU-XV/٢٠١٧/١٥ المؤرخ ١٠ أكتوبر ٢٠١٧ بشأن اختبار القانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٩ بشأن الضرائب والجبايات الإقليمية منطقة.[١١٥] وأعطت المحكمة الدستورية، في اعتباراتها القانونية، فترة سماح معينة لتطبيق المادة الراهنة حتى لا يكون هناك فراغ قانوني. ومع ذلك ، إذا تم تجاوز الموعد النهائي لإجراء تغييرات على القانون ولم يتم إصدار القانون الجديد ، فلن يكون من الممكن فرض ضرائب على المعدات الثقيلة بموجب القانون القديم.[١١٦]

4) صياغة القواعد في الأحكام

في البديل التالي لقرار المحكمة الدستورية ، يتعلق الأمر بصياغة معايير جديدة في القرار. عندما تعلن المحكمة الدستورية أن أجزاء معينة من المواد المقترحة أو عبارات معينة تعتبر مخالفة لدستور عام ١٩٤٥، تعلن المحكمة الدستورية أن بعض الأجزاء أو المواد أو العبارات ليس لها قوة قانونية ملزمة. هناك العديد من الأمثلة على الأحكام ، على النحو التالي. :[١١٧]

1) وتنص الفقرة (١) من المادة ٥٧ من القانون رقم ٣٢ لعام ٢٠٠٤ على ما يلي: *"يتولى انتخاب رؤساء الأقاليم ونوابهم من قبل مجلس نواب الشعب،*

---

[١١٥] الفقرة (٣-١٣) القرار رقم PUU-XV/٢٠١٧/١٥ بشأن اختبار القانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٩ المتعلق بالضرائب الإقليمية والرسوم الإقليمية، ١٨٠-١٨٣.

[١١٦] عرفان نور راتشمان ، *السياسة القانونية القضائية كمصدر للتنمية القانونية الوطنية ، (*جاكرتا: راجاوالي بيرس ، ٢٠٢٠) ، ٨٧

[١١٧] فريق صياغة القانون الإجرائي للمحكمة الدستورية، *القانون الإجرائي للمحكمة الدستورية*، (جاكرتا: الأمانة العامة وكاتب المحكمة الدستورية، ٢٠١٠)، ١٤٦-١٤٧

وهو مسؤول أمام مجلس النواب الشعبي" . بقرار المحكمة الدستورية ، تصبح المادة: *"يتم تنظيم انتخاب رؤساء المناطق ونواب رؤساء المناطق من قبل KPUD"* .

2) تنص المادة ٦٦ الفقرة (٣) الحرف هـ من القانون رقم ٣٢ لعام ٢٠٠٤ على ما يلي: *"مساءلة KPUD عن تنفيذ مهامها"* . بقرار المحكمة الدستورية ، ليس للمادة قوة قانونية ملزمة.

3) وتنص الفقرة (١) من المادة ٦٧ من الفقرة (هـ) من القانون رقم ٣٢ لعام ٢٠٠٤ على ما يلي: *"المحاسبة عن استخدام الميزانية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية"* . مع حكم المحكمة الدستورية ، أصبحت المادة: *"المحاسبة على استخدام الميزانية"* .

4) وتنص الفقرة (٢) من المادة ٨٢ من القانون رقم ٣٢ لعام ٢٠٠٤ على ما يلي: "*لا تزال أزواج المرشحين و/أو فرق الحملات الانتخابية التي يثبت ارتكابها انتهاكات على النحو المشار إليه في الفقرة (١) بناء على قرارات المحاكم التي لها قوة قانونية عرضة لعقوبات الإلغاء كأزواج مرشحين من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية"* . مع قرار المحكمة الدستورية ، تصبح المادة: *"أزواج المرشحين و / أو فرق الحملة الذين ثبت ارتكابهم انتهاكات على النحو المشار*

إليه في الفقرة (١) بناء على ادعاءات المحكمة التي لها بالفعل قوة القانون يخضعون لعقوبات الإلغاء كأزواج مرشحين".[١١٨]

4 . يحتوي القرار على سياسات قانونية قضائية

فيما يلي مثال على قرار يحتوي على السياسة القانونية القضائية. هذا القرار ليس فقط نتيجة للتفسير القانوني ولكنه يعكس أيضا مجموعة واسعة من الاعتبارات السياسية والاجتماعية والسياسية لأن المحكمة الدستورية تلعب دورا في تشكيل اتجاه السياسة والديناميكيات القانونية في مجتمعنا.

الجدول ٠٢ :P القرارات الممنوحة التي تتضمن السياسة القانونية القضائية ٢٠٠٣-٢٠١٦

لا.	سنة	مجموع	رقم القرار
.١	٢٠٠٣	٣	1 . **القرار رقم PUU-١/٢٠٠٣/٠٢٢-٠٢١-٠٠١ (الكهرباء)** 2 . **القرار رقم PUU-١/٢٠٠٣/٠٠٢ (النفط والغاز)** **القرار رقم PUU-١/٢٠٠٣/٠١٣ (جريمة الإرهاب)**
.٢	٢٠٠٤	٢	1 . القرار رقم PUU-II/٢٠٠٤/٠٦٦ (سلطة المحكمة الدستورية في النظر في القانون)

[١١٨] عرفان نور راتشمان ، *السياسة القانونية القضائية كمصدر للتنمية القانونية الوطنية* ، (جاكرتا: راجاوالي بيرس ، ٢٠٢٠) ، ٨٨

2 . القرار رقم ٠٧٢-٠٧٣/٢٠٠٤/PUU-II (بيلكادا)			
-	-	٢٠٠٥	.٣
1 . القرار رقم ٠٠٥/٢٠٠٦/PUU-IV (إشراف اللجنة القضائية) 2 . القرار رقم ٠١٢-٠١٦-٠١٩/٢٠٠٦/PUU-IV (ازدواجية محاكم الفساد) 3 . القرار رقم ٠١٣-٠٢٢/٢٠٠٦/PUU-IV (إهانة الرئيس ونائب الرئيس)	٣	٢٠٠٦	.٤
1 . القرار رقم ٥/٢٠٠٧/PUU-V (المرشحون الأفراد في الانتخابات الإقليمية) 2 . القرار رقم ٦/٢٠٠٧/PUU-V (الجرائم الجنائية لنشر العداوة أو الكراهية أو إهانة ولي الأمر)	٢	٢٠٠٧	.٥
القرار رقم ١٠/٢٠٠٨/PUU-VI (متطلبات إقامة أعضاء DPD)	١	٢٠٠٨	.٦
1 . القرار رقم ٤/٢٠٠٩/PUU-VII (شروط السجناء السابقين لشغل مناصب عامة منتخبة)	٢	٢٠٠٩	.٧

2 . القرار رقم PUU-VII/٢٠٠٩/١١٥ (النقابات العمالية التي يمكنها التفاوض في PKB)			
1 . القرار رقم PUU-VIII/٢٠١٠/٥ (التنصت) 2 . القرار رقم PUU-VIII/٢٠١٠/٨ (حق التحقيق) 3 . القرار رقم PUU-VIII/٢٠١٠/١١ (منظم الانتخابات العام) 4 . قرار رقم PUU-VIII/٢٠١٠/٢٣ (حق مجلس النواب في إبداء الرأي) 5 . القرار رقم PUU-VIII/٢٠١٠/٤٩ (مدة النائب العام)	٥	٢٠١٠	.٨
القرار رقم PUU-IX/٢٠١١/٨١ (متطلبات العضوية في KPU وإلغاء عناصر مجلس النواب والحكومة في DKPP)	١	٢٠١١	.٩
القرار رقم PUU-X٢٠١٢/٩٢ (السلطة التشريعية ل DPD)	١	٢٠١٢	.١٠
1 . القرار رقم PUU-XI/٢٠١٣/١٤ (انتخابات عامة متزامنة) 2 . قرار رقم PUU-XI/٢٠١٣/٨٥ (إلغاء قانون الموارد المائية) 3 . القرار رقم PUU-XI/٢٠١٣/٩٧ (سلطة المحكمة الدستورية في الفصل في النزاعات الانتخابية الإقليمية)	٣	٢٠١٣	.١١

القرار رقم PUU-XII/٢٠١٤/٤٦ (الضريبة على أبراج الاتصالات)	١	٢٠١٤	.١٢
1 . القرار رقم PUU-XIII/٢٠١٥/٣ (ضريبة المعدات الثقيلة ليست هي نفسها ضريبة المركبات بشكل عام) 2 . القرار رقم PUU-XIII/٢٠١٥/٤٣ (سلطة المحكمة العليا في تعيين القضاة)	٢	٢٠١٥	.١٣
القرار رقم PUU-XIV/٢٠١٦/٩٧ (الاعتراف بالمؤمنين ببطاقات الهوية)	١	٢٠١٦	.١٤

الجدول ٠٣: القرارات المرفوضة التي تتضمن السياسة القانونية القضائية ٢٠٠٣-٢٠١٦

رقم القرار	**سنة**	**لا.**
القرار رقم ٢-PUU-V/٢٠٠٧/٣ المتعلق بدستور عقوبة الإعدام	٢٠٠٧	.١
القرار رقم PUU-V/٢٠٠٧/٢٩ بشأن السينما	٢٠٠٧	.٢
قرار رقم PUU-VII/٢٠٠٩/١٤٠ بشأن قانون مكافحة التجديف	٢٠٠٩	.٣
القرار رقم PUU-XIV/٢٠١٦/٤٦ المتعلق بالتوسع في الزنا	٢٠١٦	.٤

الجدول ٠٤: القرارات التي أعلن عدم قبولها تحتوي على سياسة القانون القضائي ٢٠٠٣-٢٠١٦

لا.	سنة	رقم القرار
١.	٢٠٠٦	قرار رقم PUU-IV/٢٠٠٦/٢١ بشأن قانون نظام التعليم الوطني
٢.	٢٠٠٩	القرار رقم PUU-VIII/٢٠٠٩/١٣٨ بشأن سلطة المحكمة الدستورية في الفصل في قضية بيربو

المصدر: السياسة القانونية القضائية مصدر التنمية القانونية الوطنية

وفقا لفجر لاكسونو ، هناك ستة أنواع مختلفة من الولايات الدستورية للمشرعين ، بما في ذلك:[١١٩]

1. اقتراحات أو توصيات أو تشجيعات أو تشجيع على القيام بذلك
2. توفير قواعد بديلة في تشكيل القوانين *(السياسة القانونية المفتوحة) أو* التعديلات أو التحسينات أو تشكيل القوانين
3. حظر احتواء قواعد معينة ،
4. ضرورة احتواء قواعد محددة في تشكيل القوانين ؛

[١١٩] فجر لاكسونو ، *علاقة المحكمة الدستورية بمجلس واكا الشعبي ورئيس سيتاكو تشكيل القوانين (دراسة حول ديناميات ٢٠٠٤-٢٠١٧* Disertaal ، جامعة براويجايا ، ١٠

5 . ضرورة إجراء تغييرات أو تحسينات أو تشكيل قوانين من خلال تحديد موعد نهائي للانتهاء ؛

6 . ضرورة إجراء تغييرات أو تحسينات أو تشكيل القانون من خلال تحديد موعد نهائي لإنجازه والعواقب المترتبة عليه إذا لم يتم تنفيذ الضرورة

ب. سياسة الشريعة

1 . فهم

كلمة سياسة اشتقاقيا تأتي من كلمة ساس يسوس سياسة كلمة *سياسة* وهي شكل مصدر أو اسم مجرد لكلمة ساسا ، لها العديد من المعاني ، وهي القيادة ، والتحكم ، والسيطرة ، وكيفية التحكم. تعني ساسا أيضا التنظيم والإدارة والحكم أو النظام والسياسة وصنع السياسات.[١٢٠] في المصطلحات، *سياسة* سيارية هي:

1 . وقد أوضح الإمام الماوردي *الصيرعية* على النحو التالي: [١٢١]

الْإِمَامَةُ مَوْضُوعَةٌ لِخِلَافَةِ النُّبُوَّةِ فِي حِرَاسَةِ الدِّيْنِ وَسِيَاسَةِ الدُّنْيَا

2 . وفقا لابن عقيل ، *فإن السياسة السيارية* كما [١٢٢]

---

[١٢٠] ابن منظور، *لسان العرب*، (بيروت: دار الشدر، ١٩٦٨)، ١٠٨ وانظر، محمد إقبال، *فقه سياسة سياق العقيدة السياسية الإسلامية*، (جاكرتا: غايا ميديا براتاما، ٢٠٠٧)، ٣

[١٢١] الإمام الماوردي، *الأحكام السليمانية وولاية الدينية*، (القاهرة: دار الحديث)، ٧

[١٢٢] الجوزية ، *ابن قيم ، إعلام الموقي ؛ في ربيل العلمين*، (بيروت: دار الجيل)، ١٦.

السِّيَاسَةُ مَا كَانَ فَعْلًا يَكُونُ مِنْهُ النَّاسُ أَقْرَبَ إِلَى الصَّلَاحِ وَأَبْعَدَ عَنِ الْفَسَادِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يُشْرَعُهُ الرَّسُولُ وَلَا نُزِلَ بِهِ وَحْيٌ

عمل يقرب الناس عمليا من الفوائد ويتجنب الضرر ، على الرغم من أن النبي لم يحدده وحتى الله سبحانه وتعالى لم يحدده.

3 . شرح عبد الرحمن تاج *الصيارسية* على النحو التالي: [١٢٣]

الأَحْكَامُ وَالتَّصَرُّفَاتُ الَّتِي تُدَبَّرُ بِهَا شُؤُونُ الْأُمَّةِ فِي حُكُومَاتِهَا وَتَشْرِيعِهَا وَقَضَائِهَا وَفِي جَمِيعِ سُلْطَاتِهَا التَّنْفِيذِيَّةِ وَالْإِدَارِيَّةِ وَفِي عَلَاقَاتِهَا الْخَارِجِيَّةِ الَّتِي تَرْبِطُهَا بِغَيْرِهَا مِنَ الْأُمَمِ.[١٢٤]

2 . عبد الوهاب خلف الذي ذكر أن *سياسة سيار* هي : [١٢٥]

فَالْسِّيَاسَةُ الشَّرْعِيَّةُ هِيَ تَدْبِيرُ الشُّؤُونِ الْعَامَّةِ لِلْدَّوْلَةِ الإِسْلَامِيَّةِ بِمَا يَكْفَلُ تَحْقِيقَ الْمَصَالِحِ وَدَفْعَ الْمَضَارِّ مِمَّا لَا تَتَعَدَّى حُدُودَ الشَّرِيعَةِ وَأُصُولِهَا الْكُلِّيَّةِ وَإِنْ لَمْ يَتَّفِقْ وَأَقْوَالَ الْأَئِمَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ. وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى هِيَ مُتَابَعَةُ السَّلَفِ الْأَوَّلِ فِي مُرَاعَاةِ الْمَصَالِحِ وَمُسَايَرَةِ الْحَوَادِثِ. وَالْمُرَادُ بِالشُّؤُونِ الْعَامَّةِ لِلْدَّوْلَةِ كُلُّ مَا تَتَطَلَّبُهُ حَيَاتُهَا مِنْ نُظُمٍ، سَوَاءً أَكَانَتْ دَسْتُورِيَّةً أَمْ مَالِيَّةً أَمْ

---

[١٢٣] عبد الرحمن تاج، *السياسة السيارية والفقه الإسلامي*، (بالمصرية: Al-Alukah, t.t)، ٩.

[١٢٤] محمد إقبال، *فقه سياسة تبشير العقيدة السياسية الإسلامية*، (جاكرتا: مجموعة بريناداا الإعلامية، ٢٠١٤)، ٥

[١٢٥] عبد الوهاب خلاف، *سياسة سيارية في السيوني الغربية والخريجية والمالية*، (القاهرة: دار الأنسور للنشر، ١٩٨٨)، ١٢

تَشْرِيعِيَّةً أَمْ قَضَائِيَّةً أَمْ تَنْفِيذِيَّةً، وَسَوَاءً أَكَانَتْ مِنْ شُؤُونِهَا الْدَّاخِلِيَّةِ أَمْ عَلَاقَاتِهَا الْخَارِجِيَّةِ.[١٢٦]

من بعض المعاني أعلاه ، يمكن استنتاج أن السياسة السيارية هي سياسة الدولة لأنه في إدارة الدولة هناك بالتأكيد عناصر للسيطرة والتنظيم والحكم والإدارة والإدارة والقيام بالإدارة وصنع الحكمة فيما يتعلق بحياة الناس. تعرف *السياسة* التي تستند إلى القرآن والحديث النبوي باسم *السياسة* السياحية ، وهي *سياسة* أنتجها الفكر البشري. كمنطقة اجتهادية ، في السياسة التي غالبا ما تستخدم هي نهج القييات والمصلحة المرسلة. لذلك ، فإن الأساس الرئيسي لوجود السياسة السياحية هو الاعتقاد بأن الشريعة الإسلامية تنزل لصالح البشرية في الدنيا والآخرة من خلال التمسك بالقانون العادل قدر الإمكان على الرغم من أن الطريقة التي تتبعها غير واردة صراحة في القرآن والسنة.[١٢٧]

2 . نطاق

يختلف العلماء في تحديد نطاق دراسة فقه السياسة. من بينها ، هناك أولئك الذين وضعوا خمسة حقول. ومع ذلك ، هناك أيضا أولئك الذين يعينونها لأربعة أو ثلاثة مجالات للمناقشة. حتى أن هناك بعض العلماء الذين يقسمون نطاق دراسة الفقه *السياسي* إلى ثمانية مجالات. لكن هذه الاختلافات ليست في الواقع مبدئية للغاية ، لأنها تقنية فقط.

---

[١٢٦] عبد الوهاب خلاف، *سياسة سيارية في السيوني الغربية والخريجية والمالية*، (القاهرة: دار الأنسور للنشر، ١٩٨٨)، ١٢

[١٢٧] أ. جزولي، فقه *سياسا*، طبعة منقحة، (جاكرتا: مجموعة كينكانا بريناداا الإعلامية، ٢٠٠٣)، ص. ٢٩.

2 . وفقا لحسبي الشديقي ، ينقسم نطاق الفقه *السياحي* إلى ثمانية حقول ، ثمانية حقول هي كما يلي ؛

أ. سياسة القوانين واللوائح (*السياسة الدستورية*) ،

ب. الحكمة في تحديد الشريعة (*سياسة الصيرية*) ،

ت. الحكمة القضائية (*سياسة القضيعية السيارية*) ،

ث. السياسة الاقتصادية والنقدية (*سياسة ماليا سيارية* ،

ج. سياسة إدارة الدولة (*السياسة العيدية السيارية*) ،

ح. سياسة العلاقات الخارجية أو الدولية (*السياسة* الدولية / *السياسة* الخوارزمية السياحية) ،

خ. سياسة إنفاذ القانون (*سياسة* تنفظية سيارية ،

د. سياسة الحرب (*سياسة* حربية سيارية .[١٢٨]

3 . وفي الوقت نفسه، وفقا للماوردي، فإن نطاق دراسة فقه *السياسة الحكومية بشأن القوانين واللوائح (السياسة* الدستورية)، *والاقتصاد والنقد* (السياسة المالية)، *والقضاء* (*السياسة* الذهبية)، *وقانون الحرب (السياسة الحربية)*، وإدارة الدولة.*(سياسة عيدية)*. وفي الوقت نفسه، لخصها ابن تيمية في أربعة مجالات للدراسة، وهي القضاء وإدارة الدولة والنقد والعلاقات الدولية.[١٢٩]

---

[١٢٨] أ. جزولي ، فقه سياسة ، *تطبيق الفوائد في علامات الشريعة ، (جاكرتا:* ٢٠٠٣ ، *Kencana Prenada*) ، ٣٠. وانظر أيضا محمد إقبال، فقه سياسة، ١٣.

[١٢٩] أ. جزولي ، فقه سياسة ، *تطبيق الفوائد في علامات الشريعة* ، (جاكرتا: كينكانا برينادا ، ٢٠٠٣) ، ٣٠.

4 . قسم عبد الوهاب خلف نطاق *دراسة فقه السياسة* إلى ثلاثة مجالات للدراسة ، وهي *السياسة المدروسية* ، *والسياسة الملية* ، والسياسة *الخريجية*. [١٣٠]

3 . معايير السياسة الشرعية

يجب أن تستوفي السياسة السياسية الصادرة عن صاحب السلطة المعايير التالية:[١٣١]

1 . **وفقا للشريعة الإسلامية ولا تتعارض معها**

يجب أن تكون السياسات السياسية الصادرة عن أصحاب السلطة (الحكومة) متوافقة ويجب ألا تتعارض مع الشريعة الإسلامية لأن التنظيم يجب أن يستند إلى المصدر الرئيسي للمسلمين ، وهو القرآن والحديث ، إذا اتضح أن السياسات السياسية ليست متوافقة ومخالفة للقرآن والحديث ، فلا ينبغي اتباعها لأنه يمكن التأكد من أن القوانين أو اللوائح الموضوعة لا تجلب الخير بل الشر للأمة. ليس من واجبنا كمسلمين أن نخضع ونطيع قوانين الله المستمدة من القرآن والله وحده هو الحق في وضع القانون ، كما هو مذكور في القرآن: [١٣٢]

قُلْ اِنِّيْ عَلٰى بَيِّنَةٍ مِّنْ رَّبِّيْ وَكَذَّبْتُمْ بِهٖۗ مَا عِنْدِيْ مَا تَسْتَعْجِلُوْنَ بِهٖۗ اِنِ الْحُكْمُ اِلَّا لِلّٰهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفٰصِلِيْنَ

---

[١٣٠] أونول حكيم، *رئيس تحديد العتبة من منظور فقه سياسة دستورية*، (يوجياكارتا: ديالكتيك، ٢٠١٩)، ٢٤

[١٣١] محمد إقبال، فقه سياسة، ١٣ عاما

[١٣٢] القرآن وترجمته (لجنة بنتاشيهان مصحف القرآن: وكالة البحث والتطوير والتدريب التابعة لوزارة الأديان في جمهورية إندونيسيا)، القرآن سورة الأنعام الآية ٥٧

في الواقع ، أنا على الحجة الحقيقية (للقرآن) من ربي ، وأنت تنكر ذلك. لا يوجد شيء بالنسبة لي تطلبه للتعجيل بقدومه. إن تأسيس الناموس هو حق الله وحده. يشرح الحقيقة وهو أفضل مانح للقرار.

2 . وضع المساواة في مكانة الإنسان أمام القانون والحكومة.

كلمة *المساوة* اشتقاقيا تأتي من اللغة العربية (ساوى – يساوى – مساوة) والتي تعني نفس الشيء.[١٣٣] *المسواة* في المصطلحات (المصطلح) تعني المساواة أو المساواة بين جميع البشر في حقوقهم وواجباتهم. أي أن جميع البشر متساوون لأنهم جميعا عباد الله ، دون أي فصل أو تمييز على أساس العرق أو لون البشرة أو الرتبة أو المنصب أو الثروة أو العرق أو اللغة أو غيرها.يشير [١٣٤] مبدأ *المسواة* إلى Q.S. الحجرات الآية ١٣ التي تقرأ:[١٣٥]

يٰٓاَيُّهَا النَّاسُ اِنَّا خَلَقْنٰكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَّاُنْثٰى وَجَعَلْنٰكُمْ شُعُوْبًا وَّقَبَآىِٕلَ لِتَعَارَفُوْا ۚ اِنَّ اَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللّٰهِ اَتْقٰىكُمْ ۗاِنَّ اللّٰهَ عَلِيْمٌ خَبِيْرٌ

---

[١٣٣] محمود يونس، *قاموس عربي – إندونيسي*، (جاكرتا: PT. محمود يونس ودزورية، ٢٠٠٩)، ١٨٦

[١٣٤] محمد داود علي وحبيبة داود، *المؤسسات الإسلامية*، ٣٠٧.

[١٣٥] القرآن وترجمته (لجنة بنتاشيهان مصحف القرآن: وكالة البحث والتطوير والتدريب التابعة لوزارة الأديان في جمهورية إندونيسيا)، القرآن سورة الحجرات الآية ١٤

تصف هذه الآية بوضوح عملية حدوث الإنسان. قال الله سبحانه وتعالى وهو يخبر البشر أنه خلقهم من نفس واحدة ، ومنه خلق شريكه ، أي آدم وحواء ، ثم جعلهما أمة ومتساوين من حيث الإنسانية. وقد أوضح في هذه الآية أن الله صلى الله عليه وسلم خلق البشر من أزواج من الذكور والإناث. ثم من الزوجين ولدوا أزواج آخرين. وهكذا ، في جوهرها ، البشر هم "عائلة واحدة". إن عملية الخلق "الموحدة" هي دليل على أن جميع البشر متساوون في الأساس. لذلك ، البشر لديهم نفس الموقف. ظهر مبدأ المساواة لمعارضة نظام الهيمنة على السلطة الذي تقوم به الأرستقراطية أو الأوليغارشية وكذلك مقاومة التسلسل الهرمي والتمييز الاجتماعي. القياس أعلاه يعني أن المساواة بين كل إنسان على هذه الأرض هي نفسها.

المسواة مساواة، بمعنى أنه لا يوجد طرف يشعر بأنه أعلى من الآخر حتى يتمكن من فرض إرادته. لا يمكن للحاكم أن يفرض إرادته على الشعب ، وأن يكون استبداديا *واستغلاليا*. هذا الاصطفاف مهم في الحكومة من أجل تجنب هيمنة الحاكم على الشعب. في المنظور الإسلامي ، الحكومة هي شخص أو مؤسسة تمنح السلطة والثقة من قبل الشعب من خلال انتخابات نزيهة ونزيهة لتنفيذ وإنفاذ القواعد والقوانين التي تم وضعها. لذلك ، فإن الحكومة لديها مسؤولية كبيرة أمام الشعب وكذلك أمام الله. بهذه الطريقة ، يجب الوثوق بالحكومة ، وأن يكون لها موقف وسلوك جدير بالثقة وصادق وعادل.

3 . **لا يثقل كاهل الناس الذين سينفذونه *(آدم الحراج)***

مبدأ *آدم الحراج* مبدأ لا ينبغي أن يسبب صعوبات في المسألة . *الحراج* نفسه له معنى *الظيق / الديق* الذي يعني الضيق أو الضيق أو الحزن أو الصعوبة أو الصعوبة.[١٣٦] إن مبدأ آدم *الحراج* في الشريعة الإسلامية يعني أنه في الشريعة الإسلامية لا يوجد ولا ينبغي أن يكون هناك واجب أو مسؤولية تتجاوز القدرة أو تكون ثقيلة جدا على البشر لتحملها.[١٣٧] لأن هذا يتوافق مع روح القضاء على الصعوبات / الآلام / الصعوبات ***(adamul haraj')***. كما يقول الله سبحانه وتعالى: [١٣٨]

وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ

لا تستخدم كدين لك لتعقيد الأمور" (سورة الحج الآية ٧٨). [١٣٩]

فيما يتعلق بمبدأ *"أمور الحراج"* ، وهو أمر أساسي للقضاء على الصعوبات ، يمكن تفسير أن القواعد أو المتطلبات المفروضة في النظام السياسي ، يجب أن يكون القانون متاحا ومنفذا من قبل البشر وفقا لقدراتهم وإمكانياتهم ولا ينبغي جعله صعبا. لذلك ، في تنفيذها ، يجب إعطاء تفويض أو مسؤولية في قيادة الدولة السهولة والمرونة

---

[١٣٧] يودسمان، *مبادئ ومبادئ الشريعة الإسلامية*، المجلد ١١ يوليو ٢٠١٤، ISSN: ١٨٥٨-١٠٩٩ https://media.neliti.com/media/publications/٥٥٩٨٥٤-prinsip-prinsip-dan-kaidah-kaidah-hukum-٤٢٣٦٩٢d٦.pdf

[١٣٨] NU Online ، *عقد الإيجار في منطق الفقه* https://nu.or.id/syariah/akad-leasing-dalam-logika-fiqih-muamalah-١٠Z٠N

[١٣٩] القرآن وترجمته (لجنة بنتاشيهان مصحف القرآن: وكالة البحث والتطوير والتدريب التابعة لوزارة الأديان في جمهورية إندونيسيا)، القرآن سورة الحج الآية ٧٨

(*التصميمه والخصاح*) للبشر ، من أجل قبول أحكام القانون بقدراتهم.[١٤٠] كما هو موضح في سورة البقرة الآية ٢٨٦ التي تقرأ:[١٤١]

لَا يُكَلِّفُ اللّٰهُ نَفْسًا اِلَّا وُسْعَهَاۗ

الله لا يثقل كاهل الإنسان إلا حسب قدرته.

وفقا لنورخوليس ، لأن النبي محمد صلى الله عليه وسلم هو النبي والرسول لجميع الأنبياء والرسل. لذلك لن يكون بعد ذلك أنبياء ورسل ،[١٤٢] لذلك من المناسب أن يكون القانون الذي يحمله مرنا يمكن أن يستوعب جميع مشاكل الحياة في كل زمان ومكان *(شالح في كل زمان ومكان)*. كان النبي محمد صلى الله عليه وسلم آخر نبي ورسول لم يعد موجودا بعد ذلك.

4 . خلق شعور بالعدالة في المجتمع *(تحقيق العدالة)*.

والعدالة تعني أنه في إنفاذ القانون، بما في ذلك التعيين في مختلف المناصب الحكومية، يجب أن يتم ذلك بإنصاف وحكمة، (QS. النحل، ١٦:٩٠

اِنَّ اللّٰهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْاِحْسَانِ وَاِيْتَآئِ ذِى الْقُرْبٰى وَيَنْهٰى عَنِ الْفَحْشَآءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُوْنَ

---

[١٤٠] نورتشوليس، *مبادئ الشريعة في حل النزاعات الاقتصادية الشرعية في المحاكم الدينية، الشركة:* مجلة المجموعة الاقتصادية الشرعية المجلد ٤ العدد ١، يونيو ٢٠٢١ e-ISSN ٢٦٢١-٦٠٥١ p-ISSN ٢٦٥٤-٣٩٢٣
https://journal.uir.ac.id/index.php/syarikat/article/download/٨٤٧١/٣٨٢٠/٢٩٢٤٢

[١٤١] القرآن وترجمته (لجنة بنتاشيهان مصحف القرآن: وكالة البحث والتطوير والتدريب التابعة لوزارة الأديان في جمهورية إندونيسيا)، القرآن سورة البقرة الآية ٥٨

[١٤٢] تفسير البحر المهيد، *صوفية مكتبه شاملية*، الأشدار تساني، ١٥٨

في الواقع ، يأمرك الله (أنت) أن تكون عادلا وتفعل الخير ، وأن تساعد أقاربك ، وهو يحرم (فعل) الخسيس والشر والعداوة. يعلمك حتى تتمكن من أخذ الدروس.

يؤكد مبدأ العدالة في السياسة الشرعية على التوزيع العادل للحقوق والواجبات دون تمييز. وسيقيم هذا المبدأ كيف تضمن بعض السياسات أو الممارسات العدالة لجميع مستويات المجتمع. تشمل العدالة أيضا توفير الحقوق الأساسية مثل التعليم والصحة والأمن والضمانات في العمل والإنصاف في وضع معايير معينة مع قدراتهم وإنفاذ القانون بشكل عادل.

5 . وفقا لمبادئ *المصلحة*

وفقا للغة ، تأتي كلمة المصلحة من اللغة العربية وقد تم توحيدها إلى الإندونيسية إلى كلمة مصلحة، والتي تعني جلب الخير أو الذي يجلب الفوائد ويرفض الضرر.[١٤٣] **وفقا للغة الأصلية ، تأتي كلمة المصلحة من كلمة yasluhu ، salahu ، salahan ، والتي تعني شيئا جيدا ومناسبا ومفيدا.**[١٤٤] تم استيعاب كلمة المصلحة في اللغة الإندونيسية إلى مصلحات ، وكذلك الكلمات فائدة وفائدة. في القاموس الكبير للغة الإندونيسية ، هناك تمييز بين كلمة مصلحات وفائدة.[١٤٥] يعرف القاموس الإندونيسي العظيم كلمة mashlahat بأنها شيء يجلب الخير أو المائدة أو الاستخدام. لذلك ،

---

[١٤٣] منور خليل، *العودة إلى القرآن والسنة*، (سيمارانج: بولان بينتانج، ١٩٥٥)، ٤٣

[١٤٤] محمد يونس، قاموس اللغة العربية الإندونيسية، (جاكرتا: مؤسسة تطبيق المترجمين والمترجمين الفوريين للقرآن، ١٩٧٣)، ٢١٩.

[١٤٥] () وزارة التعليم والثقافة، *كاموس بيسار الإندونيسية* (جاكرتا: بالاي بوستاكا، ١٩٩٦)، ٦٣٤ ، ٢ .Cet

الفوائد هي الاستخدامات والفوائد والفوائد والمصالح. [١٤٦] يتم تفسير كلمة مصلحات على أنها شيء يجلب الخير والفوائد والاستخدامات. في حين أن كلمة فائدة لها معنى الفائدة ، الخير ، المنفعة ، الأهمية. من هذا يتضح أن القاموس الكبير للغة الإندونيسية يرى أن كلمة مصلحات مدرجة ككلمة أساسية ، بينما يتم تضمين كلمة فائدة كاسم مشتق من كلمة مصلحات التي تحصل على البادئة واللاحقة. [١٤٧]

هذا المبدأ هو مؤشر يركز على الفوائد العامة والرفاهية. تعطي السياسة الشرعية الأولوية للمزايا باعتبارها الهدف الرئيسي للسياسة ، والتي تشمل الرفاهية المادية والروحية. إن تطبيق نظرية الشريعة لا ينفصل عن مناقشة المصلحة كما شرحها عبد الوهاب خلاف. لن يتم فصل موضوع الشريعة الإسلامية أبدا عن طريقة قانون الاستينباط في مسألة المرسلة.

يمكن العثور على معنى المشلحة وفقا للمصطلحات في دراسة *Ushuliyyin* ، بما في ذلك ما يلي:[١٤٨]

1) **وفقا لعبد الوهاب خلف ، فإن المصلحة المرسلة هي المصلحة حيث لا تشرع الشريعة القانون لتحقيق المصلحة ، ولا يوجد أي دليل يدل على الاعتراف بها أو إلغائها. [١٤٩]**

---

[١٤٦] نور رفيقة والإمام ناهي، *دراسة حول القانون والعقاب في الإسلام* (جاكرتا: كومناس هام، ٢٠١٦)، ٥٠

[١٤٧] عمرون روزيادي، *مصلح مرسل كدليل قانوني*، كلية الدين الإسلامي، الجامعة المحمدية سوراكارتا، صهوف، المجلد ٢٤، العدد ١، مايو ٢٠١٢: ١٤ – ٢٥

[١٤٨] يستخدم علماء المذهب تحديد القانون على أساس المشلاح ، لكنهم يختلفون في شروطهم في تسميتهم. أطلق عليها الإمام الحنفي اسم "استحسان بالمصلحات" ، وأطلق عليها الإمام مالك اسم "مشاعلة مرسلة" ، واستخدمها الإمام أحمد بن حنبل دام الإمام الشافعي في القياس مع مصطلح مشاله المليمه ، أو ما أسماه الإمام الحرمين مشاله مرسلة بالمعيبارة.

[١٤٩] عبد الله وهاب خلاف، علم أشول الفقه، ترج. نوير اسكندر البنساني ، قواعد الشريعة الإسلامية ، جاكرتا: Pt. Raja Grafindo Persada ، ٢٠٠٢ ، Cet-٨ ، ص. ١٢٣.

2) **ويعطي الخوارزمي (ت ٩٩٧هـ) تعريفا بأن:**

عرف الخوارزمي المصلحة: "المحافظة" على مقصود الشرع، بدفع المفاسدعن عن الخلق" نقله عنه الزركشي في البحر المحيط . إلا أنه لا يقيدال المصلحة. بالمقاصد الخمسة.

يعرف الخوارزمي الفائدة بأنها: "المحافظة على مقاصد الشريعة بتجنب ضرر الإنسان". وقد صاغ الزركسي هذا التعريف في كتابه "البحر المهيث". ومع ذلك ، فإن الخوارزمي لا يقصر الفوائد على الأهداف الخمسة للشريعة (الدين ، والروح ، والفكر ، والنسب ، والملكية).[١٥٠]

3) **محمد أبو زهرة ، تعريف المصلحة المرسلة هو جميع الفوائد التي تتماشى مع مقاصد الشريعة** (في الشريعة الإسلامية) وليس هناك دليل خاص يبين له ما إذا كان معترفا به أم لا. [١٥١]

المصالح الملاءمة لمقاصد الشارع ولا يشهد لها اصل خاص بالاعتباراوباللغاء

المصلحة التي تتماشى مع مقاصد الشريعة الإسلامية وليس هناك دليل محدد لإثبات الاعتراف بها أو رفضها.

عبد الحميد، المصلحة المصلحة وثبات المؤشرة في الحكمي والنزامي الشياع، فلسطين: جمعية النزاح الوطنية، ٢٠٠٩)، ٣١

[١٥٠] L-Syaukani, إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأشول, مصر: دراسة الذيبة المنيرية, T.T. صفحة. ٣١٢

[١٥١] محمد أبو زهرة، أشول الفقه، ترجم. سيف الله مشوم، وآخرون، أوشول فقيه، جاكرتا: بوستاكا فردوس، سيت. ٩ ، ٢٠٠٥ ، ص. ٤٢٤.

4) صاغ الغزالي في كتابه "المصطفى" تعريف المصلحة المرسلة على النحو التالي:

أما المصلحةُ فَهِي عبارةٌ في الأصلِ عن جلبِ منفعةٍ، أو دفعِ مضرَّةٍ، وَلَسْنَا نَعْنِي بِهِ ذَلِكَ، فإنَّ جلبَ المنفعةِ ودفعَ المضرَّةِ مقاصدُ الخلقِ، وصلاحُ الخلقِ في تحصيلِ مقاصدهمْ، لَكِنَّا نَعْنِي بالمصلحةِ المحافظةَ على مقصودِ الشَّرعِ، ومقصودُ الشَّرعِ من الخلقِ خمسةٌ، وهو: أن يُحْفَظَ عليهم دينُهمْ، ونفسُهمْ، وعقلُهمْ، ونسلُهمْ، ومالُهمْ، فكلُّ ما يتضمنُ حفظَ هذه الأصولِ الخمسةِ فهو مصلحةٌ، وكلُّ ما يُفوتُ هذه الأصولَ فهو مفسدةٌ، ودفعُها مصلحةٌ، وإذا أطلقْنا المعنى المخيلَ . والمناسبَ في كتابِ القياسِ أَرَدْنَا بِهِ هذا الجنسَ

أما بالنسبة للفوائد ، فهذا يعني اشتقاقيا جلب الفوائد أو تجنب الخسائر. نحن لا نقصد هذا المعنى، لأن جلب المنافع وتجنب الضرر هو هدف الخلق وخير الإنسان في تحقيق هدفه. ما نعنيه بالمنفعة هو الحفاظ على الغرض من الشريعة. الغرض من شريعة خلق البشر خمسة، وهي: حفظ دينهم حفظ أرواحهم الحفاظ على عقولهم الحفاظ على ذريتهم الحفاظ على ثرواتهم فكل ما يتضمن صيانة هذه الأسس الخمسة هو فائدة، وكل ما يهمل هذه الأسس هو فسيقان، وتجنبها

هو فائدة. عندما نستخدم مصطلح المنفعة بشكل عام ، كما في كتاب القياس ، فإننا نعني هذا النوع. [١٥٢]

5) **يقدم السيوقاني في كتاب إسياد الفحول تعريفا:**[١٥٣]

المناسب الذي لا يعلم ان الشارع الغاه او اعتربه

المصلحة الذي لا يعرف هل الشريعة ترفضه أم تأخذه بعين الاعتبار .

6) أعطى ابن قدامة من عالم الحنابلة الصيغة: [١٥٤]

ما لم يشهد له ابطال ولا اعتبار

فوائد عدم وجود دليل على بعض القرائن التي تلغيها وأولئك الذين لا يهتمون بها.

7) وقد لخص جلال الدين عبد الرحمن الأمر على نطاق أوسع: [١٥٥]

المصالح الملاءمة لمقاصد الشارع ولا يشهد لها اصل خاص بالاعتبار اوباللغاء

المصلحة التي تتماشى مع غرض الشريعة (المشرع) وليس هناك دليل محدد لإثبات الاعتراف بها أو رفضها.

8) وفقا للسياتيبي

---

[١٥٢] عبد الحميد، *المصلحة المصلحة وثبات المؤشرة في الحكمي والنزامي الشياع*، فلسطين: جمعية النزاح الوطنية، ٢٠٠٩)، ٣١

[١٥٣] محسن عمر، *المشله المرسلة: دراسة حول صلتها بإصلاح الشريعة الإسلامية*، (آتشيه: توراتس، ٢٠١٧)، ١٤١

[١٥٤] محسن عمر، *المشله المرسلة: دراسة حول صلته بإصلاح الشريعة الإسلامية*، (آتشيه: توراتس، ٢٠١٧)، ١٤٢

[١٥٥] محسن عمر، *المشله المرسلة: دراسة حول صلته بإصلاح الشريعة الإسلامية*، (آتشيه: توراتس، ٢٠١٧)، ١٤٢

تعريفُ الشاطبي للمصلحةِ: عرفها أبو إسحاقَ بقوله: ما فهم رعايته في حق الخلق من جلبِ المصالحِ ودرءِ المفاسدِ، على وجهٍ لا يستقلُّ العقلُ بدركه على حالٍ، فإذا لم يشهدِ الشرعُ باعتبارِ ذلك المعنى، بل يردهُ، كان مردوداً باتفاقِ المسلمينِ

يعرف الصعيدي الفوائد بأنها: "فهم ما يشكل الحفاظ على حقوق الكائنات في جلب المنافع ودرء الضرر ، بطريقة لا يمكن فهمها بشكل مستقل عن طريق العقل تحت أي ظرف من الظروف". إذا لم تعترف الشريعة بهذا المعنى ، أو حتى رفضته ، فإن المعنى مرفوض باتفاق المسلمين.[١٥٦]

1 . **أنواع المصلحة**

أ. **ينظر إليها من حيث الجودة أو المستوى**

يقترح خبراء الفقه عدة توزيعات للإصلاح عند النظر إليها من عدة جوانب. من حيث جودة وأهمية الفائدة يقسمها خبراء الفقه إلى ثلاثة أنواع وهي:[١٥٧]

1) المصلحة الظاهرة

[١٥٦] عبد الحميد، المصلحة المصلحة وثبات المؤشرة في الحكمي والنزامي الشياع، فلسطين: جمعية النزاح الوطنية، ٢٠٠٩)، ٣٢

[١٥٧] شريف هداية الله، مصلح مرسل وفقا للغزالي، ميزان، ج٤، العدد ١، ص ١-١٣٦، يونيو/حزيران ٢٠١٢، ISSN: ٢٠٨٥-٦٧٩٢

المصلحة الظاهرة ، وهي المصلحة الدارورية ، هي المنفعة التي تحتل الاحتياجات الأساسية. ترتبط هذه الميزة ارتباطا مباشرا بالحفاظ على الدين والعالم.[١٥٨] هناك خمسة شهرة مثل هذا ، وهي ؛ (١) الحفاظ على الدين ، (٢) الحفاظ على الروح ، (٣) الحفاظ على العقل ، (٤) الحفاظ على الأحفاد ، (٥) الحفاظ على الملكية. هذه الفوائد الخمس تسمى *المشاعلة الخماسية*.[١٥٩]

2) المصلحة الحجية

هذه هي الفائدة اللازمة في إتقان المنفعة الأساسية السابقة في شكل إغاثة للحفاظ على الاحتياجات البشرية الأساسية والحفاظ عليها.

3) المصلحة التحسينية

مصلحات التحسين هي فائدة مكملة. تهدف هذه الميزة إلى تحسين الأخلاق. إذا لم تتحقق هذه الفائدة في حياة الإنسان ، فلن تتسبب في ضرر لحياة الإنسان. على سبيل المثال ، في العبادة ، من الضروري تنقية وتغطية الهالة وارتداء ملابس جميلة. [١٦٠]

ب. **ينظر من حيث المحتوى**

ومن حيث مضمون المصلحة يقسمه علماء الفقه إلى: [١٦١]

---

[١٥٨] أبي إسحاق السياسي، الموفقة في أصول الشريعة، (بيروت، دار الكتب الشاملة، ٢٠٠٤)، ٢٢١

[١٥٩] مصران محاضر بالمشلة المرسلة (منهجية بديلة في حل المشكلات القانونية المعاصرة) كلية الشريعة عين الرنيري

[١٦٠] فردوس ، *أوش الفقه: طرق دراسة وفهم الشريعة الإسلامية بشكل شامل* (ديوك: راجاوالي بيرس ، ٢٠١٧) ، ٩٣ – ٩٤.

[١٦١] شريف هداية الله، *مصلح مرسل وفقا للغزالي*، ميزان، ج٤، العدد ١، ص ١-١٣٦، يونيو/حزيران ٢٠١٢، ٢٠٨٥-٦٧٩٢ :ISSN

1) ***المصلحة العمة*** منفعة عامة تهم مصالح الشعب أو أغلبية الشعب .[١٦٢]

2) ***المصلحة الخشة*** منفعة شخصية وهذا نادر جدا. إذا كان هناك تعارض بين المنفعة العامة والمنفعة الشخصية ، فإن المنفعة العامة لها الأسبقية. [١٦٣]

ت. **انطلاقا من وجودها**

وبالنظر إلى وجود المصلحة وفقا للشرعة، ينقسم إلى: [١٦٤]

1) ***المصلحة المعتبرة***

والمقصود بالمصلحة المتبصرة هو الفائدة التي تدعمها الأدلة الصريحة ، سواء القرآن أو السنة المقبلة أو الإجماع . هذا يعني أن مصدر فوائد مثل هذا ، شكلا ونوعا ، مذكور بوضوح في المصدر الرئيسي للتعاليم الإسلامية. مثال على هذا المصلحة معتبرة هو تحريم الخمور كشكل من أشكال المنفعة للحفاظ على العقل.[١٦٥]

2) ***المصلحة الملغة***

أي شيء يعتبر مصلحا بالعقل ، ولكنه يعتبر زائفا لأنه في الواقع مخالف لأحكام الشريعة. في الواقع ، هناك أساس للشريعة الدينية يرفضها. وهذا يعني أن العقل يشير إليها على أنها خير وتتماشى مع تعليمات الشريعة ، ولكن اتضح

---

[١٦٢] عمرون روزيادي، *مصلح مرسل كدليل قانوني*، كلية الدين الإسلامي، الجامعة المحمدية سوراكارتا، صهوف، المجلد ٢٤، العدد ١، مايو ٢٠١٢: ١٤ – ٢٥

[١٦٣] عمرون روزيادي، *مصلح مرسل كدليل قانوني*، كلية الدين الإسلامي، الجامعة المحمدية سوراكارتا، صهوف، المجلد ٢٤، العدد ١، مايو ٢٠١٢: ١٤ – ٢٥

[١٦٤] شريف هداية الله، *مصلح مرسل وفقا للغزالي*، ميزان، ج٤، العدد ١، ص ١-١٣٦، يونيو/حزيران ٢٠١٢، ٢٠٨٥-٦٧٩٢ :ISSN

[١٦٥] عمرون روزيادي، *مصلح مرسل كدليل قانوني*، كلية الدين الإسلامي، الجامعة المحمدية سوراكارتا، صهوف، المجلد ٢٤، العدد ١، مايو ٢٠١٢: ١٤ – ٢٥

أن الشريعة تؤسس قانونا مختلفا برفضها. ثم يسمى هذا النوع من المنفعة (الفائدة المرفوضة).[١٦٦]

3) *المصلحة المصلحة*

مشله المرسله أو ما يسمى أيضا بالاستصلاح هو ما يعتبره العقل جيدا ، تمشيا مع مقاصد الشريعة في إنشاء القانون ولكن لا توجد إشارة إلى الشريعة التي ترفضها. اتفق جمهور العلماء على استخدام مصلحه مرسلة كما اتفقوا أيضا في رفض المصلحة الملغاة. أصبح استخدام طريقة مصلحه مرسلة في الاجتهاد نقاشا مطولا بين العلماء. [١٦٧]

ث. ينظر إليها من حيث ما إذا كانت تتغير أم لا

أما من حيث تغير المشلاح أم لا، فوفقا لمحمد مصطفى الصلابي، هناك شكلان، وهما:[١٦٨]

1. ***مشلحة التسبطة*** **، وهي شهرة دائمة ، لا تتغير حتى نهاية الزمان. على سبيل المثال ، واجبات العبادة المختلفة ، مثل الصلاة والصوم والزكاة والحج.**
2. ***مشلحة المتغيرة،*** **وهي الشهرة التي تتغير بتغير المكان والزمان وموضوع القانون. يرتبط هذا النوع من الشهرة بمشكلة المعاملات والعادات ، كما هو**

---

[١٦٦] أمير سيارف الدين، *أوش الفقه*، (جاكرتا، كينكانا، ٢٠١١)، ٣٥٣.

[١٦٧] أمير سيارف الدين، *أوش الفقه*، (جاكرتا، كينكانا، ٢٠١١)، ٣٥٣.

الحال في مشكلة الطعام التي تختلف من منطقة إلى أخرى. الحاجة إلى هذا التقسيم ، وفقا لمحمد مصطفى الصلبي ، هي توفير حد يمكن أن تتغير فيه الشهرة وما لا يمكن تغييره

وبناء على التفسير أعلاه، يتبين أن المحكمة الدستورية، باعتبارها مؤسسة ما بعد التعديل الدستوري، لها دور مهم في صياغة القوانين من خلال قراراتها القضائية. مجلس النواب والرئيس، بصفتهما واضعي القوانين التشريعية، مسؤولان عن صياغة السياسات التي يتعين تنفيذها. وهذا يتماشى مع مفهوم السياسة الشرعية، حيث يحق للحاكم أو المؤسسة صياغة السياسات والقوانين المبنية على مبادئ الشريعة الإسلامية لتحقيق العدالة والمنفعة العامة.

ت. التأويل القانوني

1 . تعريف التأويل القانوني

من الناحية الاشتقاقية ، تأتي كلمة *"التأويل"* من الفعل اليوناني "*Hermeneuein*" الذي يعني: التفسير أو التفسير ، والاسم *"hermeneia"* الذي يعني: التفسير أو التفسير. من الفعل التأويل ، يمكن استخلاص ثلاثة أشكال أساسية للمعنى بمعناه الأصلي ، وهي: (١) التعبير عن الكلمات ، على سبيل المثال "القول" ؛ (٢) الشرح ، مثل شرح الموقف ؛ (٣) الترجمة ، كما هو الحال في الترجمة الصوتية للغة الأجنبية. يمكن تمثيل المعاني الثلاثة بصيغة الفعل الإنجليزية "للتفسير" ،

لكن كل معنى من المعاني الثلاثة يشكل معنى مستقلا ومهما للتفسير. [١٦٩] يسمى التأويل العام باللغة الإنجليزية التأويل. [١٧٠] يقول مروان وجيمي في قاموسهما القانوني أن علم التأويل يعرف بأنه كل الأشياء التي يفترض أن لها معنى بقدر ما يتم الكشف عنها في وسائل الاتصال ويمكن أن يفهمها البشر. [١٧١] وقد عرفت مصطلحات كلمة التأويل في الواقع لفترة طويلة في تطور العلوم، بدءا من عالم الأدب واللاهوت والفلسفة والسياسة، ودخلت فقط عالم القانون في حوالي القرن ٢٠ ، وخاصة من خلال دراسة فلسفة القانون. [١٧٢] وفي الوقت نفسه ، من منظور فلسفي ، فإن التأويل هو مدرسة فلسفية تدرس جوهر فهم / فهم شيء ما: يمكن أن يكون الشيء المشار إليه هنا ؛ النصوص (وثائق الدولة الرسمية) ، والمخطوطات القديمة ، والنصوص ، والنصوص ، والمعايير ، والأحداث ، والأفكار والوحي أو الكتب المقدسة ، وكلها مواضيع للتفسير التأويلي. [١٧٣] وبالتالي ، إذا كان موضوع التفسير

---

[١٦٩] جازم حميدي ، *التأويل القانوني* ، (يوجياكارتا ، مطبعة UII ، ٢٠٠٥) ، ٢٠

[١٧٠] تم الحصول على المصطلح من أطروحة بعنوان بيري هيرمينياس (حول التفسير). بدأت مصطلحات *"التأويل"* وفقا للبروفيسور عريف من عالم الأدب واللاهوت والفلسفة والسياسة ، ولم تدخل مجال القانون إلا في حوالي القرن ٢٠ ، خاصة من خلال دراسة فلسفة القانون. انظر جازم حميدي، *التعرف على التأويل القانوني (المنظور الفلسفي وطريقة التفسير) نقاط الفكر في القانون، إحياء الذكرى ال٧٠ للأستاذ الدكتور ب. عريف سيدهارتا، س.هـ*، (رفيقة أديتاما، باندونغ، ٢٠٠٨)، ٦٥. نقلا عن إيرناواتي ، ميماس أردياتي ، موه. هيريل أنور ، مولانا بنتانج بهاري في *تفسير الشروح القانونية لقرار المحكمة الدستورية رقم: ٩٧ / Puu-XIV* / ٢٠١٦ *(منظور التأويل)* ، جورنال بيسونا ، المجلد ٩ رقم ١ ، ٢٠٢٣ ص ١-١٠ ISSN طباعة : ٢٣٥٦ - ٢٠٨٠ ISSN عبر الإنترنت : ٢٣٥٦ - ٢٠٧٢ ، https://ejournal.umpri.ac.id/index.php/pesona/article/download/١٨٣٢/pdf

[١٧١] محمد ياسين، *التأويل القانوني*، مسار الفلسفة فهم النصوص القانونية، القانون الإلكتروني، تاريخ الدخول ١٦ أغسطس ٢٠١٩ https://www.hukumonline.com/berita/a/hermeneutika-hukum--jalan-falsafati-memahami-teks-teks-hukum-lt٥d٥٥٨d٣f١٣f٣٠/?page=all

[١٧٢] في الأساطير اليونانية القديمة ، كانت كلمة التأويل مشتقة من كلمة هيرميس ، وهو إله مسؤول عن نقل وشرح الرسالة من الله إلى البشر. وفقا لنسخة أخرى من الأسطورة ، كان هيرميس رسولا كان مهمته تفسير إرادة الآلهة (أوراكل) بمساعدة الكلمات البشرية. يمكن لهذا التعريف للأساطير في كثير من الأحيان أن يفسر المعنى التأويلي للنصوص الكتابية ، وهو تفسير إرادة الله كما وردت في آيات الكتاب المقدس. انظر ف. بودي هارديمان ، ما وراء الوضعية والحداثة (الخطاب الفلسفي حول الأساليب العلمية ومشاكل الحداثة) ، كانيسيوس ، يوجياكارتا ، ٢٠٠٣ ، ٣٧

[١٧٣] أما المقصود بالتأويل القانوني، كما عرفه غريغوري ليه في كتابه *"التأويل القانوني: التاريخ والنظرية والتطبيق"*، فإن غريغوريوس يقتبس من غادامير قوله إن التأويل القانوني ليس في الواقع شيئا قائما بذاته؛ بل هو أكثر ملاءمة عندما يستخدم لحل المشاكل التأويلية المختلفة وإعادة اكتشاف الوحدة التأويلية للماضي، حيث يلتقي الفقهاء واللاهوتيون مع أولئك الذين يدرسون العلوم الإنسانية ، انظر ليه غريغوري ، مقدمة ، في التأويل القانوني. التاريخ والنظرية والتطبيق ، تحرير خوزيم م ومانغونسونغ نورينون ، الرابع (باندونغ: نوسا ميديا بابليشرز ، ٢٠١٥) ، ٤٤٥ ، ١. نقلا عن روسدا خويروز زمان ، *مراجعة التأويل القانوني لنظرة نبلاء مسداه لأوصياء الزواج للمرأة* ، برنامج دراسة قانون الأسرة الإسلامية ، كلية الشريعة والقانون ، جامعة واليسونغ الإسلامية الحكومية ، سيمارانج ٢٠٢٢ ، ٢٧

/ الدراسة في شكل نص قانوني أو عقيدة قانونية أو مبدأ قانوني أو قاعدة قانونية ، فإن الجوهر هو التأويل القانوني.[١٧٤]

2 . وظائف وأغراض التأويل القانوني

وظيفة وغرض التأويل القانوني ، وفقا لجيمس روبنسون ، هو شرح الأشياء غير الواضحة من أجل أن تصبح أكثر وضوحا. أي أن التأويل القانوني يسعى إلى وضع وتفسير وتوفير فهم أعمق للنصوص القانونية التي قد تكون غامضة أو غير واضحة ، بحيث يمكن فهم معانيها بشكل أفضل من قبل جميع الأطراف المعنية.[١٧٥] وفي الوقت نفسه ، وفقا لغريغوري ، فإن الغرض من التأويل القانوني هو وضع المناقشات المعاصرة حول التفسير القانوني في إطار التأويل بشكل عام. هذا يعني أن غريغوري يرى التأويل القانوني كجزء من نظام تأويلي أوسع ، والذي يتضمن مجموعة واسعة من أساليب ونظريات التفسير. من خلال وضع التفسير القانوني في إطار التأويل العام ، يسعى غريغوري إلى إظهار كيف يمكن فهم المناقشات حول التفسير القانوني وتحليلها باستخدام نفس المبادئ والأساليب المستخدمة في تفسير النصوص الأخرى ، مثل الأدب أو الفلسفة. يساعد على سد فهم كيفية قراءة القانون وتفسيره وتطبيقه في سياق معاصر.[١٧٦]

---

[١٧٤] جازم حميدي، *التعرف على التأويل القانوني (المنظور الفلسفي ومنهج التفسير) نقاط الفكر في القانون، إحياء الذكرى ال٧٠ للأستاذ الدكتور عريف سيدهارتا*، (باندونغ: رفيقة أديتاما)، ٢٠٠٨، ٦٥. نقلا عن محفوظ ، *التأويل القانوني في منهج البحث القانوني* ، كانون جورنال ساينز هوكوم محفوظ رقم ٦٣ ، أغسطس ٢٠١٤ ، ٢٠٩-٢٢٠. https://jurnal.usk.ac.id/kanun/article/view/٦٠٢٧/٤٩٦٥

[١٧٥] جازم حميدي ، *التأويل القانوني* ، (يوجياكارتا: مطبعة ٢٠٠٥ ، UII) ، ٤٢. نقلا عن أحمد زينل بناني، M.Si ،.SHI، *التأويل القانوني كطريقة للاكتشاف القانوني: دراسة في فلسفة القانون* https://pa-bengkulukota.go.id/foto/Hermeneutika%٢٠Hukum%٢٠Sebagai%٢٠Metode%٢٠Penemuan%٢٠Hukum.pdf

[١٧٦] جازم حميدي ، *التأويل القانوني* ، (يوجياكارتا: مطبعة ٢٠٠٥ ، UII) ، ٤٢. نقلا عن أحمد زينل فناني ، M.Si ، .SHI ، *التأويل القانوني كطريقة للاكتشاف القانوني: دراسة في فلسفة القانون* https://pa-

التأويل القانوني له صلة بنظرية الاكتشاف القانوني ، والتي يتم التعبير عنها في إطار فهم العملية المتبادلة بين القواعد والحقائق. توضح الفرضية التأويلية أنه يجب على المرء أن يؤهل الحقائق في ضوء القواعد ويفسر المعايير في ضوء الحقائق ، بما في ذلك نموذج ونظرية اكتشاف القانون الحديث اليوم. لذلك يمكن فهم التأويل على أنه طريقة لإلغاء تفسير النصوص القانونية أو طريقة لفهم نص معياري.[١٧٧]

3 . طرق التفسير القانوني

التفسير القانوني (التأويل القانوني) هو وسيلة لإيجاد معنى ومعنى القوانين واللوائح.[١٧٨] يشار إلى التفسير أيضا باسم التفسير القانوني ، وهو طريقة للاكتشاف القانوني (rechtsvinding) تقدم شرحا واضحا وواضحا لنص القانون ، بحيث يمكن تطبيق نطاق القواعد في القانون على أحداث قانونية معينة.[١٧٩] نظرية التأويل القانوني هي نهج في العلوم القانونية يؤكد على تفسير النصوص القانونية. هذه النظرية لها جذورها في علم التأويل ، وهو تخصص في الفلسفة يدرس تفسير النصوص ، وخاصة النصوص المقدسة والأدبية. في سياق القانون ، يسعى علم التأويل إلى فهم المعنى الكامن وراء الكلمات المستخدمة في القوانين واللوائح وقرارات المحاكم. يأخذ التأويل القانوني في الاعتبار

---

bengkulukota.go.id/foto/Hermeneutika%٢٠Hukum%٢٠Sebagai%٢٠Metode%٢٠Penemuan%٢٠Huku m.pdf ،

[١٧٧] ميجا ويلداتون نور، *التحليل التأويلي القانوني لقرار قاضي المحكمة الدينية في نغاوي بشأن تقسيم الملكية المشتركة، قسم قانون الأسرة الإسلامية*، كلية الشريعة، معهد بونوروغو الديني الإسلامي الحكومي، ٢٠١٩، ٢٦

[١٧٨] إنجو جواندا، *المنطق القانوني*، مجلة غالوه جوستيسي، المجلد ٥، العدد ١، ٢٠١٧، ١٦٣.

[١٧٩] موحد، *طريقة الاكتشاف القانوني (Rechtsvinding) من قبل القضاة في محاولة لتحقيق قانون مستجيب*، مجلة الحكمة، المجلة الإندونيسية لقانون الأسرة الإسلامي، المجلد ٧، العدد ١، ٢٠١٧، ٢٣٥.

السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي للنصوص القانونية ، بالإضافة إلى نية ونية المشرعين ، من أجل تحقيق تفسير دقيق ومناسب. فيما يلي بعض أنواع التفسيرات القانونية:

أ. التفسير النحوي: التفسير القائم على معنى الكلمات في القانون.

ب. تفسير صالح (رسمي / أصلي): تفسير يحدده القانون.

ت. التفسير التاريخي: تفسير يستند إلى التاريخ القانوني أو التاريخ القانوني.

ث. التفسير المنهجي: التفسير من خلال النظر في العلاقة بين المواد في نفس القانون أو القوانين الأخرى.

ج. التفسير الغائي (السوسيولوجي): التفسير من خلال النظر في نية القانون والغرض منه وتأثيره على المجتمع ، خاصة عندما يكون هناك فرق بين الواقع في المجتمع وصوت القانون.

ح. التفسير الشامل: التفسير من خلال توسيع معنى الكلمات في القانون.

خ. التفسير التقييدي: التفسير عن طريق تضييق معنى الكلمات في القانون.

د. التفسير الاستباقي: التفسير بالإشارة إلى مشاريع القوانين التي تم تمريرها ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد ، للإجابة على المشكلات التي تواجهها.

على الرغم من أن القضاة أحرار في استخدام طرق الترجمة الفورية ، إلا أن حرية اختيار واستخدام طرق التفسير هذه يجب أن تظل داخل ممر بانكاسيلا ودستور الهنود غير المقيمين لعام ١٩٤٥. يجب أن يكون القضاة حذرين وقادرين على الانتباه أو استكشاف جوهر أو التفكير في حكم مادة في الدستور وفقا لقيم Pancasila ودستور ١٩٤٥. وهذا سيجعل قرار المحكمة الدستورية

أكثر تعبيرا عن العدالة لجميع الأطراف. وتنعكس هذه الجهود في عدد من قرارات المحكمة الدستورية التي تعتبر في صالح الشعب.

تكمل نظرية التفسير القانوني (التأويل) والسياسة القانونية القضائية بعضهما البعض في تشكيل وتطبيق القانون من قبل المؤسسات القضائية ، وخاصة المحكمة الدستورية (MK). تركز نظرية التفسير القانوني على كيفية فهم القضاة للنصوص القانونية وتفسيرها وتطبيقها، بما في ذلك الدساتير والقوانين، في سياق القضايا الملموسة. وهو ينطوي على أساليب تفسير مثل الحرفية والمنهجية والغائية والتاريخية ، وما إلى ذلك ، والتي تسمح للقضاة بتعيين معنى ومحتوى للمعايير القانونية التي قد تكون غامضة أو غير واضحة. من ناحية أخرى، تؤكد السياسة القانونية القضائية على دور السياسات القانونية وأسباب صنع المنتجات السياسية التي تصنعها المؤسسات القضائية من خلال الأحكام التي تحدد اتجاه تطوير النظام القانوني الوطني. لذلك ، كمشكل للقانون القضائي ، فإن استخدام التفسير القانوني لاتخاذ القرارات التي لا تحل النزاعات فحسب ، بل تضع أيضا سياسات قانونية توجه التطورات القانونية المستقبلية. وهكذا، أصبح تفسير القانون أداة مهمة في التحقيق السياسي للقانون القضائي، وضمان أن قرارات المحكمة الدستورية ليست عادلة وقائمة على القانون فحسب، بل تتماشى أيضا مع أهداف التنمية القانونية الوطنية وأهداف الدولة.

الفصل الثالث

النتائج والمناقشة

أ. السياسة القانونية القضائية المتعلقة بالحد الأدنى لسن الرئيس ونائب الرئيس في قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠.

في هذا الفصل الفرعي ، سيجيب المؤلف على صياغة المشكلة الأولى ، وهي كيفية السياسة القانونية القضائية المتعلقة بالحد الأدنى لسن الرئيس ونائب الرئيس بعد قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠؟ بناء على صياغة المشكلة ، سيصف المؤلف من خلال ٦ أقسام فرعية للمناقشة ، بما في ذلك ؛ (١) فيما يتعلق بعملية ومشاكل قرار المحكمة الدستورية بشأن الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس في قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-/٩٠ XXI/٢٠٢٣ (٢) بشأن النسبة *تشريعي* أو سبب القاضي الدستوري في تحديد الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس في قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠/(٣) PUU-XXI/٢٠٢٣ بشأن تفسير القضاة الدستوريين فيما يتعلق بالحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس في قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠/(٤) PUU-XXI/٢٠٢٣ لاختبار تقدمية قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠ الدستور بشأن الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس. (٥) بشأن القرار الإلزامي بشأن تدرج قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠ للدستور بشأن الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس. (٦) بشأن التنفيذ القضائي لقرار

المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠ للدستور بشأن الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس لتنفيذ الانتخابات العامة.

والغرض من ذلك هو توفير تركيز التحليل من وجهات نظر مختلفة ، وتقسيم التحليل إلى أقسام فرعية ، والمساعدة في تحديد مختلف القضايا والاعتبارات بوضوح ، وفهم الحجج التي يستند إليها قرار المحكمة الدستورية هذا بمزيد من التفصيل وبشكل منهجي من خلال التحليل التالي:[١٨٠]

1 . عملية وإشكاليات قرار المحكمة الدستورية بشأن الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس في قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠.

نعلم جميعا أن قرار المحكمة الدستورية المنصوص عليه في قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / PUU-XXI / ٢٠٢٣ كان نهائيا وملزما. [١٨١] في الواقع ، تم تنفيذ القرار في تنفيذ انتخابات ٢٠٢٤ التي قدمت في الواقع فوائد حقيقية لأحد المرشحين للرئاسة وبعض المرشحين لمنصب نائب الرئيس ، على الرغم من أن قرار المحكمة الدستورية يقال أيضا إنه *ذو حجية مطلقة تجاه الكافة*.

إذا نظرنا إلى قرار المحكمة بشأن المادة ١٦٩ بحرف (ف) من القانون رقم ٧ لعام ٢٠١٧ ، فقد تم تمريره من خلال عملية طويلة ، كما يتضح من وجود ٧ (سبعة) قضايا دخلت و ٦ (ست) قضايا أعادت تفسير قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU-XII. قبل أن نناقش

---

[١٨٠] **التحليل هو عملية تستخدم لتشريح وتحلل وفهم كائن أو ظاهرة إلى أجزاء أصغر وأكثر قابلية للفهم. الهدف هو العثور على معلومات جديدة وحل المشكلات. الحديث عن العملية القانونية يعني الحديث عن سلسلة من الخطوات والإجراءات التي ينظمها القانون لحل القضايا في المحكمة من أجل توفير العدالة الإجرائية المحددة.**

[١٨١] https://www.mkri.id/index.php/index.php?page=web.Berita&id=١٩٩٧٩&menu=٢ الاطلاع على قرار المحكمة الدستورية بشأن الحد الأدنى لسن المرشحين النهائيين والملزمين للرئاسة ونائب الرئيس، يوم الأربعاء ٣١ يناير ٢٠٢٤

سياسة القانون القضائي كمحور للبحث في هذه الأطروحة، من المهم مراجعة السجلات الإجرائية لقرارات المحكمة الدستورية التي تم البت فيها بشأن الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس على النحو التالي:

1) **التسلسل الزمني للاختبار المادة ١٦٩ بنص (ف) من القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٧**

أ. **القضية رقم PUU–XXI/٢٠٢٣/٢٩**. بدأت مسألة دستورية الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس بالقضية رقم ٢٩ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI ، والتي تم تسجيلها في ١٦ مارس ٢٠٢٣ في الساعة ١٠,٠٠ WIB ، المقدمة من حزب التضامن الإندونيسي. وطلبوا من المحكمة خفض الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة و/أو نائب الرئيس من ٤٠ سنة إلى ٣٥ سنة.

ب. **القضية رقم PUU–XXI/٢٠٢٣/٥١**. تم رفع القضية رقم ٥١ / PUU-XXI / ٢٠٢٣ ، التي تم تسجيلها في ٩ مايو ٢٠٢٣ في الساعة ١٠,٣٠ WIB ، من قبل طرف Garuda. وطلبوا من المحكمة أن تحدد بديلا لشرط الحد الأدنى لسن ٤٠ عاما للمرشحين للرئاسة و/أو نائب الرئيس، أي أن يكون لديهم خبرة كرئيس إقليمي أو نائب رئيس إقليمي.

ت. **القضية رقم PUU–XXI/٢٠٢٣/٥٥** القضية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٥٥، التي تم تسجيلها في ١٧ مايو ٢٠٢٣ الساعة ٠٩,٠٠ بتوقيت غرب إندونيسيا، رفعها إرمان سفر (عمدة بوكيت تينجي ٢٠٢١-٢٠٢٤)، باندو كوسوما ديوانجسا (نائب حاكم جنوب لامبونغ ٢٠٢١-٢٠٢٦)، إميل إليستيانتو دارداك (نائب حاكم جاوة الشرقية ٢٠١٩-

٢٠٢٤)، أحمد مهدلور (وصي على عرش سيدوارجو ٢٠٢١-٢٠٢٦)، ومحمد البراء (نائب حاكم موجورتو ٢٠٢١-٢٠٢٦). وطلبوا من المحكمة أن توفر بديلا لشرط الحد الأدنى للسن وهو ٤٠ عاما، أي الخبرة كمسؤول إداري في الدولة.

ث. **القضية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠**. تم رفع القضية رقم ٩٠ / PUU-XXI / ٢٠٢٣ ، والتي تم تسجيلها في ١٥ أغسطس ٢٠٢٣ في الساعة ١٣,٣٠ WIB ، من قبل الطالب Almas Tsaqibbiru Re A. وطلب من المحكمة أن يكون لديها بديل للحد الأدنى لسن الترشح لمنصب الرئيس و/أو نائب الرئيس، أي الخبرة كرئيس إقليمي على مستوى المقاطعات ومستوى الوصاية/المدينة.

ج. **القضية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩١**. تم رفع القضية رقم ٩١ / PUU-XXI / ٢٠٢٣ ، التي تم تسجيلها في ١٥ أغسطس ٢٠٢٣ الساعة ١٤,٠٠ WIB ، من قبل Arkaan Wahyu Re A ، طالب برنامج دراسة القانون في كلية الحقوق ، جامعة سيبيلاس ماريت (UNS) سوراكارتا. واقترح أن تخفض المحكمة الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة و/أو نائب الرئيس إلى ٢١ سنة.

ح. **القضية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٢**. غيرت القضية رقم ٩٢/-PUU XXI/٢٠٢٣ التي طلبتها ميليسا الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس إلى ٢٥ عاما. لا يتم قبول الطلبات.

خ. **القضية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/١٠٥**. القضية PUU-/١٠٥ XXI/٢٠٢٣. الذي طلبه سوفيانتو سويتونو والإمام هيرماندا. تغيير الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس إلى ٣٠ عاما. منحت المحكمة الانسحاب

جدول. ٠٥ طلب الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس

المادة ١٦٩ بنص (ف) من القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٧

حكم عمار	أساسيات التطبيق	مقدم الطلب	رقم القضية	إنه
رفض الطلب بالكامل.	الحد الأدنى للمرشحين للرئاسة ونائب الرئيس هو ٣٥ سنة.	حزب التضامن الإندونيسي	٢٩/بو-الحادي والعشرون/٢٠٢٣	١
رفض الطلب بالكامل.	ما لا يقل عن ٤٠ عاما من المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس أو لديهم خبرة كمسؤولين حكوميين.	حزب جارودا	٥١/بو-الحادي والعشرون/٢٠٢٣	٢
رفض الطلب بالكامل.	ما لا يقل عن ٤٠ عاما من المرشحين	إرمان سفر، باندو كيسوما	٥٥/بو-الحادي والعشرون/٢٠٢٣	٣

	للرئاسة ونائب الرئيس أو لديهم خبرة كمسؤولين حكوميين.	ديوانجسا، وآخرون		
الموافقة على طلب جزئي	الحد الأدنى لعدد المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس هو ٤٠ عاما أو لديه خبرة كرئيس إقليمي.	ألماس تساكيبيرو ري أ.	٩٠/بو-الحادي والعشرون/٢٠٢٣	٤
لا يتم قبول الطلبات.	تغيير الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس إلى ٢١ سنة.	أركان واهيو ري أ	٩١/بو-الحادي والعشرون/٢٠٢٣	٥
لا يتم قبول الطلبات.	تغيير الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس إلى ٢٥ سنة.	ميليسا	٩٢/بو-الحادي والعشرون/٢٠٢٣	٦

الموافقة على سحب طلب الملتمسين	تغيير الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس إلى ٣٠ سنة.	سويفيانتو سويتونو والإمام هيرماندا.	١٠٥/پوو-الحادي والعشرون/٢٠٢٣	٧

المصدر : من إعداد المؤلف

٢) إشكاليات قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠

تسبب القرار رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠ الصادر عن المحكمة الدستورية في العديد من المشاكل والخلافات ، خاصة بسبب العديد من التناقضات والمخالفات في عملية اختبار المادة ١٦٩ حرف q من القانون رقم ٧ لعام ٢٠١٧ بشأن الانتخابات العامة ضد دستور ١٩٤٥.

أولا، هناك تباين في الجدول الزمني للمحاكمة، وهو ما يبدو طويلا ومؤجلا. على الرغم من أنه لا ينتهك القانون الإجرائي ، إلا أن تأجيل القضية لديه القدرة على تأخير العدالة ، والتي في النهاية يمكن أن تنفي العدالة نفسها. واقترح عارف هدايت، وهو قاض في المحكمة الدستورية، أن تحدد المحكمة فترة سماح معقولة بين جلسة تعديل الطلب والنظر في المحاكمة للاستماع إلى شهادة مجلس النواب والحكومة.

ثانيا، كان هناك خلل في المناقشة في الاجتماع الاستشاري للقضاة، حيث تغيب الرئيس بسبب تضارب محتمل في المصالح، ولكنه شارك في النهاية في مناقشة كلتا القضيتين المتعلقتين بالحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس والبت فيهما. وهذا يثير تساؤلات حول اتساق ونزاهة المناقشة وعملية صنع القرار في المحكمة الدستورية.

ثالثا ، هناك جدل يتعلق بسحب وإلغاء سحب الطلب في القضية رقم ٩٠ / PUU-XXI / ٢٠٢٣ والقضية رقم ٩١ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI. وعلى الرغم من سحب الطلب في البداية، فقد ألغي في وقت لاحق دون تنسيق واضح، مما أثار الشكوك حول اتساق ونزاهة جزء مقدم الطلب.

كما تم تعزيز إشكالية قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI الذي عدل المادة ١٦٩ حرف q من قانون الانتخابات من قبل MKMK الذي ينص على أن هناك ١١ نتيجة لانتهاكات مزعومة لأخلاقيات القضاة:

1. القضاة الذين يعتبرون متضاربين في المصالح لا يستقيلون ويقررون القضية ؛
2. يناقش القاضي الجوهر المتعلق بمواد القضية قيد النظر ؛
3. إذا كان الرأي المخالف المقدم يعتبر غير موضوعي؛
4. يعرف الجمهور الكثير عن المشاكل الداخلية للمحكمة الدستورية ؛
5. الانتهاكات المزعومة للإجراءات والتسجيل والمحاكمة بأمر من رئيس القضاة؛

6. بطء عملية تشكيل الجمعية الفخرية للمحكمة الدستورية، على الرغم من أن الآلية منصوص عليها في القانون؛

7. تعتبر آليات الإدارة وصنع القرار معيبة من الناحية الإجرائية ؛

8. وتعتبر المحكمة الدستورية قد استخدمت كأداة سياسية؛

9. وجود تغطية إعلامية مفصلة للغاية ؛

10. هناك قضاة يكذبون بشأن صنع القرار. و

11. كان هناك إهمال من قبل ثمانية قضاة آخرين عندما اتخذ أنور عثمان قرارا، على الرغم من أن موقف أنور عثمان كان مليئا بتضارب المصالح.[١٨٢]

3. إعادة الاختبار بعد قرار المحكمة الدستورية PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠

بعد قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠ ، تم إجراء عدد من الاختبارات على المادة ١٦٩ الفقرة (ف) من قانون الانتخابات والتي أعيد تفسيرها بموجب القرار. فيما يلي جدول متعلق بإعادة الاختبار:

جدول. ٠٦ طلب الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس اختبار المادة ١٦٩ حرف (ف) من القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٧ كما هو مفسر في قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠

[١٨٢] *MKMK* ، KumparanNews *تكشف عن ١١ نقطة من الانتهاكات الأخلاقية المزعومة لقضاة المحكمة الدستورية* ، MKMK تكشف عن ١١ نقطة من الانتهاكات الأخلاقية المزعومة لقضاة المحكمة الدستورية | kumparan.com تم الوصول إليه في ١ نوفمبر ٢٠٢٣

عمار	أساسيات التطبيق	مقدم الطلب	رقم القضية	إنه
لا يتم قبول الطلبات.	اختبار المادة ١٦٩ حرف (ف) الذي تم تفسيره في قرار المحكمة الدستورية PUU-/٩٠ XXI/٢٠٢٣	براهما أريانا	١٤١/بو-الحادي والعشرون/٢٠٢٣	١
الموافقة على سحب طلب الملتمسين	الاختبار الرسمي للمادة ١٦٩ حرف (ف) الذي تم تفسيره بموجب قرار المحكمة الدستورية ٩٠ / / PUU-XXI ٢٠٢٣	ديني إندرايانا زينل عارفين مختار	١٤٥/بو-الحادي والعشرون/٢٠٢٣	٢
تراجع	اختبار المادة ١٦٩ حرف (ف) الذي تم تفسيره في قرار المحكمة الدستورية PUU-/٩٠ XXI/٢٠٢٣	هيري بوروانتو ، بامبانغ باراتا آجي	١٤٦ عدد الطلاب الحادي والعشرون/٢٠٢٣	٣

لم يتم قبول طلب مقدم الطلب.	اختبار المادة ١٦٩ حرف (ف) الذي تم تفسيره في قرار المحكمة الدستورية PUU-/٩٠ XXI/٢٠٢٣	الدكتور إتش ماريون ، إس إتش ، إم إتش	١٤٧ /الوحدة الحادية والعشرون/٢٠٢٣	٤
رفض طلب الملتمسين بالكامل.	اختبار المادة ١٦٩ حرف (ف) الذي تم تفسيره في قرار المحكمة الدستورية PUU-/٩٠ XXI/٢٠٢٣	فاتيخاتوس سكينة غونادي رحماد ويدودو، س. هـ.	/١٤٨ PUU-XXI/٢٠٢٣	٥
رفض طلب الملتمسين بالكامل.	اختبار المادة ١٦٩ حرف (ف) الذي تم تفسيره في قرار المحكمة الدستورية PUU-/٩٠ XXI/٢٠٢٣	لامريا سياجيان ، رضوان دارماوان ، RD. إلهام مولانا أوليا، الصيفة نوريل جنة	١٥٠ /بو – الحادي والعشرون/٢٠٢٣	٦
رفض طلب الملتمسين بالكامل.	اختبار المادة ١٦٩ حرف (ف) الذي تم تفسيره في	سوجينج نوجروهو,	١٥١/بو-الحادي والعشرون/٢٠٢٣	٧

	قرار المحكمة الدستورية PUU-/٩٠ XXI/٢٠٢٣	تيجوه بريهاندوكو، عظيم مارهندرا أميدي، س. هـ.		
سحب	اختبار المادة ١٦٩ حرف (ف) الذي تم تفسيره في قرار المحكمة الدستورية PUU-/٩٠ XXI/٢٠٢٣	سيف سالم، س. هـ.	١٦٠/بو-الحادي والعشرون/٢٠٢٣	٨

المصدر : معالجة بيانات الباحث

كان للعملية والمشاكل المتعلقة بقرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / PUU-XXI / ٢٠٢٣ تأثير كبير على الديناميات السياسية للقانون القضائي في إندونيسيا. تسبب هذا القرار في جدل لأنه اعتبر أنه يعطي «سجادة حمراء» لأحد المرشحين للرئاسة. لذلك ، من المهم زيادة فهم دوافع القضاة في البت في القضية من خلال دراسة الاعتبارات المستخدمة من قبلهم. يجب تحليل النسبة القانونية المقدمة من القضاة ، أو الأسباب القانونية وراء القرار ، بعمق. ويشمل ذلك تقييم

الأسس الدستورية وتفسيرات القوانين التي يستخدمونها. لأنه ما إذا كان القرار يتأثر باعتبارات سياسية معينة ، بالطبع ، يمكن رؤيته من النسبة التشريعية التي قدمها القاضي.

2 . *نسبة التشريع* (الأسباب القانونية) في قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠/PUU-XXI/٢٠٢٣ بشأن الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس بناء على نظرية التفسير القانوني

من أجل العثور على السياسة القانونية القضائية المنصوص عليها في هذا القرار ، من المهم تحليل استخدام أساليب التفسير الدستوري التي يستخدمها القضاة. في هذا الفصل الفرعي ، يتم التركيز بشكل أكبر على أسباب طلب الاختبار المادي كما هو منصوص عليه في الاعتبارات القانونية للقرار *(نسبة قرر)*. لأن تاج القرار هو في الواقع في الاعتبارات القانونية للقاضي ، وخاصة في الاعتبارات القانونية حول موضوع الطلب ، والسبب هو أن الاعتبارات القانونية ملزمة للقرار. بالطبع يجب أن يستند إلى أسباب قانونية منطقية ودقيقة وصحيحة ومفهومة حتى لا يتسبب القرار الصادر في صراع وجدل بين المجتمع.[١٨٣] قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠/PUU-XXI/٢٠٢٣ بشأن أحكام متطلبات الحد الأدنى للسن للمرشحين للرئاسة ونائب الرئيس هو قرار مثير للاهتمام يجب دراسته بشكل أعمق في العلاقة بين *نسبة ديسيدينداي* وحكم عمار. العلاقة بين *نسبة مقررة* مع الحكم يجب أن يكون

[١٨٣] يمكن تقسيم الاعتبارات القانونية إلى قسمين ، وهما Racio Decidendi و Obiter Dicta. والإملاء غير ملزم ولا يشترط أن يقدمه القاضي، في حين أن النسبة المقررة هي اعتبار كأساس أو سبب حاسم لاتخاذ قرار صيغ في الحكم. انظر https://www.hukumonline.com/klinik/a/kapan-pertimbangan-putusan-mk-dikatakan-mengikat-dan-tidak-mengikat-lt٥c٨٦٠ff١٦a٥٥٠/

واضحا. إذا لم يكن الأمر كذلك ، فلا يمكن اعتبار الحكم مثاليا. من ناحية أخرى ، إذا كانت العلاقة واضحة ، فإن القرار يستحق أن يستخدم كمثال للقضاة الآخرين.[١٨٤] من الناحية القانونية ، هذا الحكم منصوص عليه في المادة ٥٣ الفقرة (٢) من القانون رقم ٤٨ لعام ٢٠٠٩ بشأن السلطة القضائية في إندونيسيا.[١٨٥]

يجب أن يتضمن القرار والقرار المشار إليهما في الفقرة (١) الاعتبارات القانونية للقاضي بناء على أسباب وأسس قانونية سليمة وصحيحة

الأساس القانوني هو مرجع للقاضي في النظر في اتخاذ القرار.[١٨٦]يجب على قضاة المحكمة الدستورية عند تجميع حجة أو سبب قانوني الانتباه إلى عوامل مختلفة ، مثل القانون المعمول به ، والوضع الاجتماعي الذي يحدث في المجتمع ، والوقائع التي تم الكشف عنها في المحاكمة ، ومبادئ العدالة ، وغيرها من الاعتبارات ذات الصلة بالقضية التي يتم البت فيها.[١٨٧] كما هو موضح في المادة ٤٥ رقم (٣) من القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣ بشأن المحكمة الدستورية تنص على:[١٨٨]

---

[١٨٤] https://pta-bandarlampung.go.id/artikel-makalah/٩٧٧-ratio-desidendi-dari-seorang-hakim.html

[١٨٥] المادة ٥٣ الفقرة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٩ بشأن السلطة القضائية، كتاب النظام رقم ١٣، ملحق كتاب النظام رقم ٥٠٧٦ لسنة ٢٠٠٩

[١٨٦] رزقة نور هاشيلا، *المنطق القانوني في قرارات المحاكم*، بيلايهاري، ٢٠١٨

[١٨٧] قانون الإنترنت، *متى يقال إن اعتبارات قرار المحكمة الدستورية ملزمة وغير ملزمة؟*، تم الاطلاع عليه في ١١ مارس/آذار ٢٠١٩ https://www.hukumonline.com/klinik/a/kapan-pertimbangan-putusan-mk-dikatakan-mengikat-dan-tidak-mengikat-lt٥c٨٦٠ff١٦a٥٥٠/

[١٨٨] المادة ٤٥ رقم (٣) من القانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٣ المعدل عدة مرات آخرها القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٢٠ بشأن التعديل الثالث للقانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٣ بشأن المحكمة الدستورية (ملحق كتاب النظام الأساسي لجمهورية إندونيسيا رقم ٦٥٥٤)

"يجب أن يتضمن قرار المحكمة الدستورية الحقائق التي تم الكشف عنها في المحاكمة والاعتبارات القانونية التي يستند إليها القرار".

استنادا إلى المادة ٥٣ الفقرة (٢) من القانون رقم ٤٨ لعام ٢٠٠٩ بشأن السلطة القضائية في إندونيسيا والمادة ٤٥ رقم (٣) من القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣ بشأن المحكمة الدستورية [١٨٩] ، من المهم للقاضي أن يبدأ *نسبة تقرر* في شكل نظر القاضي من خلال احتواء الحجج والأسباب التي يستخدمها القاضي كأساس للاعتبارات القانونية في تقرير القرار.[١٩٠] في الاعتبارات القانونية ، هناك أسباب قانونية (*نسبة التفكير القانوني*) ، الاكتشاف القانوني (*Rechtsvinding*).[١٩١]

فيما يتعلق بقرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠ عند فحص المادة ١٦٩ الحرف (ف) من القانون رقم ٧ لعام ٢٠١٧ والذي يعتبر مخالفا للمادة ٢٨ د من دستور ١٩٤٥ ، فإنه ينص بشكل أساسي على ما يلي: "المادة ١٦٩ الحرف (ف) من القانون ٧ لعام ٢٠١٧ ، فإن الوضع الراهن قد انتهك وتناقض مع الحقوق والمصالح الدستورية لمقدم

---

[١٨٩] المادة ٥٣ الفقرة (٢) من القانون رقم ٤٨ لعام ٢٠٠٩ بشأن السلطة القضائية في إندونيسيا (ملحق كتاب النظام الأساسي لجمهورية إندونيسيا رقم ٥٠٧٦) والمادة ٤٥ رقم (٣) من القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣ بشأن المحكمة الدستورية بصيغته المعدلة عدة مرات ، القانون الأخير رقم ٧ لعام ٢٠٢٠ بشأن التعديل الثالث للقانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣ بشأن المحكمة الدستورية (ملحق كتاب النظام الأساسي لجمهورية إندونيسيا رقم ٦٥٥٤)

[١٩٠] فجر ويدودو، *تحليل قانوني لنسبة قرار المحكمة الدستورية بشأن تسوية المنازعات المصرفية الشرعية*، (أطروحة، جامعة إيرلانغا، ٢٠١٥). http://repository.unair.ac.id/id/eprint/٣٣٩٥٠.

[١٩١] ثم هيندرا جوناوان ، آتين ميرياتي إسنايني ، خيرول أوادي ، *قانوني حول صحة الأدلة التي يمكن التخلص منها في نتائج التحقيق (دراسة القرار رقم ٨ / PN Mtr / ٢٠٢٣ / PID.PRA)* ، *مجلة Unizar Recht المجلد ٣ العدد ١ ، أبريل ٢٠٢٤* https://urj.unizar.ac.id/urj/article/download/١٦٨/٨٢/٤٥٢

الالتماس ، أي في شكل الحق في تلقي العلاج وضمانات حماية اليقين القانوني"[١٩٢] قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠/٢٠٢٣/PUU-XXI نظر قاضي المحكمة الدستورية في القضية بمعيار في إصدار حكم من أجل توفير العدالة. هذا المعيار ضروري حتى يمكن تفسير الحكم *قانونيا واجتماعيا وفلسفيا*. **السؤال إذن ، كيف يفسر قضاة المحكمة الدستورية أن الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة والمرشحين للرئاسة البالغ ٤٠ عاما يمكن اختياره بمناصب أخرى متناسبة. ما هي طريقة تفسير الدستور التي يستخدمها قضاة المحكمة الدستورية لتعزيز نتائج قراراتهم في قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠/٢٠٢٣/PUU-XII؟ يمكن وصف الإجابة على هذا السؤال من خلال تحليل الاعتبارات القانونية لقرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI حول موضوع القضية.** فيما يلي *النسبة التشريعية* أو الأسباب القانونية وراء تشكيل **قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI** المقدم من قضاة المحكمة الدستورية بحيث يكون هناك سياسة قانونية قضائية.

أولا ، لا يتم تنظيم هذا الحد الأدنى للسن صراحة في دستور عام ١٩٤٥ ، ولكن من خلال النظر في الممارسة في مختلف البلدان ، فإنه يسمح بتكليف الرئيس ونائب الرئيس أو رئيس الدولة / الحكومة بشخصيات / شخصيات تقل أعمارهم عن ٤٠ عاما ، واستنادا إلى تجربة التنظيم خلال إدارة RIS (٣٠ عاما) وخلال فترة الإصلاح ، حدد القانون ٢٠٠٨/٤٨ الحد الأدنى لسن الرئيس ونائب الرئيس وهو ٣٥ (خمسة وثلاثون) عاما. وبالتالي ، من أجل توفير أوسع فرصة لجيل الشباب

١٩٢

أو جيل الألفية ليكونوا قادرين على المشاركة في المسابقة الانتخابية للترشيح لمنصب الرئيس أو نائب الرئيس ، وفقا لحدود التفكير المعقول ، فإن إعطاء معنى للحد الأدنى للسن ليس مفردا فحسب ، بل يجب أن يستوعب شروطا أخرى تعادل العمر يمكن أن تظهر أهلية الشخص وقدرته على المشاركة في المسابقة كمرشح رئاسي ونائب الرئيس من أجل تحسين نوعية الديمقراطية لأنها تفتح الفرص لأفضل أبناء وبنات الأمة للتنافس في الترشيح في وقت مبكر ، في كاسو كرئيس ونائب رئيس. علاوة على ذلك ، إذا لم تكن متطلبات الرئيس ونائب الرئيس مرتبطة بشرط السن ولكنها وضعت على شرط خبرة ٥٠ عاما / تشغل حاليا مناصب منتخبة من خلال الانتخابات (المسؤولون المنتخبون). وبالتالي ، يمكن القول إن هذه الأرقام / الأرقام قد استوفت الحد الأدنى من النضج والخبرة لأنه ثبت أنها حظيت بثقة الجمهور أو الجمهور أو الدولة.

ثانيا ، وفي الوقت نفسه ، وفقا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء في عام ٢٠٢٢ ، هناك حوالي ٢١,٩٧٤ مليون شخص في الفئة العمرية ٣٠-٣٤ عاما ، و ٢١,٠٤٦ مليون شخص في الفئة العمرية ٣٥-٣٩ عاما ٩٨ (أي إذا تم وضعهم في الفئة العمرية ٣٠-٣٩ عاما ، فهناك ما لا يقل عن ٤٣,٠٢ مليون شخص. وهذا يدل على أن توافر المرشحين لقادة جيل الشباب ، بغض النظر عن الخبرة التي لديهم في مجال الإدارة الحكومية ، لديه إمكانات كبيرة. وهذا يعني أنه على *النقيض* من ذلك ، فإن وجود حد أدنى من متطلبات الرئيس ونائب الرئيس ليكون عمرهما ٤٠ عاما على الأقل يمكن أن يضر بالحقوق الدستورية لجيل الشباب. إن أهمية مشاركة جيل الشباب في الأنشطة الوطنية والحكومية ، بما في ذلك الحصول على فرصة لشغل المناصب العامة ، في حالة الرئيس و / أو

نائب الرئيس لا يتماشى فقط مع احتياجات مجتمع اليوم ولكنه أيضا نتيجة منطقية للمكافأة الديموغرافية التي تتمتع بها الأمة الإندونيسية. على الأقل، لا يعوق وجود موارد جيل الشباب النظام الذي يسود في التنافس نحو الانتخابات العامة كوسيلة للديمقراطية للحصول على قادة وطنيين. تستحق شخصيات جيل الشباب الذين لديهم خبرة في المسؤولين المنتخبين نفس الفرصة في الحكومة بغض النظر عن الحد الأدنى للسن.

ثالثا ، حتى لو تم النص صراحة على موقف المسؤولين المنتخبين في قرار المحكمة الدستورية ، بالإضافة إلى عدم القدرة على القول بأن قاعدة منصب المسؤولين المنتخبين غير دستورية ، فهي بالطبع بالطبع لا تضر بالمرشحين لمرشحي الرئيس ونائب الرئيس الذين تبلغ أعمارهم ٤٠ عاما فما فوق. في الواقع ، فإن الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس هو ٤٠ عاما (sich) ، وفقا للمحكمة ، هو شكل من أشكال المعاملة غير المتناسبة التي تؤدي إلى الكشف عن ظلم لا يطاق.

رابعا، يقصد بالظلم الذي لا يمكن تحمله لأن مثل هذه القيود ليست ضارة فحسب، بل إنها تقضي على الفرص المتاحة لشخصيات/شخصيات جيل الشباب الذين ثبت انتخابهم في الانتخابات، أي ثبت أنهم اكتسبوا ثقة الجمهور في الانتخابات التي تم المشاركة فيها من قبل، كما هو الحال في انتخابات الرؤساء الإقليميين. فيما يتعلق ب ٥١ ، وبالتالي ، بالطبع ، يمنع المسؤولين المنتخبين من التنافس كمرشحين لمنصب الرئيس أو نائب الرئيس الذين هم في نفس المجموعة مثل المسؤولين المنتخبين الآخرين. القيود العمرية التي يتم وضعها فقط في سن معينة دون فتح شروط بديلة متساوية هي شكل من أشكال الظلم الذي لا يطاق في المنافسة على الانتخابات الرئاسية ونائب

الرئيس. لذلك ، يجب أن ينظر إلى الرؤساء الإقليميين (المحافظون والأوصياء ورؤساء البلديات) والمسؤولون المنتخبون في الانتخابات التشريعية (أعضاء مجلس النواب وأعضاء DPD وأعضاء مجلس النواب) الذين كانوا / هم في مناصبهم على أنهم يتمتعون بالمؤهلات والقدرات كمرشحين للقادة الوطنيين.

بناء على عرض اعتبار قاضي المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI عند تحليله باستخدام نظرية التفسير القانوني التي تتضمن عدة مؤشرات رئيسية ، وهي التفسير النصي والتاريخي والمنهجي والاجتماعي والغائي. من منظور التفسير النصي ، لا يحدد دستور عام ١٩٤٥ صراحة حدا أدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس ، وبالتالي فإن تفسير النص الخالص لا يوفر حدودا واضحة. ومع ذلك ، تظهر النهج التاريخية أن الحد الأدنى للسن قد تذبذب طوال تاريخ إندونيسيا ، حيث حدد القانون ٢٠٠٨/٤٨ الحد الأدنى للسن ب ٣٥ عاما وحدد RIS السن ب ٣٠ عاما ، مما يشير إلى أن هناك مجالا للمرونة والتكيف مع سياق العصر. يأخذ التفسير المنهجي في الاعتبار علاقة قواعد الحد الأدنى للسن بالمبادئ الدستورية الأخرى مثل العدالة والمساواة في الحقوق. وفي هذا السياق، فإن الحجة القائلة بأن الحد الأدنى للسن وهو ٤٠ عاما قد لا يتماشى مع هذه المبادئ هي حجة ذات أهمية خاصة، حيث يمكن اعتبارها تعوق حق جيل الشباب في المشاركة في الحكومة. يدعم النهج السوسيولوجي أيضا هذا الرأي من خلال تسليط الضوء على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء في عام ٢٠٢٢ والتي تظهر عددا كبيرا من السكان في الفئة العمرية ٣٠-٣٩ عاما. وهذا يدل على الإمكانات الكبيرة للقادة المحتملين من جيل الشباب وأهمية منحهم الفرصة للمشاركة

في الانتخابات. ينظر التفسير الغائي إلى أهداف الدستور التي تشمل إنشاء حكومة ديمقراطية وعادلة وتعكس إرادة الشعب. في هذه الحالة، يمكن اعتبار إزالة الحد الأدنى للسن واستبداله بشرط الخبرة كمسؤولين منتخبين محاولة لتحقيق هذا الهدف من خلال فتح الفرص لمرشحي القيادة الشباب الذين أثبتوا أنهم اكتسبوا ثقة الجمهور. لذلك ، باستخدام نظرية التفسير القانوني ، فإن قرار عدم وضع حد أدنى للسن ولكن النظر في تجربة كونك مسؤولا منتخبا أمر طبيعي ووفقا للمبادئ الدستورية ، ويعزز المشاركة الديمقراطية ، ويعكس الاحتياجات الاجتماعية والديموغرافية للشعب الإندونيسي الحالي.

لذلك، يبدو أن قضاة المحكمة الدستورية في نظرهم للقرار رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠ يستخدمون عدة نظريات في التفسير القانوني للوصول إلى استنتاجاتهم، وهي: التفسير النصي، أكد القاضي أن دستور ١٩٤٥ لا ينظم صراحة الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس، مما يشير إلى عدم وجود أحكام تحدد السن بشكل مباشر في نص الدستور. التفسير التاريخي ، يشير حكيم إلى الممارسات السابقة ، مثل خلال إدارة RIS التي حددت الحد الأدنى للسن ب ٣٠ عاما وخلال فترة الإصلاح بالقانون ٢٠٠٨/٤٨ الذي حدد الحد الأدنى للسن ب ٣٥ عاما. هذا يدل على أن حدود العمر قد تغيرت وتكيفت مع السياق التاريخي واحتياجات العصر. التفسير المنهجي: يشمل نظر القضاة أيضا تحليلا لمبادئ العدالة والمساواة في النظام القانوني. وهم يرون أن الحد الأدنى للسن وهو ٤٠ عاما يمكن أن يعوق الحق الدستوري لجيل الشباب في المشاركة في الحكومة، وهو ما يتعارض مع مبادئ العدالة والمساواة في الحقوق. التفسير الاجتماعي: نظر القاضي في البيانات الديموغرافية من وكالة الإحصاء المركزية التي تظهر عددا كبيرا من السكان في الفئة العمرية ٣٠-٣٩

عاما ، مما يشير إلى الإمكانات الكبيرة لجيل الشباب ليصبحوا قادة. وهذا يدل على الحاجة إلى استيعاب مشاركة الشباب في الانتخابات العامة. التفسير الغائي ، سلط الحكيم الضوء على الغرض من الدستور لإنشاء حكومة ديمقراطية وعادلة تعكس إرادة الشعب. وهم يجادلون بأن إزالة القيود العمرية والنظر في الخبرة كمسؤولين منتخبين يمكن أن يساعد في تحقيق هذا الهدف من خلال فتح الفرص لمرشحي القيادة الشباب الذين أثبتوا أنهم يثقون بهم من قبل الجمهور. وهكذا، استخدم قضاة المحكمة الدستورية ما لا يقل عن خمسة تفسيرات قانونية (نصية وتاريخية ومنهجية واجتماعية وغائية) في النظر في هذه القضية والبت فيها.

3 . قرار إلزامي للمحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠ الدستور بشأن الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس كما هو مؤكد في قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/١٤١

قرار المحكمة الدستورية (MK) ليس فقط صالحا وله قوة قانونية ملزمة لأنه تمت قراءته في جلسة عامة مفتوحة *للجمهور (ius constitutum)* ،[١٩٣] ولكنه غالبا ما يوفر أيضا توجيها أو إلزاميا للمشرعين فيما يتعلق باتجاه التطوير القانوني الوطني الذي يتعين تحقيقه في المستقبل *(ius constituendum)*. [١٩٤] وفقا ل Muchamad Ali Safa'at ، يمكن تقسيم تنفيذ قرار

---

[١٩٣] موقع المحكمة الدستورية، *قرارات المحكمة الدستورية جزء من السياسة القانونية القضائية*، https://www.mkri.id/index.php?page=web.Berita&id=١٧٧٥١&menu=٢.Akses تاريخ الدخول ٢١ نوفمبر ٢٠٢١

[١٩٤] Ius Constitutum هو القانون الذي ينطبق اليوم. في المسرد في نفس الكتاب ، أضاف سوديكنو أن ius constitutum هو قانون تم وضعه. Ius Contituendum هو القانون الذي يطمح إليه (في المستقبل). في وقت لاحق من المسرد يذكر أن ius constituendum هو قانون لا يزال

المحكمة الدستورية إلى ٢ ، أي أولا ، القرارات التي يمكن تنفيذها مباشرة دون الحاجة إلى إجراء لوائح أو تغييرات جديدة وثانيا ، القرارات التي تتطلب المزيد من الترتيبات أولا.[١٩٥] ينطبق قرار المحكمة الدستورية كقانون إيجابي *(ius constitutum)* ، [١٩٦] بحيث يمكن تنفيذه على الفور (ذاتي *التنفيذ*). ومع ذلك ، هناك قرارات المحكمة الدستورية التي يمكن تنفيذها مباشرة (*التنفيذ الذاتي*) وتلك التي لا يمكن تنفيذها *(غير ذاتية التنفيذ)*.[١٩٧] بشكل عام ، قرارات المحكمة الدستورية التي يمكن تنفيذها مباشرة هي القرارات التي تحتوي على شروط دستورية معينة (*دستورية مشروطة* وغير *دستورية مشروطة*) وكذلك القرارات التي تلغي القواعد. وفي الوقت نفسه، فإن قرارات المحكمة الدستورية التي لا يمكن تنفيذها مباشرة توجد بشكل عام في القرارات التي تتطلب لوائح جديدة كشرط لتنفيذ القرار، مثل القرارات التي تلغي القانون بأكمله الذي يتطلب قانونا جديدا لتنفيذ سياسة القانون القضائي *(النظام القضائي)* الواردة في القرار. السؤال هو ما إذا كان قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / PUU- XXI / ٢٠٢٣ مدرجا في *التنفيذ الذاتي* أم *التنفيذ الذاتي*؟

يتعين تحديده. القوانين القادمة. https://fahum.umsu.ac.id/ius-constitutum-dan-ius-constituendum/ تم الوصول إليه في ٤ يناير ٢٠٢٢

[١٩٥] القانون الإلكتروني، *كيف يتم تنفيذ قرار المحكمة الدستورية الذي يلغي القاعدة؟* https://www.hukumonline.com/klinik/a/bagaimana-pelaksanaan-putusan-mk-yang-membatalkan-norma-cl٤٢٢٢/ تم الوصول إليه في ٣ مايو ٢٠٢٣

[١٩٦] إيغام آريا وادا ، *سلطة المعاينة القضائية في المحكمة الدستورية لجمهورية إندونيسيا* ، *مجلة الدراسات الدستورية* ، *المجلد ٠٣ العدد ٠١ (٢٠٢٣)* ، https://jurnal.unej.ac.id/index.php/JKK/article/download/٣٧٩١٧/١٣١٣٠

[١٩٧] القرارات *ذاتية التنفيذ* هي القرارات التي تلغي بعض القواعد التي لا تتداخل مع نظام المعايير الحالي ولا تتطلب مزيدا من التنظيم. ومن الأمثلة على ذلك قرار المحكمة الدستورية رقم ٠١٣-٠٢٢-PUU-IV/٢٠٠٦ الذي ينص على أن المادة المتعلقة بإهانة الرئيس أو نائب الرئيس في القانون الجنائي تعتبر مخالفة لدستور عام ١٩٤٥ وليس لها قوة قانونية ملزمة. هذا يعني أنه يمكن تجاهل هذه المادة على الفور على الرغم من أنها لا تزال صالحة في القانون. ثم هناك أيضا الأحكام التي يتطلب تنفيذها مزيدا من القواعد (*التنفيذ الذاتي*) ، وهو قرار يلغي قاعدة معينة تؤثر على نظام القواعد الحالي بحيث يتطلب مزيدا من التنظيم. ومن الأمثلة على ذلك قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XVIII/٢٠٢٠/٩١ الذي قضى بأن القانون ٢٠٢٠/١١ بشأن خلق فرص العمل قد أعلن أنه غير دستوري بشكل مشروط. انظر يوكري أسياري، ميريندا رحمواتي هيلييتو، محمد محروس، *نموذج وتنفيذ قرارات المحكمة الدستورية في اختبار القوانين (دراسة القرارات ٢٠٠٣-٢٠١٢)* https://jurnalkonstitusi.mkri.id/index.php/jk/article/view/١٠٤٦/١١٨

وفقا لعارف هدايت، كشف قاضي المحكمة الدستورية أن قرار المحكمة رقم PUU-/٩٠ XXI/٢٠٢٣ هو قرار *ذاتي التنفيذ*، لأن القرار الراهن يحتوي على شروط معينة، وهي «*لا يقل عمره عن ٤٠ (أربعين) عاما أو يشغل حاليا منصبا منتخبا من خلال الانتخابات العامة، بما في ذلك انتخاب رؤساء المناطق*».

وفقا لسوليستيواتي ، فإن *التنفيذ الذاتي* هو قرار المحكمة الدستورية الذي لا يحظى بالمتابعة.[١٩٨] ومع ذلك ، وفقا لمحروس علي ، هناك أيضا أحكام يتطلب تنفيذها مزيدا من القواعد (*ذاتية التنفيذ*) ، وهي الأحكام التي تلغي قاعدة معينة تؤثر على نظام القواعد الحالي بحيث تتطلب مزيدا من التنظيم.[١٩٩] إذا رجعنا إلى معلومات المشرعين (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والرئيس) في القضية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠ التي تركت لتقدير المحكمة أن تبت في مسألة دستورية أحكام المادة ١٦٩ حرف ف من القانون ٢٠١٧/٧ ، على الرغم من أن المشرعين يدركون أن هذه سياسة قانونية مفتوحة ، فقد أكدت المحكمة في القرار رقم ١٤١ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI أن القرار رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI كان نهائيا وملزما وأوصى به وقدمه العودة إلى المشرعين لتحديد معايير متطلبات الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس الذين يتم استبدالهم بمرشحين للرئاسة و / أو نائب الرئيس من *الموظفين العموميين* أو *المسؤولين المنتخبين*.[٢٠٠]

---

[١٩٨] عرفان نور راتشمان ، *السياسة القانونية القضائية كمصدر للتنمية القانونية الوطنية* ، (جاكرتا: راجاوالي بيرس ، ٢٠٢٠) ، ٢١٢

[١٩٩] إنتان بيرماتا بوتري ومحمد محروس علي، *خصائص النظام القضائي في قرار المحكمة الدستورية مع عمار غير مقبول*، مجلة الدستور، مجلة الدستور، المجلد ١٦، العدد ٤، ديسمبر ٢٠١٩ https://jurnalkonstitusi.mkri.id/index.php/jk/article/download/١٦٤١٠/pdf/٣٢٥٤

من المهم أن نفهم أن قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠ هو قرار تعددي *(قرار تعددية/قرار مجزأ/قرار عدم أغلبية واضحة)* لأن أغلبية القضاة صوتوا منقسمة. ويتضح ذلك من الجدول التالي:

جدول تشكيل تشكيل القضاة الدستوريين في القرار رقم ٩٠/-PUU XXI/٢٠٢٣

لا.	تعيين القضاة الدستوريين	القاضي الدستوري	موضع
١	يوافق القاضي على ذلك	١) أنور عثمان; ٢) جونتور حمزة; ٣) ماناهان إم بي سيتومبول	يتم تفسير منح الطلبات طالما أن شرط السن البالغ ٤٠ عاما يتم تفسيره على أنه كان / يشغل حاليا المنصب المنتخب من خلال الانتخابات العامة ، بما في ذلك انتخاب الرؤساء الإقليميين
		إيني نوربانينغسيه	يتم تفسير منح الطلبات طالما أن شرط السن البالغ ٤٠ عاما يتم تفسيره على أنه من ذوي الخبرة كحاكم يتم تحديد متطلباته من قبل المشرعين

يتم تفسير منح الطلبات طالما أن شرط السن البالغ ٤٠ عاما على أنه خبرة كرئيس إقليمي إقليمي	دانيال يوسميك ب. فويك		
إعلان أن مقدم الطلب ليس له صفة قانونية	م. سوهارتويو	آراء مختلفة	٢
رفض طلب	١) وحيد الدين آدامز؛ ٢) يوسف محمد سالدي إسراء	رأي مخالف)	
إعلان رفض الطلب	م. عريف هدايت		

ويبين هذا الجدول كيف أن الاختلافات في الرأي بين القضاة فيما يتعلق بمتطلبات السن للمرشحين للرئاسة ونائب الرئيس هي اختلافات كمية ونوعية على حد سواء، حيث يؤيد غالبية القضاة تفسيرات معينة بينما يرفض بعض القضاة الآخرين الطلب أو يعلنونه باطلا.

جدول. تشكيل القضاة بأغلبية الأصوات في القرار رقم ٩٠/-PUU XXI/٢٠٢٣

معنى المادة ١٦٩ الحرف (ف) من القانون رقم ٧ لعام ٢٠١٧				
أعضاء مجلس النواب الشعبي و / أو DPD و / أو DPRD	الوصي / العمدة	حاكم	القاضي بأغلبية الأصوات	لا
✓	✓	✓	أنور عثمان	١
✓	✓	✓	م. جونتور حمزة	٢
✓	✓	✓	ماناهان إم بي سيتومبول	٣
–	–	✓	إيني نوربانينغسيه	٤
–	–	✓	دانيال يوسميك ب. فويك	٥
٣ قضاة	**٣ قضاة**	**٥ قضاة**	**مجموع**	

المصدر : تمت المعالجة من قبل الباحث

فيما يتعلق بمعنى المادة ١٦٩ الحرف (ف) من القانون رقم ٧ لعام ٢٠١٧ ، هناك اختلافات في الرأي بين قضاة المحكمة الدستورية. يوضح الجدول كيف يفسر كل قاض أغلبية المادة فيما يتعلق بأهلية المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس الذين خدموا كحكام أو حكام / رؤساء بلديات أو أعضاء في مجلس النواب الشعبي و / أو DPD و / أو DPRD. أنور عثمان ، م. جونتور حمزة ، ماناهان عضو البرلمان سيتومبول اتفق هؤلاء القضاة الثلاثة على أن المحافظين السابقين والحكام / رؤساء البلديات وأعضاء مجلس النواب الشعبي و / أو DPD و / أو DPRD مؤهلون كمرشحين للرئاسة أو نائب الرئيس بينما يتفق هذان القاضيان على أن المحافظين السابقين مؤهلون كمرشحين للرئاسة أو نائب الرئيس. ومع ذلك ، فهم لا يوافقون على أن الوصي / العمدة السابق أو أعضاء DPR و / أو DPD و / أو DPRD يستوفون هذه المتطلبات.

لذلك، بالإشارة إلى الجدول أعلاه، يتضح أن غالبية القضاة الدستوريين في قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠ وافقوا فقط على توسيع معنى المادة ١٦٩ حرف ف من قانون الانتخابات إلى أضيق نطاق، أي طالما أن شرط السن هو ٤٠ سنة أو خبرة كمحافظ.

استنادا إلى *نسبة ديسيدندي* الواردة في القرار رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/١٤١ الفقرة [٣,١٤,١,٣] التي تنص على ما يلي:[٢٠١]

حتى لو كان هناك تفسير جديد لقاعدة المادة ١٦٩ حرف ف من القانون ٢٠١٧/٧ ، إذا لزم الأمر ، لا يزال لدى المشرعين سلطة مراجعة أو تعديل إضافي فيما يتعلق *بالمسؤول*

[٢٠١] القرار رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/١٤١

المنتخب ليتم مواءمته أو استبداله بحد أدنى للسن ليصبح مرشحا رئاسيا ومرشحا لمنصب نائب الرئيس. التعديل طبيعي بحيث لا يكون لمناصب أو مناصب الرئيس ونائب الرئيس تكافؤ كبير مع *المسؤول المنتخب* الذي سيتم مواءمته مع منصبي الرئيس ونائب الرئيس.

على الرغم من وجود تفسير جديد لقاعدة المادة ١٦٩ الحرف q من القانون رقم ٧ لعام ٢٠١٧ فيما يتعلق بمتطلبات المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس ، لا يزال لدى المشرعين (DPR والرئيس) سلطة إجراء المزيد من المراجعات أو التعديلات. ويمكن أن يشمل هذا التنقيح تعديلات تتعلق بالمناصب *الرسمية المنتخبة* التي يتم مواءمتها أو استبدالها بحد أدنى للسن ليصبحوا مرشحين للرئاسة ونائب الرئيس. ويعتبر التعديل معقولا لضمان المساواة بين مناصب أو مناصب الرئيس ونائب الرئيس بما يتناسب مع المناصب الرسمية المنتخبة. لذلك لا ينبغي أن يكون لمنصبي الرئيس ونائب الرئيس فرق كبير من حيث المتطلبات مع المناصب المنتخبة الأخرى المعترف بها على قدم المساواة.

وفقا للدكتور عرفان نور الرحمن ، إذا كنت ترغب في مراقبة الموقف السياسي للقانون القضائي ، فراجع قسم الاعتبارات القانونية في المحكمة حيث يوجد قسم فرعي حول موضوع الطلب. إذا تم فحصها بناء على القرار رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI والقرار رقم ١٤١ / PUU-XXI / ٢٠٢٣ أعلاه ، فقد فسرت المحكمة المادة ١٦٩ حرف q من قانون الانتخابات بإضافة صيغة بديلة لشرط "٤٠ (أربعين) عاما على الأقل" ، على النحو التالي: [٢٠٢]

[٢٠٢] عرفان نور راتشمان ، *السياسة القانونية القضائية كمصدر للتنمية القانونية الوطنية* ، (جاكرتا: راجاوالي بيرس ، ٢٠٢٠) ، ٣٢

1. شغلوا/يشغلون مناصب منتخبة من خلال انتخابات عامة، بما في ذلك انتخاب رؤساء المناطق؛

2. خدموا كحكام يحدد المشرعون متطلباتهم ؛ وعلاوة على ذلك، تترك المحكمة للمشرعين اختيار الصيغة البديلة.

يلاحظ المؤلف أنه من بين الولايات الدستورية الست التي هناك اعتبارات للقضاة أعلاه ، تم تضمينها في البديل الأول ، أي متغير التوصيات أو الاقتراحات ، لأن الصيغتين البديلتين أعلاه هما مجالات *السياسة القانونية* المفتوحة التي تجعل القانون يختار الخيار الأول أو الخيار الثاني. بالإضافة إلى ذلك ، وفقا للمؤلف ، في القرار هناك خصائص واتجاهات للعلامات في تطوير القوانين التي تؤدي إلى تشكيل وتحديد المواد القانونية وفقا للاحتياجات ولا تتعارض مع الدستور.

4. التنفيذ القضائي لقرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠ الدستور المتعلق بالحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس بشأن تنفيذ الانتخابات العامة على أساس نظرية التسلسل الهرمي للقواعد القانونية

في قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI المتعلق بمتابعة القرار ، هو *إضافة القرار* ، وفي هذه الحالة يمكن توجيهه إلى المشرعين أو الرئيس أو الأطراف التي لها مصلحة في متابعة القرار. لم يتم تنفيذ قرار المحكمة الدستورية في تنفيذه بالكامل من قبل *addreset* الذين لديهم مصلحة في قرار المحكمة الدستورية ، في هذه الحالة ، واحدة منها مثل مؤسسة KPU.

هناك حاجة ماسة إلى مفهوم تخطيط وبناء وتجديد النظام القانوني الوطني على أساس قرار المحكمة الدستورية لأنه بعد الإصلاح ، كان لدى بلدنا محكمة دستورية عملت في البداية *كهيئة تشريعية سلبية* ، والآن تحولت نحو *هيئة تشريعية إيجابية* . وهذا يعني أن المحكمة الدستورية كانت مكلفة في الأصل فقط بإزالة المعايير، ولكنها الآن صياغة معايير جديدة. في الواقع ، غالبا ما يحتوي قسم الاعتبارات القانونية على سياسات قانونية قضائية تحتوي على أوامر ورسائل ومحظورات وقدرات للمشرعين في سن القوانين. نظرا لإضافة الحد الأدنى لسن الرئيس ونائب الرئيس بعد قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI له آثار استثنائية على تعديل PKPU رقم ١٩ لعام ٢٠٢٣ وعملية ترشيح نائب الرئيس جبران راكا بومينغ راكا

فيما يتعلق *بالحجية المطلقة تجاه الكافة* ، هناك نوعان من الفرق بين HAN و HTN. HTN هو قانون يدرس حالة الصمت. يدرس هان البلد في حالة حركة. قرار المحكمة الدستورية، القانون، الدستور، الدولة في حالة صمت.[٢٠٣] سيتم تنفيذه من قبل HAN. لن يكون متحيزا للترشح إذا لم تكن هناك قواعد لتنفيذه. هذا هو جوهر PKPU الذي يتعلق بما إذا كان يجب أن يكون هناك دائما متابعة لقرار PKPU بحيث لا يتعين تشكيله في قانون أو يجب دائما مراجعته بموجب القانون بسبب قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI كقرار *ذاتي التنفيذ* وكقرار يحتوي على سياسة القانون القضائي. على الرغم من أن قرار المحكمة الدستورية *يتعارض* مع القانون، إلا أنه يحتاج في الواقع إلى مزيد من القواعد على المستوى الفني حتى لا يكون هناك

---

٢٠٣ القانون الإلكتروني, *الاختلافات بين القانون الدستوري والقانون الإداري للدولة*, https://www.hukumonline.com/klinik/a/perbedaan-hukum-tata-negara-dan-hukum-administrasi-negara-lt٦٢f٠e٩٩bva٩٥٥/ تم الوصول إليه في ٨ أغسطس ٢٠٢٢

عصيان وإهمال للدستور. PKPU مهم جدا ، إذا لم يكن موجودا ، فلا يمكن تنفيذ القرار هذا هو خطأ PKPU رقم ٢٣ لعام ٢٠٢٣ ، والذي لا ينظم بشكل شامل مشتقات القرار ٢٠٢٣/٩٠. لماذا التركيز فقط على الرؤساء الإقليميين الذين يشغلون مناصبهم حاليا ، لكنهم لم يبلغوا حتى ٤٠ عاما؟

من المعروف أنه قبل أيام قليلة من تسجيل المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس ، أصدرت المحكمة الدستورية القرار رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI الذي ينص بشكل أساسي على أن المادة ١٦٩ حرف q من القانون رقم ٧ لعام ٢٠١٧ بشأن الانتخابات العامة والتي تنص على ما يلي: "٤٠ (أربعين) عاما على الأقل" تتعارض مع دستور ١٩٤٥ طالما لم يتم تفسيرها على أنها "لا تقل عن ٤٠ (أربعين) عاما أو كانت / تشغل حاليا منصبا منتخبا من خلال الانتخابات العامة، بما في ذلك انتخاب رؤساء المناطق". بهذه الصيغة ، يكون جبران راكابومينغ راكا مؤهلا للترشيح لمنصب نائب الرئيس ، على الرغم من أنه لم يبلغ بعد ٤٠ (أربعين) عاما.

وفقا لمراحل الترشيح للمشاركين في الانتخابات الرئاسية ونائب الرئيس التي حددتها KPU ، فإن تسجيل أزواج المرشحين المحتملين هو ١٩ أكتوبر ٢٠٢٣ – ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٣ ، يتم تسجيل زوج المرشحين برابوو سوبيانتو وجبران راكابومينغ راكا. وفقا لتلك المرحلة ، في ١٣ نوفمبر ٢٠٢٣ ، تم تعيين برابوو سوبيانتو وجبران راكابومينغ راكا كمشاركين في الانتخابات الرئاسية ونائب الرئيس من خلال مرسوم KPU رقم ١٦٣٢ لعام ٢٠٢٣ ، جنبا إلى جنب مع أنيس باسويدان و أ. مهيمن إسكندر وكذلك جانجار برانوو وموخ. محفوظ. تم قبول تسجيل المرشحين المحتملين برابوو سوبيانتو وجبران راكابومينغ راكا على أساس لائحة KPU رقم ١٩ لعام ٢٠٢٣ بشأن ترشيح المشاركين في

انتخابات الرئيس ونائب الرئيس ، بينما كان تحديد زوج من المشاركين في الانتخابات الرئاسية ونائب الرئيس على أساس لائحة KPU رقم ٢٣ لعام ٢٠٢٣ بشأن التعديلات على لائحة KPU رقم ١٩ لعام ٢٠٢٣. وبالتالي ، فإن ترشيح جبران راكابومينغ راكا غير صالح *(onrechtmatig)* ، لأنه في وقت التسجيل لم يكن جبران راكابومينغ راكا يبلغ من العمر ٤٠ عاما ، على الرغم من أنه بناء على المادة ١٣ الفقرة (١) الحرف q من لائحة KPU رقم ١٩ لعام ٢٠٢٣ ، فإن الشرط هو "٤٠ (أربعين) عاما على الأقل"

إن إصدار مرسوم KPU رقم ١٦٣٢ لعام ٢٠٢٣ بشأن تحديد أزواج المرشحين للانتخابات العامة الرئاسية ونائب الرئيس لا يغير من بطلان *(ongeldig)* *عملية* التسجيل لجبران راكابومينغ راكا. وبالمثل ، فإن إصدار قرار KPU رقم ٣٦٠ لعام ٢٠٢٤ بشأن تحديد نتائج الانتخابات العامة لرئيس ونائب الرئيس ، وأعضاء مجلس النواب ، و DPD ، و DPRD الإقليمي ، وريجنسي / مدينة DPRD على المستوى الوطني في انتخابات ٢٠٢٤ ، لا يمكن أن يغير بطلان عملية تسجيل جبران راكابومينغ راكا.

لم تعد لائحة KPU رقم ١٩ لعام ٢٠٢٣ سارية المفعول لأنه تم تعديلها بموجب لائحة KPU رقم ٢٣ لعام ٢٠٢٣ والتي دخلت حيز التنفيذ في تاريخ إصدارها ، أي ٣ نوفمبر ٢٠٢٣. إذا كان إدراج لائحة KPU رقم ١٩ لعام ٢٠٢٣ في الاعتبار النظر في الحرف أ من قرار KPU ١٦٣٢ لعام ٢٠٢٣ من أجل استيعاب أو تبرير تسجيل جبران راكابومينغ راكا الذي قام بالتسجيل قبل إجراء تعديل على لائحة KPU رقم ١٩ لعام ٢٠٢٣ ، فلا يمكن تبرير ذلك ويصنف على أنه عيب في الإرادة *(wilsgebreek)* أو خلافا لمبدأ التحفيز في AUPB ، كقاعدة قانونية غير

مكتوبة في إدارة الحكومة. من الواضح أنه بناء على لائحة KPU رقم ١٩ لعام ٢٠٢٣ ، فإن جبران راكابومينغ راكا غير مؤهل للترشح لمنصب نائب الرئيس ، لأنه لم يبلغ من العمر ٤٠ عاما بعد.

إذا كان إدراج لائحة KPU رقم ١٩ لعام ٢٠٢٣ في الاعتبار النظر في الحرف A من قرار KPU ١٦٣٢ لعام ٢٠٢٣ ليس من أجل استيعاب أو تبرير تسجيل جبران راكابومينغ راكا ، إصدار خطاب KPU رقم ١١٤٥ / ٠٥/٢٠٢٣ / PL.٠١,٤-SD مع حث المشاركين في الانتخابات على توجيه قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI في مرحلتي الترشح للرئاسة ونائب الرئيس لعام ٢٠٢٤ ، يبدو أن المقصود من قبل رئيس KPU كحل. بالطبع ، هذا ليس حلا مبررا قانونا. وتجدر الإشارة إلى أن المحكمة الدستورية هي جهة مستقلة للسلطة القضائية، كما ورد في النظر في الحرف ب من القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٢٠ بشأن التعديل الثالث للقانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٣ بشأن المحكمة الدستورية. كجهة فاعلة في السلطة القضائية *(orgaan judicieel)* ، فإن قرار المحكمة الدستورية ليس قانونا أو لائحة (*regeling*) ، ولكنه حكم *(*حكم) على اختبار بعض القوانين أو النزاعات القانونية. لا يمكن استخدام قرار المحكمة الدستورية كمبدأ توجيهي لمراحل الترشح للرئاسة ونائب الرئيس. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن أيضا تطبيق مبدأ *الأفضلية "القانون الأعلى* يبطل اللوائح الأدنى"، بافتراض أن قرار المحكمة الدستورية هو *"القانون الأعلى"* ولائحة وحدة KPU هو *"القانون الأدنى"* بالمعنى القانوني العام والعلمي، فإن قرار المحكمة في هذه القضية، المحكمة الدستورية، هو في الواقع مؤهل كقانون، ولكن لا يمكن وصفه بأنه "قانون أعلى". القوانين واللوائح، بحيث لا يمكن إدراج قرار المحكمة الدستورية في نظام التسلسل الهرمي للقوانين واللوائح ولا يمكن تطبيق مبدأ الأفضلية. يتم تنظيم الأحكام المتعلقة بترشيح المشاركين في

انتخابات الرئيس ونائب الرئيس في لائحة KPU رقم ١٩ لعام ٢٠٢٣ بشأن ترشيح المشاركين في انتخابات الرئيس ونائب الرئيس ، والتي لا ينظمها قرار المحكمة الدستورية. لائحة KPU هذه هي لائحة قانونية (*regeling*). كقانون ولائحة، فإن القواعد الواردة فيه لها قوة ملزمة (*algemeen verbindend voorschrift*)، من وقت إصدارها حتى يتم تغييرها أو إلغاؤها من قبل الجهاز المخول بوضعها.

بناء على التحليل أعلاه ، يمكن استنتاج أن قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / PUU- XXI / ٢٠٢٣ الذي يحتوي على قاعدة جديدة (*المشرع الإيجابي*) هو *ذو حجية مطلقة تجاه الكافة* ، لكن تنفيذه يتطلب مزيدا من القواعد على المستوى الفني حتى لا يكون هناك إهمال للدستور.

ب. مراجعة السياسة الشرعية للسياسة القانونية القضائية وحدود سن الرؤساء ونواب الرئيس في قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠/٢٠٢٣/PUU-XXI.

في هذا الفصل الفرعي، سيجيب المؤلف على صياغة المشكلة الأولى، وهي كيف ترتبط مراجعة *السياسة الشرعية* لسياسة القانون القضائي بالحد الأدنى لسن الرئيس ونائب الرئيس بعد قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠/٢٠٢٣/PUU-XXI؟

الشريعة الإسلامية نفسها ، عند النظر إليها من المبادئ القانونية ، لديها بالتأكيد طريقة يجب اتباعها حتى تصبح إرشادا. تنقسم الشريعة الإسلامية التي يمكن استخدامها كحجة إلى ٢ ، أي

تلك التي يتفق عليها غالبية العلماء *(المتفق)* ، وهناك أيضا تلك التي لا تزال محل خلاف (*مختالف*).[٢٠٤] تشمل الأسس التي اتفق عليها غالبية العلماء القرآن والحديث والإجماع والقياس.[٢٠٥] وفي الوقت نفسه ، فإن أولئك الذين يختلفون مع العلماء هم: الاستيحسان ، المصلحة ، سيارو مان قبلة إلخ. [٢٠٦] وفقا لمحمد إقبال ، فإن سياسة سياريه لها قيمة إسلامية إذا استوفت المعايير التالية: [٢٠٧]

1. وفقا للشريعة الإسلامية ولا تتعارض معها ، أي المطابقة في ناش
2. تؤكد القاعدة المساواة في نظر القانون والحكومة. يؤكد مبدأ *'المسوح* " أنه لا أحد يشعر بأنه متفوق على الآخرين ولا يمكنه فرض إرادته على الآخرين.
3. لا تعطي عبئا مفرطا أثناء تنفيذه. (المبدأ *أدم الحراج)*
4. تشجيع خلق العدالة في المجتمع. (مبدأ آل –*يكون)*
5. تحقيق الفوائد وتجنب الخسائر. (المبدأ *المصلحة)*

بناء على التفسير أعلاه ، يمكن فحص المفهوم على النحو التالي:

الجدول : خريطة مفهوم سياسة سياريه

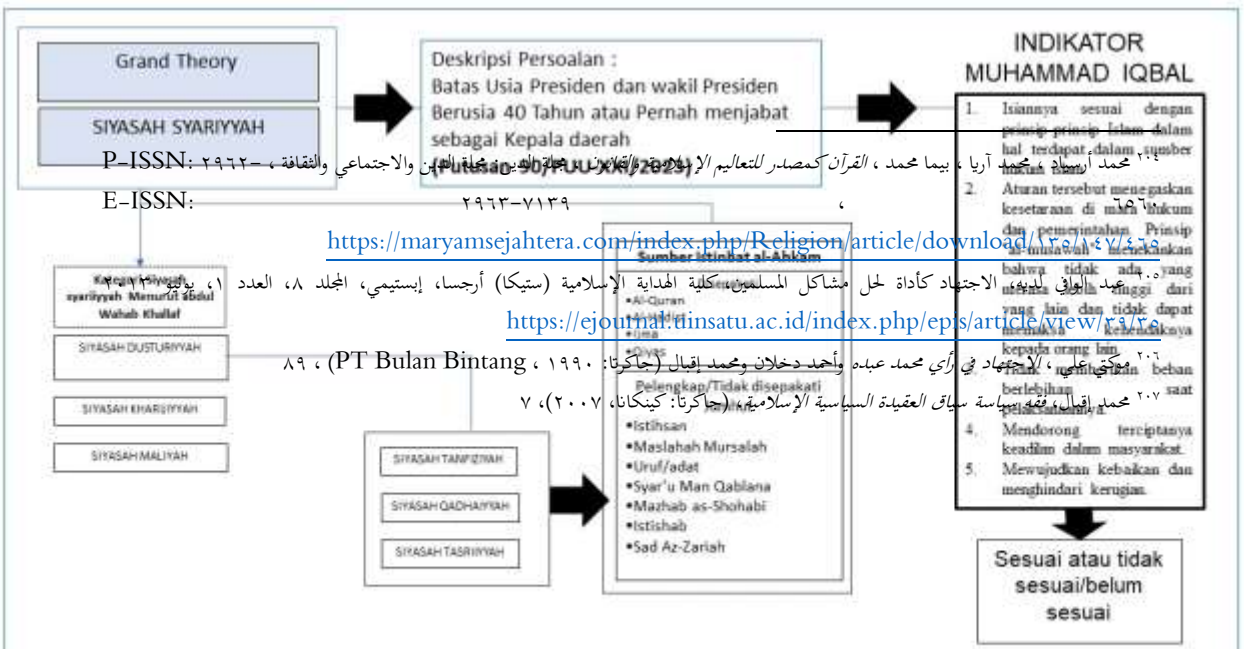

P-ISSN: ٢٩٦٢-
E-ISSN: ٢٩٦٣-٧١٣٩

(Putusan-90/PUU-XVII/2019)

https://maryamsejahtera.com/index.php/Religion/article/download/٠٣٥١٠٤٧٤٠٩

https://ejournal.uinsatu.ac.id/index.php/epis/article/view/٢٤٦٥

[٢٠٤] محمد أرشاد ، محمد آريا ، بيما محمد ، *القرآن كمصدر للتعاليم الإسلامية* ، مجلة [illegible] والاجتماعي والثقافة ، ١٩٦٢ ، ٢٩٦٣-٧١٣٩ ، ١٩٦٢.

[٢٠٥] عبد الوافي لديه ، الاجتهاد كأداة لحل مشاكل المسلمين ، كلية الهداية الإسلامية (ستيكا) أرجسا ، إيستيمي ، المجلد ٨ ، العدد ١ ، يونيو ٢٠١٩ ، ٩٦.

[٢٠٦] مكتي علي ، *الاجتهاد في رأي محمد عبده وأحمد دحلان ومحمد إقبال* (جاكرتا : PT Bulan Bintang ، ١٩٩٠) ، ٨٩.

[٢٠٧] محمد إقبال ، *فقه سياسة سياق العقيدة السياسية الإسلامية* ، (جاكرتا : كينكانا ، ٢٠٠٧) ، ٧

المصدر : تمت المعالجة من قبل الباحث

فيما يلي تحليل المؤلف لسياسة القانون القضائي للحد الأدنى لسن المرشح لمنصب نائب الرئيس الذي يبلغ من العمر ٤٠ (أربعين) عاما أو شغل منصب رئيس إقليمي كما فسرته المحكمة الدستورية بناء على معايير الشريعة وفقا لمحمد إقبال على النحو التالي:[٢٠٨]

[٢٠٨] محمد إقبال، *فقه سياسة سياق العقيدة السياسية الإسلامية*، (جاكرتا: كينكانا، ٢٠٠٧)، ٧

1 . تطبيق مشروع الشريعة الإسلامية المتعلق بالحد الأدنى لسن الرئيس ونائب الرئيس بعد القرار رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠

لمعرفة ما إذا كانت الحالة متوافقة مع الشريعة الإسلامية أم لا ، من الضروري الانتباه إلى بعدين رئيسيين في إعلان القانون ، الأول هو القرآن والثاني هو السنة نصا وكتابيا.[٢٠٩] لذلك ، بناء على تدقيق المؤلف ، من المهم ملاحظة ٢ (اثنين) من الأسئلة الأساسية التي يجب الإجابة عليها قبل استنتاج ما إذا كان **الحد الأدنى لسن الرئيس ونائب الرئيس هو ٤٠ عاما أو شغل منصب رئيس إقليمي** وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.[٢١٠] *أولا* ، وفقا للوجهة نظر إسلامية، ما هي متطلبات السن لتصبح زعيما لبلد ما؟ ثانيا، وفقا للرأي الإسلامي، هل معنى اشتراط أن يكون عمر الرئيس ٤٠ عاما أو كان رئيسا إقليميا مخالفا لمصدر الشريعة الإسلامية؟ وفقا للإمام الغزالي ، فإن أحد المتطلبات الرئيسية للخليفة أو رئيس الدولة هو مرحلة البلوغ أو البلوغ. [٢١١] وفي الوقت نفسه ، أوضح يوسف موسى متطلبات الإمام وفقا لعلماء مختلفين مثل ابن حسن الجويني ، والكمال بن أبي سياريف ، والكمال بن الإنسان ، والإيجي ، والبكيلاني ، وابن خلدون. اتفقوا على أن أحد متطلبات أن تصبح

---

[٢٠٩] "Istinbath" مشتق من كلمة "nabath" (الماء الذي يتدفق أولا من مصدر يتم حفره). لذلك ، وفقا للغة ، فإن معنى "الاستنباث" هو مرادف الاجتهاد ، وهو "إخراج شيء من المخبأ". عبد الوافي لديه، *الاجتهاد كأداة لحل المشكلات للمسلمين، كلية الهداية الإسلامية (ستيكا) أرجسا*، مجلة إيستيمي، المجلد ٨، العدد ١، يونيو ٢٠١٣ https://ejournal.uinsatu.ac.id/index.php/epis/article/view/٣٩/٣٥

[٢١٠] نور صانعة، عبد الله منير، *المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية القرآن* الكونية منظور: مجلة علوم القرآن والتفسير E-ISSN: ٢٧٤٦-٩٠٤٢ المجلد ٣، العدد ٢ ديسمبر ٢٠٢٢ https://jurnal.stain-madina.ac.id/index.php/alkauniyah/article/download/٨١٥/١٠٧٧/ P-ISSN: ٢٧٤٦-٩٠٥٠

[٢١١] وفقا للإمام الغزالي متطلبات الخليفة أو رئيس الدولة هي ١). مرحلة البلوغ أو البلوغ (٢) الدماغ السليم. (٣) الحرية وليس العبودية؛ (٤) الرجال؛ (٥) أحفاد قريش. (٦) السمع والرؤية الصحية. (٧) القوة الحقيقية. (٨) هداية. (٩) العلوم؛ و (١٠) حياة نظيفة مع القدرة على السيطرة على النفس ، وليس القيام بأشياء محرمة وحقيرة (وراء). ووفقا للغزالي، فإن شرط القدرة على أداء الاجتهاد وإعطاء الفتاوى في مجال الشريعة ليس من السمات التي يجب أن يتمتع بها رئيس الدولة. انظر، سامسودين، *تحليل رأي الغزالي حول معايير القادة في الإسلام، قسم جناية سياسة، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية الحكومية، واليسونجو سيمارانج*، ٢٠١٦ ، ٧ https://eprints.walisongo.ac.id/id/eprint/٥٦٩٩/١/٠٩٢٢١١٠٣٥.pdf

إماما (قائدا) هو البلوغ / الخلف ، مما يعني أنهم بلغوا سن الرشد وأنهم قادرون على القيام بمسؤولياتهم. [٢١٢]

وفقا للوجهة الإسلامية ، هل معنى اشتراط أن يكون عمر الرئيس ٤٠ عاما أو كان رئيسا إقليميا يتعارض مع مصدر الشريعة الإسلامية؟ في الأساس ، في القرآن أو الحديث ، لم تكن هناك آية واحدة تناقش نصيا كم عمر الرئيس ونائب الرئيس.[٢١٣] في هذا الصدد ، هناك العديد من العلماء الذين يقولون إن شرط القائد في بلد إسلامي هو النضج (*سن البلوغ*).[٢١٤] يعتبر الإسلام أن النضج لا يعني فقط العمر الجسدي ، ولكن أيضا النضج في الفكر والأخلاق والخبرة.[٢١٥] يعتبر سن ٤٠ في العديد من التقاليد سن النضج الكامل.[٢١٦] تلقى العديد من الأنبياء ، بما في ذلك النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) ، الوحي في سن ٤٠ تقريبا ، مما يدل على أهمية هذا العصر في بلوغ الحكمة والنضج. يعترف الإسلام بوجود الاجتهاد ، وهو محاولة من قبل العلماء والقضاة لتفسير القانون على أساس المبادئ الأساسية للشريعة للتعامل مع المواقف التي لا يتم تنظيمها مباشرة في الناش (نص القرآن والحديث).[٢١٧] في سياق القانون الوضعي الحديث، يمكن للمحكمة الدستورية استخدام هذه المبادئ

---

[٢١٢] أحمد جزولي ، *فقيه سياسة* ، (باندونغ ، سونان جونونج جاتي بيرس ، ٢٠١٣) ، ٤٠

[٢١٣] مراح بوتيه ، جوس *زعيم حول قرار المحكمة الدستورية: في الشريعة الإسلامية لا يوجد حد عمري للقادة* ، https://m.harianmerahputih.id/baca-١٣٢٨٣-gus-zaim-soal-putusan-mk-dalam-syariat-islam-tidak-ada-batas-usia-bagi-pemimpin فحصه في ١٩ أكتوبر ٢٠٢٣

[٢١٤] NU Online ، *ثلاث علامات لطفل يقال إنه سن البلوغ ثلاث علامات لطفل يقال إنه سن البلوغ* ، https://www.nu.or.id/syariah/tiga-tanda-seorang-anak-dikatakan-baligh-ZOGmU ، تم الوصول إليه في ٢٥ أغسطس ٢٠٢٧

[٢١٥] خ. التفسير: الحد الأدنى للسن ٤٠ عاما وفقا لتعليمات القرآن ، https://pwmjateng.com/kh-tafsir-batas-usia-٤٠-tahun-sudah-sesuai-petunjuk-al-quran/ تم الوصول إليه في ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٣

[٢١٦] NU Online ، ما هو الخطأ في سن ٤٠؟ https://nu.or.id/tasawuf-akhlak/ada-apa-di-usia-٤٠-tahun-tfZMe

[٢١٧] موكتي علي، *الاجتهاد في آراء محمد عبده* وأحمد دحلان ومحمد إقبال (جاكرتا: ١٩٩٠ ،PT Bulan Bintang)، ٩٢

لتفسير القانون مع مراعاة الصالح العام ومنع الضرر (المفتاحة).[٢١٨] بناء على QS. أنيسة الآية ٥٨ :

إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا

في الواقع ، يخبرك الله أن تنقل التفويض إلى أولئك الذين يحق لهم الحصول عليه ، وإذا قمت بإنشاء قانون بين الناس ، فعليك أن تضعه بعدل. في الواقع ، الله هو الأفضل ليعلمك. حقا ، الله هو السامع ، السامع. [٢١٩]

تشرح الآية أهمية إعطاء تفويض لخبرائها ، في هذه الحالة للأشخاص الذين يحق لهم الحصول عليها. يمكن أيضا تفسير كلمة خبير في اللغة على أنها شخص مختص في جميع الأمور في مجاله. على الرغم من عدم وجود ضمان بأن الرئيس الإقليمي هو شخص مختص ، ولكن بالإشارة إلى الافتراض

---

[٢١٨] راديان سلمان، *المبادئ الدستورية والتفسير الدستوري والأسباب الكامنة وراء قرار المحكمة الدستورية*، https://pusdik.mkri.id/materi/materi_٣٠٥_٧.%٢٠Materi%٢٠Radian%٢٠Salman%٢٠(المبادئ٪٢٠دستوري,٪١٢٠ لتفسير٪٢٠القرار٪٢٠MK_Radian_acara٪٢٠APHAMK).pdf

[٢١٩] أحد نزول الأبعون في هذه الآية كما هو مقتبس من ابن قصير. في حديث الحسن عن السامرة ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "أ اللاعبة، و "الخيان"

نقل التفويض لأولئك الذين يؤمنون بك ، ولا تخون أولئك الذين يخونك. حديث رواه الإمام أحمد وجميع أصحاب كتاب سنن. يشمل معنى هذا الحديث بشكل عام جميع أنواع الولايات المطلوبة للبشر لنقلها. تتعلق الولاية من بين أمور أخرى بحقوق الله سبحانه وتعالى على عباده ، مثل الصلاة والزكاة والصيام والكفارات وجميع أنواع النذور وما إلى ذلك التي عهد بها إلى شخص ولا يراها أي خادم. كما يشمل الحقوق التي تخص عباد الله بعضهم على البعض الآخر ، مثل جميع الأوكلات وغيرهم ممن هم موضوع التكليف دون أي دليل يشير إلى ذلك . لذلك أمر الله سبحانه وتعالى أن يتم ذلك لأولئك الذين يحق لهم الحصول عليه. من لم يفعل هذا في العالم ، فسوف يحاكم لاحقا يوم القيامة ويعاقب عليه. انظر نسخة *تفسير ابن قصير على الإنترنت*، http://www.ibnukatsironline.com/٢٠١٥/٠٥/tafsir-surat-nisa-ayat-٥٨.html تم الوصول إليه في ٢٦ مايو ٢٠٢٤

أعلاه ، يمكن تفسير أن الرئيس الإقليمي لديه خبرة ناضجة بحيث يتم تضمين الافتراض في فئة الخبراء. بالإضافة إلى ذلك ، تم ذكر فضيلة الشباب ليكون قائدا شابا في القرآن:

نَّحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا۟ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى [٢٢٠]

وانطلاقا من هذه الآية، أكد الإمام ابن الكاستر في شرحه أن الشباب هم دائما الطليعة في الكفاح من أجل الحق ومحاربة الباطل. من الواضح أنه بالإضافة إلى الشبان السبعة في أشاب كهفي، سيطر الشباب أيضا على الصحابة أثناء النضال من أجل دعوة النبي. [٢٢١] على العكس من ذلك ، سيطر شيوخ قبيلة قريش على معارضي تعاليم النبي محمد. [٢٢٢] المتعلقة بسن ٤٠ عاما وفقا لتحليل المؤلف ، فإن القاعدة تتوافق مع كلام الله سبحانه وتعالى على النحو التالي:

وَوَصَّيْنَا الْاِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ اِحْسَانًاۗ حَمَلَتْهُ اُمُّه كُرْهًا وَّوَضَعَتْهُ كُرْهًاۗ وَحَمْلُه وَفِصٰلُه ثَلٰثُوْنَ شَهْرًاۗ حَتّٰٓى اِذَا بَلَغَ اَشُدَّه وَبَلَغَ اَرْبَعِيْنَ سَنَةً ۙ قَالَ رَبِّ اَوْزِعْنِيْٓ اَنْ اَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِيْٓ اَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلٰى وَالِدَيَّ وَاَنْ اَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضٰىهُ وَاَصْلِحْ لِيْ فِيْ ذُرِّيَّتِيْۗ اِنِّيْ تُبْتُ اِلَيْكَ وَاِنِّيْ مِنَ الْمُسْلِمِيْنَ

---

[٢٢٠] ثواني جنوب سولاويزي ، *خطبة الجمعة على تعهد الشباب ، توقظ روح الوحدة* https://www.detik.com/sulsel/berita/d-٧٠٠٣٠٨٢/khutbah-jumat-tentang-sumpah-pemuda-bangkitkan-jiwa-persatuan. تم الوصول إليه في ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٣.

[٢٢١] NU Online ، *دور الشباب للأمة وفقا للإسلام* https://islam.nu.or.id/sirah-nabawiyah/peran-pemuda-bagi-bangsa-menurut-islam-y٤sZr الوصول إليه في ١٦ أغسطس ٢٠٢٢

[٢٢٢] (ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، [٢٠٠٠]، المجلد التاسع، ص ١٠٩).

وفقا لجلال الدين المحلي وجلال الدين السيوثي في تعليقهما ، فإن بداية نضج تفكير الشخص ونضجه العاطفي تحدث في سن ٣٠ أو ٣٣ عاما. وفي الوقت نفسه ، تقع ذروة النضج البشري في سن ٤٠ عاما.

وَعَاشَ حَتَّى "إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ" هُوَ كَمَال قُوَّته وَعَقْله وَرَأْيه أَقَلّه ثَلَاث وَثَلَاثُونَ سَنَة أَوْ ثَلَاثُونَ "وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَة" أَيْ تَمَامهَا وَهُوَ أَكْثَر الْأَشُدّ

استنادا إلى تفسير أحكام السياسة من خلال آراء الشيخ جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوثي في تفسيرهما يسلط الضوء على أهمية سن ٣٠ أو ٣٣ عاما كبداية لتفكير الشخص ونضجه العاطفي ، بينما يذكر أن ذروة النضج البشري تحدث في سن ٤٠ عاما. يوضح هذا المبدأ أنه في هذا العمر ، وصل الشخص إلى مستوى كاف من النضج لتحمل مسؤولية كبيرة ، بما في ذلك في سياق القيادة السياسية. عند النظر في الحد الأدنى لسن ٤٠ عاما للمرشح لمنصب الرئيس أو نائب الرئيس ، يمكن اعتبار هذا الرأي أساسا أن العمر يمثل المستوى المناسب من النضج لقيادة بلد. وفقا لإليزابيث ب. هيرلوش ، تنقسم مرحلة البلوغ إلى ثلاثة أجزاء ، مرحلة البلوغ المبكر ، والبلوغ المتوسط ، والبلوغ المتقدم ، وتذكر أن الحد الفاصل بين مرحلة البلوغ المبكر والبلوغ المتوسط هو في سن ٤٠ عاما. في منتصف مرحلة البلوغ ، من ٤٠ إلى ٦٠ عاما ، يكون اهتمام الشخص بالقضايا الدينية أكبر من أي وقت مضى والذي يعتمد على الاحتياجات الشخصية والاجتماعية.[٢٢٣]

[٢٢٣] مدرسة الفتاح الإسلامية العالمية الداخلية ، ٤٠ عاما من منظور القرآن ، https://alfattah.sch.id/umur-٤٠-tahun-dalam-perspektif-al-quran/ تم الوصول إليه في ١٥ يناير ٢٠٢٣

وفقا لرئيس PW المحمدية جاوة الوسطى ، الدكتور KH. تفسير ، M.Ag ، الآراء المتعلقة بالحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس على النحو المنصوص عليه في القانون رقم ٧ لعام ٢٠١٧ هو ٤٠ عاما. وفقا لوجهة نظره ، لا ترتبط القيادة فقط بعمر الشخص ، ولكن بالنضج الذي يتمتع به. ووفقا له ، لا يمكن دائما قياس النضج بدقة من خلال الأرقام العمرية. خ. يدعم تفسير حجته بالإشارة إلى القرآن، وخاصة سورة الأحقاف الآية ١٥، التي تنص على أن النضج البشري معترف به في سن ٤٠. وأعطى أمثلة على شخصيات شابة مثل «كتائب حزب الله». أحمد دحلان، الذي كان في شبابه، تحت سن ٤٠ عاما عندما بدأ النضال من أجل تأسيس المنظمة المحمدية. من وجهة نظر الدكتور KH. M.Ag تفسير أن النضج والقدرة على القيادة لا يتماشيان دائما مع عمر الشخص.[٢٢٤]

بناء على التفسير أعلاه ، يمكن الاستنتاج أن الحد الأدنى للسن لا يتوافق فقط مع القانون الحالي ، ولكن أيضا يتماشى مع الرأي القائل بأنه في هذا العمر ، وصل الشخص إلى ذروة النضج للقيام بمهام كبيرة مثل قيادة بلد. في سياق اختيار القائد ، تصبح المعرفة والخبرة المكتسبة طوال الحياة ، إلى جانب التفكير المذكور والنضج العاطفي ، معايير مهمة لتقييم جدارة الشخص لقيادة بلد ما. وهكذا، يمكن اعتبار اختيار الحد الأدنى لسن ٤٠ عاما للمرشحين للرئاسة أو نائب الرئيس جهدا لضمان حصول القادة المنتخبين على المؤهلات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتهم على النحو السليم. يمكن أن تكون تجربة كونك حاكما أو رئيسا إقليميا مؤشرا على أن المرء قد تم اختباره في القيادة

[٢٢٤] خ. التفسير: الحد الأدنى للسن ٤٠ عاما وفقا لتعليمات القرآن ، https://pwmjateng.com/kh-tafsir-batas-usia-٤٠-tahun-sudah-sesuai-petunjuk-al-quran/ تم الوصول إليه في ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٣

وصنع القرار وحل النزاعات على المستوى المحلي. إذا كان الشخص قد أدار منطقة بشكل جيد ، فهذا يشير ضمنيا إلى أنه مؤهل لتحمل مسؤوليات أكبر مثل أن يكون رئيسا أو نائبا للرئيس.

ويقال في الحديث أيضا أنه يتعلق بفضل الشباب كقادة لأنهم في حالة طوارئ كما في الحديث الذي رواه ابن ماجه:

عَنْ أَبِي سَعِيْدٍ سَعْدِ بْنِ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ قَالَ: «لاَ ضَرَرَ وَلاَ ضِرَارَ» حَدِيْثٌ حَسَنٌ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُمَا مُسْنَدًا، وَرَوَاهُ مَالِكٌ فِي المؤَطَّأِ مُرْسَلاً عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيْهِ عَنِ النَّبِيِّ فَأَسْقَطَ أَبَا سَعِيْدٍ، وَلَهُ طُرُقٌ يُقَوِّي بَعْضُهَا بَعْضًا. [٢٢٥]

في أحاديث أخرى ، يوضح أيضا أن بعض صفات القادة الشباب ذوي الجودة هي كما يلي:

عَنِ ابْنِ مَسْعُوْدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا نَغْزُوْ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ شَبَابٌ [٢٢٦]

ثم هناك أيضا الحديث الذي رواه الإمام أحمد

---

[٢٢٥] ابن ماجه رقم ٢٣٤٠; الدرقوثني رقم ٤٥٤٠ ، بالإضافة إلى كليهما مع سند له ، ورواه مالك أيضا في المشروطة رقم ٣١ في مرسل عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم دون ذكر أبي سعيد ، ولكن له طرق عديدة في الرواية تصدق بعضها البعض) [هذا الحديث موثق من قبل الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ، رقم ٢٥٠]

[٢٢٦] الإمام أحمد (٣٩٠/١ ، ٤٣٢) .

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ شَبَابٌ مِنَ الْأَنْصَارِ سَبْعِينَ رَجُلًا يُقَالُ لَهُمْ الْقُرَّاءُ يَكُونُونَ فِي الْمَسْجِدِ فَإِذَا أَمْسَوْا انْتَحَوْا نَاحِيَةً مِنَ الْمَدِينَةِ، فَيَتَدَارَسُونَ وَيُصَلُّونَ يَحْسِبُ أَهْلُوهُمْ أَنَّهُمْ فِي الْمَسْجِدِ، وَيَحْسِبُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ أَنَّهُمْ فِي أَهْلِيهِمْ، حَتَّى إِذَا كَانُوا فِي وَجْهِ الصُّبْحِ اسْتَعْذَبُوا مِنَ الْمَاءِ، وَاحْتَطَبُوا مِنَ الْحَطَبِ، فَجَاءُوا بِهِ فَأَسْنَدُوهُ إِلَى حُجْرَةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَبَعَثَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمِيعًا، فَأُصِيبُوا يَوْمَ بِئْرِ مَعُونَةَ، فَدَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى قَتَلَتِهِمْ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا فِي صَلَاةِ الْغَدَاةِ [٢٢٧]

هذه الأحاديث ، عندما ترتبط ب"*استينبة الأحكام* " (القرار القانوني) المتعلقة بالحد الأدنى لسن الرئيس ونائب الرئيس اللذين يبلغان من العمر ٤٠ عاما أو شغلا منصب رؤساء إقليميين ، تقدم العديد من الآراء ذات الصلة:

يؤكد الحديث الأول على مبدأ أنه لا يجوز إلحاق الأذى (الخسارة) بشخص ما ، سواء كان ذلك عن قصد أو عن غير قصد. من هذا ، يمكن الاستنتاج أن تحديد الحد الأدنى لسن الرئيس ونائب الرئيس بهدف تجنب الإضرار بالدولة أمر مسموح به في الإسلام ، طالما أن القرار يستند إلى دراسة متأنية.

ويذكر الحديث الثاني أن الشباب قاتلوا مع النبي رغم صغرهم. وهذا يدل على أنه في الإسلام، يتم إعطاء الشباب الفرص والمسؤوليات في مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك شؤون الدولة.

---

[٢٢٧] الإمام أحمد (٣/٢٣٥) .

لذلك ، فإن وضع حد معين للسن ليصبح رئيسا أو نائبا للرئيس لا يتعارض مع المبادئ الإسلامية إذا كان يهدف إلى توفير الفرص للشباب المحتملين والمؤهلين.

الحديث الثالث يحكي عن شباب الأنصار الذين يشاركون بنشاط في الأنشطة الاجتماعية والدينية ، مثل التعلم وإقامة الصلاة. وهذا يدل على أن الشباب لديهم القدرة والقدرة على المساهمة بشكل إيجابي في تنمية البلاد. وبالتالي ، فإن تحديد الحد الأدنى لسن الرئيس أو نائب الرئيس الذي يسمح للشباب بتحقيق هذا المنصب ، يمكن فهمه على أنه جهد للاستفادة من إمكانات جيل الشباب في النهوض بالبلاد. بالرجوع إلى هذه الأحاديث ، يمكن استنتاج أن تحديد الحد الأدنى لسن الرئيس ونائب الرئيس الذي يأخذ في الاعتبار مؤهلات وإمكانات الشباب لا يتعارض مع المبادئ الإسلامية. على العكس من ذلك ، يمكن فهمه على أنه خطوة تتماشى مع روح توفير الفرص للشباب المؤهلين للعب دور نشط في تنمية البلاد.

2 . تطبيق مبدأ *المساواة* على الحد الأدنى لسن الرئيس ونائب الرئيس بعد القرار رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠

من حيث المبدأ ، يؤكد مبدأ *المساواة* في الإسلام على المساواة وعدم التمييز أمام القانون والحكومة. وفي سياق الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس، يجب إجراء تقييم دقيق لتحديد حد معين للسن أو المتطلبات الأخرى التي تحد من الوصول إلى أعلى منصب في البلد حتى لا تتعارض مع مبدأ *المساواة*. المساواة تعني أن كل فرد في المجتمع متساو أمام القانون في الحقوق

والواجبات والحريات والمسؤوليات. لذلك لا يوجد فرق في هذه الحالة لمجرد الاختلافات في العرق ، والنسب ، واللغة ، ولون البشرة ، والمعتقدات (العقيدة) ، والمسؤولين الكبار أو المنخفضين ، كل ذلك. [٢٢٨]

يمكن اعتبار وضع حد معين للسن كشرط لتصبح مرشحا للرئاسة أو نائب الرئيس ، أو متطلبات أخرى مثل الخبرة كرئيس إقليمي ، شكلا من أشكال المنفعة للشعب. وذلك لأن مبدأ *"المساواة"* يؤكد أن جميع البشر لديهم نفس الحق في اختيار القادة وانتخابهم كقادة، بما في ذلك في الحكومة بغض النظر عن العمر أو الخلفية أو الوضع الاجتماعي.

في سياق تحديد سن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس وشرط الخبرة كرئيس إقليمي في الإسلام ، من المهم النظر إليه من وجهة نظر مبدأ *المساواة* ، الذي يؤكد على المساواة أمام القانون والحكومة. ويمكن النظر إلى هذه المتطلبات، مثل الحد الأدنى للسن البالغ ٤٠ عاما أو الخبرة كرئيس إقليمي، على أنها خطوات تتوافق مع المبادئ الإسلامية التي تعزز جودة القيادة المثلى والصالح العام. يمكن اعتبار وضع حدود عمرية معينة أو متطلبات خبرة جهدا لضمان تمتع القادة الطموحين بالنضج والفهم والمهارات اللازمة لإدارة البلاد بفعالية. وفي هذا السياق، لا يتعارض *مبدأ "المسوح"* مع هذه القيود، لأن كل مرشح يمنح فرصة متساوية لاستيفاء المعايير المحددة.

---

[٢٢٨] محمد سليم العوة، *في النظام السياسي للدولة الإسلامية* (القاهرة: دار السروق، ١٩٨٩م/١٣١٠م)، ص٢٢٦.

وعلاوة على ذلك، يمكن النظر إلى القيود العمرية أو متطلبات الخبرة للرؤساء الإقليميين على أنها تدابير تقدمية مصممة لتحقيق أهداف محددة، مثل الاستقرار السياسي، والخبرة الكافية في الحكم، ونضج القيادة. في الإسلام، يؤكد مبدأ مقاصد الشريعة على أهمية تحقيق الفوائد والعدالة في حكم الدولة. لذلك ، يمكن فهم هذه المتطلبات كجزء من الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف التي تتوافق مع المبادئ الإسلامية.

وفقا للشريعة الإسلامية ، فإن شغل منصب عام ليس حقا للفرد ، ولكنه التزام عليه من الدولة. المناصب العامة في الدولة ليست حقوقا فردية ، لأنه إذا كانت حقا ، فإن طلب منصب أو سلطة ليس سبب عرقلة الشخص لطلب المنصب. ملء المنصب هو التزام تجاه الدولة. لذلك ، يجب على الحكومة ، سواء رئيس الدولة أو جميع مسؤوليها ، اختيار الشخص الأنسب والأنسب لكل وظيفة حكومية.

يدرك الإسلام ذروة المساواة في شغل المناصب العامة. لقد طبقه الإسلام بالقيمة الحقيقية في الأيام الأولى. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك عندما أعطى النبي مناصب القائد والحاكم ومناصب استراتيجية أخرى للعديد من العبيد المحررين مثل زيد وأسامة بعد ذلك حيث عينه النبي محمد قائدا للجيش الإسلامي الذي كان يستعد لمحاربة الرومان ، لكن النبي توفي قبل رحيل الجيش. ثم واصل أبو بكر أوامر النبي وما زال يعطي منصب القائد لأسامة بن زيد الذي كان في ذلك الوقت لا يزال شابا.

شعر بعض الصحابة أنه من الصعب على أسامة أن يشغل منصب القائد ، وأعرب عن اختلافه مع قائد الجيش ، لكن أبو بكر أجاب: *" والله لن أنزع العلم الذي ربطه* النبي".[٢٢٩]

وبالتالي، فإن الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس وكذلك شرط الخبرة كرئيس إقليمي لا يتعارض بطبيعته مع مبدأ المساواة لأنه ينطبق على جميع الناس. بدلا من ذلك ، يمكن اعتبارها تدابير وضعت لضمان الصفات القيادية العادلة والمثلى للمصلحة العامة ، وفقا لمبادئ العدالة والمنفعة في الإسلام.

3 . تطبيق مبدأ *آدم الحراج* على الحد الأدنى لسن الرئيس ونائب الرئيس بعد القرار رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠

مبدأ *آدم الحراج* مبدأ لا ينبغي أن يسبب صعوبات في المسألة . *الحراج* نفسه له معنى *الظيق / الديق* الذي يعني الضيق أو الضيق أو الحزن أو الصعوبة أو الصعوبة.[٢٣٠] إن مبدأ آدم *الحراج* في الشريعة الإسلامية يعني أنه في الشريعة الإسلامية لا يوجد ولا ينبغي أن يكون هناك واجب أو مسؤولية تتجاوز القدرة أو تكون ثقيلة جدا على البشر لتحملها.[٢٣١] لأن هذا يتوافق مع

[٢٢٩] محمد علي الهاسيمي المجتمع *المسلم من منظور القرآن والسنة* ، ٢٦

[٢٣١] يودسمان، *مبادئ ومبادئ الشريعة الإسلامية*، المجلد ١١ يوليو ٢٠١٤، ISSN: ١٨٥٨-١٠٩٩ https://media.neliti.com/media/publications/٥٥٩٨٥٤-prinsip-prinsip-dan-kaidah-kaidah-hukum-٤٢٣٦٩٢d٦.pdf

روح القضاء على الصعوبات / الآلام / الصعوبات ('adamul haraj). كما يقول الله سبحانه وتعالى: [٢٣٢]

وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ" *(سورة الحج الآية ٧٨)*. [٢٣٣]

وفيما يتعلق بمبدأ الحراج الذي يعتبر أساسيا للقضاء على الصعوبات، يمكن تفسير أن القواعد أو المتطلبات المفروضة في نظام سياسي وقانوني يجب أن تكون متاحة والوفاء بها من قبل البشر وفقا لقدراتهم وقدراتهم ولا ينبغي جعلها صعبة. لذلك ، في تنفيذها ، يجب إعطاء تفويض أو مسؤولية في قيادة الدولة السهولة والمرونة (التصميمه والخصاح) للبشر ، من أجل قبول أحكام القانون بقدراتهم.[٢٣٤] كما هو موضح في سورة البقرة الآية ٢٨٦ التي تقرأ:

لَا يُكَلِّفُ اللّٰهُ نَفْسًا اِلَّا وُسْعَهَاۗ

بناء على الآية أعلاه عند الإشارة إليها في مسابقة الحد الأدنى للسن للرئيس ، يمكن تطبيق مبدأ الحراج من خلال توفير الفرص للأفراد الذين يستوفون متطلبات السن لشغل المنصب على الرغم من أنهم لم يبلغوا ٤٠ عاما بعد لأن أهم شيء هو وفقا لقدراتهم وخبراتهم ومؤهلاتهم. لذلك ، إذا كان هناك حد معين للسن ، فيجب أن يتماشى مع مبدأ القدرة التي يمتلكها الفرد.

---

[٢٣٢] NU Online ، عقد الإيجار في منطق الفقه https://nu.or.id/syariah/akad-leasing-dalam-logika-fiqih-muamalah-١٠Z٠N

[٢٣٣] س الحاج الآية ٧٨

[٢٣٤] نورتشوليس ، *مبادئ الشريعة في حل النزاعات الاقتصادية الشرعية في المحاكم الدينية ، الشركة:* مجلة الكتلة الاقتصادية الشرعية المجلد ٤ العدد ١ ، يونيو ٢٠٢١ e-ISSN ٢٦٢١-٦٠٥١ p-ISSN ٢٦٥٤-٣٩٢٣ https://journal.uir.ac.id/index.php/syarikat/article/download/٨٤٧١/٣٨٢٠/٢٩٢٤٢

وقال السياسي إن قدرة الإنسان قانون قانوني مطلق في قبول أحكام الشريعة.[٢٣٥] الأحكام القانونية التي ليست في متناول القدرة البشرية ترى هذا المبدأ. نقلا عن قواعد أشول الفقه: [٢٣٦]

ما لا يدرك كله لا يترك كله

وأوضح مارسودي أنه إذا لم تكن الدولة قادرة على حل المشاكل الوطنية القائمة ، فلا ينبغي هدم البلاد ، ولكن الاستمرار في تحسينها حتى تصبح جيدة ويمكنها حل المشاكل. [٢٣٧]

الرَّخَصُ لَا تُنَا طُ بِالْمَعَاصِي " . [٢٣٨]

يعد مبدأ *"آدم الحراج"* في الشريعة الإسلامية من المبادئ المهمة التي تؤكد أن دين الإسلام لا يثقل كاهل الإنسان بما يتجاوز حدود قدرته. وهذا يعني أنه عند وضع القوانين أو الالتزامات ، يأخذ الإسلام في الاعتبار قدرة الأفراد على الوفاء بتلك الالتزامات. وهذا يعكس موقفا حكيما وعادلا في معاملة شعبه.

إذا تم تحليلها بناء على القواعد الموضحة أعلاه، فإنها تثير تساؤلا حول ما إذا كان شرط الحد الأدنى للسن لمرشحي الرئيس ونائب الرئيس أن يكونوا ٤٠ عاما أو من ذوي الخبرة كرؤساء إقليميين قد انتهك *مبدأ تحرير العدل*. وفقا للسياطيبي ، فمن المناسب. والسبب هو أن القدرة على قيادة بلد

---

[٢٣٥] نورتشوليس ، *مبادئ الشريعة في حل النزاعات الاقتصادية الشرعية في المحاكم الدينية ، الشركة:* مجلة الكتلة الاقتصادية الشرعية المجلد ٤ العدد ١ ، يونيو ٢٠٢١ e-ISSN ٢٦٢١-٦٠٥١ p-ISSN ٢٦٥٤-٣٩٢٣
https://journal.uir.ac.id/index.php/syarikat/article/download/٨٤٧١/٣٨٢٠/٢٩٢٤٢

[٢٣٦] أحمد إيروان حمزاني ، مبادئ الشريعة الإسلامية: *النظرية والتطبيق في تطوير القانون الإندونيسي* ، (يوجياكارتا: ثافا ميديا ناشر ، ٢٠١٨) ١٦١

[٢٣٧] https://www.nu.or.id/nasional/di-mana-ada-kemaslahatan-di-situ-ada-syariat-islam-٠ogWh

[٢٣٨] https://pku.uin-antasari.ac.id/٢٠٢٣/١١/kaidah-rukhsah-halaqah-bahsul-masail-pku-putra/

أمر لا بد منه لأنه يجلب الراحة وهناك قيم الشريعة القائمة ، وهي حماية البلاد. وبالمثل ، من خلال تحديد صياغة متطلبات الحد الأدنى لسن الخبرة بعد أن عمل كرئيس إقليمي ، كان ذلك أيضا وفقا لقواعد الفقه *ما لا يدراكو كولوهو لا يوراكولو*. إذا لم يتم استيفاء شرط العمر البالغ ٤٠ عاما ، فهناك على الأقل شروط أخرى يمكن استخدامها. بطبيعة الحال، فإن الهدف الذي يتعين تحقيقه هو ضمان أن يكون لدى القائد المحتمل ما يكفي من الخبرة والنضج والقدرة على تنفيذ مهمة صعبة مثل قيادة بلد ما. [٢٣٩]

4 . تطبيق *مبدأ آل* هو ضمن الحد الأدنى لسن الرئيس ونائب الرئيس.

وفقا للإسلام ، أي شيء قانوني ومستقيم ووفقا لشريعة الله هو عادل. يمكن فهم تطبيق مبدأ "العدل" في الحد الأدنى لسن الرئيس ونائب الرئيس في سياق اتخاذ القرار وفقا للقوانين والأحكام المعمول بها في الإسلام. لا يقتصر مفهوم العدالة في الإسلام على التطبيق العادل للقانون فحسب، بل يشمل أيضا المساواة والحكمة والحقيقة في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك في تشكيل القواعد التي تحكم قيادة الدولة. في الإسلام، مبدأ العدالة هو جزء لا يتجزأ من النظام القانوني الذي يتم تطبيقه. العدالة في الإسلام هي سلوك ، أي وضع كل شيء وفقا لنصيبه. يجب ألا تنطبق العدالة على الجميع بالتساوي فحسب ، بل يجب أن تكون ذاتية للغاية ، وبالتالي فإن العدالة في الإسلام هي ما هو تدبير الله. فالعدالة لا تنطبق في سياق إنفاذ القانون فحسب، بل تنطبق أيضا على صنع السياسات والقواعد التي تنطبق في المجتمع. في هذه الحالة ، يجب أن يستند تحديد الحد الأدنى لسن الرئيس ونائب

الرئيس إلى مبدأ العدالة وفقا للقيم الإسلامية. كما يؤكد مفهوم العدالة في الإسلام على أهمية الاهتمام بالصالح العام (مقاصد الشريعة) في صنع القرار.

وهذا يعني أن السياسات المتخذة يجب أن تولي اهتماما للرفاهية والعدالة لجميع الناس ، بغض النظر عن الانحياز إلى مجموعات معينة. في سياق الحد الأدنى لسن الرئيس ونائب الرئيس ، يجب أن تأخذ القرارات المتخذة في الاعتبار قدرات ومؤهلات وإمكانات القادة المحتملين ، فضلا عن تأثيرها على استدامة البلاد ورفاهية الشعب.

وهكذا، فإن تطبيق مبدأ *"العيس"* في الحد الأدنى لسن الرئيس ونائب الرئيس يمكن تفسيره على أنه محاولة لضمان أن يكون القرار متوافقا مع مبادئ العدالة المنصوص عليها في الإسلام، فضلا عن توفير ضمان لاستدامة ورفاهية البلاد وشعبها.

5 . تطبيق مبدأ *المصلحة* على الحد الأدنى لسن الرئيس ونائب الرئيس بعد القرار رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠.

يستند تطبيق مبدأ المصلحة (جلب المصالح ودفع المفاسد) على الحد الأدنى لسن الرئيس ونائب الرئيس بعد القرار رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠ إلى عدة فئات مهمة في طريقة *استنبة الأحكام*.[٢٤٠] إحدى الطرق ذات الصلة هنا هي *المصلحة* ، والتي تعني *" جذب الفوائد ومنع الخسائر"* .

لفهم تطبيقه ، من الضروري أولا تحديد الفئات المدرجة في القانون السياسي والقضائي للحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس من عدة جوانب.

أولا ، من حيث مستوى المصلحة ، فإن الحد الأدنى لسن الرئيس ونائب الرئيس هو ٤٠ عاما أو من ذوي الخبرة في العمل كرؤساء إقليميين مدرج في فئة المصلحة الحجيات ، وهي حاجة أساسية يجب تلبيتها للحفاظ على استدامة واستقرار البلاد. ويهدف الحد الأدنى للسن البالغ ٤٠ عاما أو الخبرة كرئيس إقليمي إلى ضمان تمتع القادة المحتملين بالنضج والخبرة والقدرات الكافية، بحيث يمكن تلبية الاحتياجات الأساسية للقيادة الفعالة والحكيمة.

ثانيا ، من حيث محتوى المصلحة ، فإن هذا القرار مدرج في المصلحة العامة أو المصلحة العامة. ويطبق شرط السن والخبرة هذا على جميع المرشحين لمنصب الرئيس ونائب الرئيس دون استثناء على الرغم من أن المستفيد اليوم هو جبران راكا بومينغراكا ولكن بطبيعته القرار بأن المحكمة الدستورية ذات حجية *مطلقة تجاه الكافة* مما يعني أنها ملزمة لجميع الأطراف. لذلك ، من أجل ضمان أن جميع القادة الوطنيين لديهم القدرة والخبرة الكافية لقيادة البلاد. هذا ليس لصالح مجموعة معينة ، ولكن لصالح الأمة بأكملها.

ثالثا ، من حيث وجود المصلحة ، فإن هذا القرار مدرج في المصلحة المرصالحة ، أي لأنه في القرآن والحديث لا يوجد ناش يذكره أو يحظره على وجه التحديد. ومع ذلك ، فإن هذا الحد العمري والخبرة القيادية يتماشى مع المبادئ الإسلامية التي تؤكد على أهمية النضج والخبرة في القيادة.

رابعا ، من حيث ما إذا كان المصلحة يتغير أم لا ، فإن هذه السياسة مدرجة في المصلحة المغيرة ، وهي فائدة يمكن أن تتغير مع الزمن.

بناء على عدة جوانب من الفئات التي تم شرحها ، يمكن شرحها على النحو التالي:

جدول. تفاصيل القضايا المتعلقة بالحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس

لا.	جوانب	باب	تفسير
١	مستويات المصلحة	مصلح حاجيات	أن السياسة القانونية القضائية التي توفر إلزامية للمشرعين فيما يتعلق بالحد الأدنى لسن ٤٠ عاما لمرشحي الرئاسة ونائب الرئيس أو الذين عملوا كرؤساء إقليميين هي حاجة أساسية يجب تلبيتها للحفاظ على استدامة واستقرار البلاد.
٢	محتويات المصلحة	مصلحه عمة	إن السياسة القانونية القضائية التي تنص على إلزامية للمشرعين فيما يتعلق بالحد الأدنى لسن ٤٠ عاما للمرشحين للرئاسة ونائب الرئيس أو الذين خدموا كرؤساء إقليميين هي في المصلحة العامة (erga Omnes) على الرغم من حقيقة اليوم أن الأكثر استفادة هو جبران راكا بومينجراكا
٣	وجود المصلحة	مصلح مرسل	أن السياسة القانونية القضائية التي تنص على إلزامية للمشرعين فيما يتعلق بالحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس يبلغ من العمر ٤٠ عاما أو شغل منصب رئيس إقليمي لا يوجد ناش يذكر أو يحظر على وجه التحديد في القرآن والحديث.

أن السياسة القانونية القضائية التي توفر إلزامية للمشرعين فيما يتعلق بالحد الأدنى لسن ٤٠ عاما لمرشحي الرئاسة ونائب الرئيس أو الذين عملوا كرؤساء إقليميين هي فائدة يمكن أن تتغير مع الزمن.	مصلحة، مطلقة	ما إذا كان المصلحة يتغير أم لا	٤

المصدر : من إعداد المؤلف

وهكذا، فإن تطبيق مبدأ *المصلحة* على الحد الأدنى لسن الرئيس ونائب الرئيس بعد القرار رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠ يظهر أن هذه السياسة تستند إلى الحاجة الأساسية إلى قيادة مستقرة وذات خبرة، تنطبق على المصلحة العامة، وتعترف بها الشريعة، وتبقى ذات صلة في جميع الأوقات. وهذا يوضح كيف يمكن تطبيق المبادئ الإسلامية في سياق حديث لوضع سياسات تفيد الأمة بأكملها.

بناء على التحليل أعلاه، يمكن استنتاج أن مراجعة السياسة الشرعية حول سياسة القانون القضائي للحد الأدنى لسن الرئيس ونائب الرئيس بعد قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-/٩٠ XXI/٢٠٢٣ بناء على المؤشرات التي قدمها محمد إقبال تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية لأنها لا تتعارض مع مصدر الشريعة الإسلامية، وتمارس مبدأ المساواة، وتفي بمبدأ الوجود، ومبدأ الآدابال، وآداب الحراج، وتلبية المعايير لصالح الشعب.

الفصل الرابع

غطاء

أ. استنتاج

استنادا إلى وصف التحليل الذي قدمه المؤلف أعلاه ، يمكن استنتاج ما يلي:

1 . واجه قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI مشاكل إجرائية في تشكيله ، ولكن من حيث الجوهر ، فإن قرار المحكمة الدستورية رقم ٩٠ / ٢٠٢٣ / PUU-XXI له تقدمية بحيث لا يكون الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس هو فقط حد عمري كمي ولكن أيضا يتم إضافة خيارات أخرى تمثل قيودا نوعية. القانون القضائي السياسة المتعلقة بهذا القرار لها طبيعة *ذات حجية مطلقة تجاه الكافة* بحيث تنطبق على الجمهور وتلزم جميع الأطراف.

2 . إن قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/٩٠ بشأن الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس كما تم تأكيده في قرار المحكمة الدستورية رقم PUU-XXI/٢٠٢٣/١٤١ هو تفويض للمشرعين ، بناء على توصية من المحكمة الدستورية ، وهذا يتماشى مع مبادئ *السياسة* الشرعية. ولا

يتعارض الحكم مع *"المشهد الإسلامي (*مصدر الشريعة الإسلامية"، وتطبيق مبدأ *المساواة*، وتطبيق مبادئ *"السهولة وعدم التعقيد"* ، و"العدل"، و"المصلحة العامة".

ب. اقتراح

واستنادا إلى العرض الذي قدمه صاحب البلاغ في المناقشة أعلاه، هناك عدة اقتراحات بشأن مسألة الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس، على النحو التالي:

1 . من المتوقع أن تستخدم الاقتراحات للأكاديميين المتعلقة بمسألة الحد الأدنى لسن المرشحين للرئاسة ونائب الرئيس كمرجع في دراسة الآثار السياسية والقضائية والقانونية للقرار ، ومن المأمول أن يقوم الأكاديميون بإجراء مزيد من البحوث المتعلقة بهذه القضية القانونية وصياغة تصميم مثالي مع مراعاة الاحتياجات الاجتماعية للمجتمع في إندونيسيا

2 . من المتوقع أن تكون الاقتراحات المقدمة للمشرعين (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والرئيس) المتعلقة بهذه القضية هي أن المشرعين لن يتجاهلوا القرار وأن يتحملوا مسؤولية تنفيذ قرار المحكمة الدستورية من خلال صياغة أو مراجعة القانون المناسب على النحو المنصوص عليه في قرار المحكمة الدستورية رقم ١٤١ / PUU-XXI / ٢٠٢٣.

3 . ومن المتوقع أن تبت المحكمة الدستورية في القضايا بعناية فائقة، لا سيما في القضايا المحفوفة بالأهمية السياسية. وينبغي أن تحافظ المحكمة الدستورية على

مبادئ الاستقلال والنزاهة في كل قرار لضمان اتخاذ القرارات على أساس القانون والعدالة، وليس بسبب الضغط أو النفوذ السياسي. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المحكمة الدستورية إعادة النظر في الجوانب القانونية والاجتماعية والسياسية لكل قرار، بحيث لا تكون القرارات المتخذة عادلة من الناحية القانونية فحسب، بل ذات صلة أيضا بالسياق الاجتماعي والسياسي الأوسع. كما أن الشفافية والمساءلة في عملية صنع القرار مهمان جدا، بما في ذلك تقديم شرح واضح وشامل لأساس الاعتبارات القانونية المستخدمة. ولإثراء الاعتبارات القانونية، يمكن للمحكمة الدستورية التشاور مع الخبراء القانونيين والأكاديميين وغيرهم من أصحاب المصلحة.

ببليوغرافيا

BUKU

Ali, Muhammad Salim. 1989. *Fiqh al-Nidham al-Siyasi Li al-Daulah al-Islamiyah.* Kairo: Dar al-Syuruq.

Al-Quran dan Terjemahanya. Lajnah Pentashihan Mushaf al-Quran : Badan Litbang dan Diklat Kementerian Agama RI

Bambang Sunggono. 2002. *Metodologi Penelitian Hukum*. Jakarta: PT Raja Grafindo Persada.

Djazuli, Ahmad. 2013. *Fiqih Siyasah*. Bandung: Sunan Gunung Jati Pers.

Hakim, Aunul, *Presiden Threshold Determination On Fiqih Siyasah Perspektive, dialektika,* Yogyakarta : Dialektika, 2019

Hamzani, Achmad Irwan. 2018. *Asas-asas Hukum Islam: Teori dan Implementasinya dalam Pengembangan Hukum Indonesia. Yogyakarta:* Penerbit Thafa Media.

I Made Pasek Diantha. 2016. *Metodologi Penelitian Hukum Normatif Dalam Justifikasi Teori Hukum.* Jakarta: Kencana.

Johnny Ibrahim. 2005. *Teori Dan Metodologi Hukum Normatif.* Malang: Bayumedia Publishing.

Margono. *Asas Keadilan, Kemanfaatan dan Kepastian Hukum* dalam Putusan Hakim. Jakarta: Sinar Grafika, 2012.

Peter Mahmud Marzuki. 2016. *Penelitian Hukum. Jakarta: Kencana Prenadamedia* Group.

Peter Marzuki. 2016. *Penelitian Hukum Edisi Revisi. Surabaya*: Prenadamedia Group.

Pusat Kajian dan Penelitian Dewan Perwakilan Rakyat Republik Indonesia (Pusdik MKRI). "Radian Salman, Prinsip-Prinsip Konstitusional, Interpretasi

Putra Jaya, Nyoman Serikat. 2006. *Politik Hukum*. Semarang: Badan Penerbit Universitas diponorogo.

Rachman, Irfan Nur. 2020. *Politik Hukum Yudisial Sumber Pembangunan Hukum Nasional.* Jakarta: Rajawali Pers.

Soejono Soekamto dan Sri Mamudji. 1985. *Penelitian Hukum Normatif Suatu Tinjauan Singkat.* Jakarta: PT. Raja Grafindo Persada.

Sugiyono. 2017. *Metode Penelitian Kuantitatif dan Kualitatif*. Bandung: Penerbit Alfabeta.

Syekh Abdul Wahab Khallaf. 1993. *Ilmu Usul Fiqih*. Jakarta: PT. Rineka Cipta.

Wahyudin Darmalaksana. 2022. *Metodologi Penelitian Hukum Islam*. Bandung: Sentra Publikasi Indonesia.

JURNAL

Anugrah Dwi. "Makna Indonesia Sebagai Negara Hukum." Program Pascasarjana Universitas Muhammadiyah Sumatera Utara. Diakses pada 26 Juni 2023. https://pascasarjana.umsu.ac.id/makna-indonesia-sebagai-negara-hukum/.

Arifin, Bustanul. "Kewewenangan Mahkamah Konstitusi dalam Pembubaran Partai Politik di Indonesia." Al-Qānūn: Jurnal Pemikiran dan Pembaharuan Hukum Islam 23, no. 1 (Juni 2020): 25-42. https://jurnalfsh.uinsby.ac.id/index.php/qanun/article/download/998/753/4255.

Batarbutar, Elisabeth Nurhaini. 2018. Metode Penelitian Hukum Langkah-Langkah Untuk Menemukan Kebenaran Dalam Ilmu Hukum. Bandung: Pt. Refika Aditama.

Febriansyah, Ferdi, dan Sugeng Prayitno. 2023. "Analisis Hukum Terhadap Putusan Mahkamah Konstitusi Nomor 90/Puu-Xxi/2023 Tentang Batas Usia Capres Dan Cawapres." JURNAL MITRA INDONESIA 2 (3): 1-16. https://jurnal.mitrasmart.co.id/index.php/jm/article/view/55

Ferdi Febriansyah dan Sugeng Prayitno. 2023. "Analisis Hukum Terhadap Putusan Mahkamah Konstitusi Nomor 90/Puu-Xxi/2023 Tentang Batas Usia Capres Dan Cawapres." JURNAL MITRA INDONESIA 2 (3): 1-16. https://jurnal.mitrasmart.co.id/index.php/jm/article/view/55.

Gaffar, Janedjri M. "Kedudukan, Fungsi, dan Peran Mahkamah Konstitusi dalam Sistem Ketatanegaraan Republik Indonesia." Mahkamah Konstitusi Republik Indonesia, 2009. https://www.mkri.id/public/content/infoumum/artikel/pdf/makalah_makalah_17_oktober_2009.pdf.

Kartono. 2011. Politik Hukum Judicial Review di Indonesia. Jurnal Dinamika Hukum Vol. 11 Edisi Khusus Februari 2011. https://dinamikahukum.fh.unsoed.ac.id/index.php/JDH/article/download/258/250

Kurniawan, Yahya Lutfi, Cleo Farrel Piyantoni, Ruchyat Angga Permana, dan Niluh Ketut Candra Kasih. 2024. "Analisis Yuridis Dissenting Opinion Putusan Nomor 90/PUU-XXI/2023 Mahkamah Konstitusi terkait argumen Open Legal Policy dan Etika Hakim Mahkamah Konstitusi." Jurnal Multidisiplin Ilmu. https://gudangjurnal.com/index.php/gjmi/article/view/180

Kurniawan, Yodi Achmad, dan Mukhlis Al Huda. "Politik Hukum Yudisial dalam Putusan Mahkamah Konstitusi (Studi Kasus Putusan Mahkamah Konstitusi Nomor 91/PUU-XVIII/2020 Undang-Undang Cipta Kerja)." Jurnal Kewarganegaraan 6, no. 2 (September 2022). https://journal.upy.ac.id/index.php/pkn/article/view/4013/pdf.

M. Asro. "Kewenangan Mahkamah Konstitusi Dalam Undang-Undang Dasar Negara Republik Indonesia Tahun 1945." Jurnal Adliya 11, no. 2 (Juni 2017). https://doi.org/10.15575/adliya.v11i2.4857.

Mahkamah Konstitusi Republik Indonesia. "Profil Mahkamah Konstitusi." Diakses pada 26 Juni 2023. https://www.mkri.id/index.php?page=web.ProfilMK&id=1&menu=2.

Merah Putih. "Gus Zaim soal Putusan MK: Dalam Syariat Islam Tidak Ada Batas Usia Bagi Pemimpin." https://www.detik.com/jatim/berita/d-6991254/gus-zaim-soal-putusan-mk-di-islam-pemimpin-tak-ada-batas-usia Diakses pada 19 Oktober 2023.

Muhaimin. 2020. Metodologi Penelitian Hukum. Mataram: Mataram University Press.

Muhammad Sidiq Armia. 2022. Penentuan Metode & Pendekatan Penelitian Hukum. Banda Aceh: Lembaga Kajian Konstitusi Indonesia (LKKI), Fakultas Syariah dan Hukum Universitas Islam Negeri Ar-Raniry Banda Aceh.

Muhdar Muhdar Tri Susilowati. 2023. "Analisis Yuridis Putusan Mahkamah Konstitusi Tentang Penetapan Pasangan Calon Presiden dan Wakil Presiden Terhadap Penegakan dan Kepastian Hukum di Indonesia." Perkara: Jurnal Ilmu Hukum dan Politik 1 (4): 1-20. https://www.journal.stekom.ac.id/index.php/PERKARA/article/view/1494.

Mukti Ali. 1990. Ijtihad dalam Pandangan Muhammad Abduh, Ahmad Dakhlan dan Muhammad Iqbal. Jakarta: PT Bulan Bintang.

Nala Syandhira Suzeeta dan Kayus Kayowuan Lewoleba. 2023. "Pelanggaran Kode Etik oleh Hakim Mahkamah Konstitusi Terkait Dengan Putusan Mahkamah Konstitusi Nomor 90

Norcholis. 2021. "Prinsip-Prinsip Syariah Dalam Penyelesaian Sengketa Ekonomi Syariah Di Pengadilan Agama." Syarikat: Jurnal Rumpun Ekonomi Syariah

Vol. 4 No. 1 (Juni): p-ISSN 2654-3923 e-ISSN 2621-6051. https://journal.uir.ac.id/index.php/syarikat/article/download/8471/3820/29242

Putri, Intan Permata, dan Mohammad Mahrus Ali. "Karakteristik Judicial Order dalam Putusan Mahkamah Konstitusi dengan Amar Tidak Dapat Diterima." Jurnal Konstitusi 16, no. 4 (Desember 2019). https://jurnalkonstitusi.mkri.id/index.php/jk/article/download/16410/pdf/3254.

Putri, Welda Aulia, dan Dona Budi Kharisma. "Mahkamah Konstitusi Dalam Sistem Republik Indonesia." Jurnal Demokrasi Dan Ketahanan Nasional 1, no. 4 (2022): 671. https://doi.org/10.13057/souvereignty.v1i4.107.

Rio Subandri. 2024. "Tinjauan Yuridis Putusan Mahkamah Konstitusi Nomor 90/PUU-XXI/2023 Tentang Persyaratan Batas Usia Pencalonan Presiden Dan Wakil Presiden." Jurnal Kajian Ilmu Hukum Dan Politik 2 (1): 1-22. https://doi.org/10.51903/jaksa.v2i1.1512.

Rizki, Yudistira Abdi. "Struktur Organisasi Kemahasiswaan Berdasarkan Keputusan Dirjen Pendis Nomor 4961 Tahun 2016 Perspektif Teori Trias Politika." Maliki Interdisciplinary Journal 2, no. 3. http://urj.uin-malang.ac.id/index.php/mij/article/view/4875.

Sari, Mulia, Zahlul Pasha Karim, dan Muhammad Siddiq Armia. "Analisis Siyāsah Qaḍhā'iyyah Terhadap Pemberhentian Presiden Melalui Mahkamah Konstitusi." JAPHTN-HAN 7, no. 1 (2023): 37-62. https://doi.org/10.55292/japhtnhan.v2i1.56.

Subiyanto, Achmad Edi. "Mendesain Kewenangan Kekuasaan Kehakiman Setelah Perubahan UUD 1945." Jurnal Konstitusi 9, no. 4 (Desember 2012). https://jurnalkonstitusi.mkri.id/index.php/jk/article/view/944.

Suryana. 2010. Metodologi Penelitian. Bandung: Universitas Pendidikan Indonesia. https://simdos.unud.ac.id/uploads/file_penelitian_1_dir/23731890cdc8189968cf15105c651573.pdf.

Suzeeta, Nala Syandhira, dan Kayus Kayowuan Lewoleba. 2023. "Pelanggaran Kode Etik oleh Hakim Mahkamah Konstitusi Terkait Dengan Putusan Mahkamah Konstitusi Nomor 90 X 061/PUU-XX/2023." Jurnal Konstitusi.

Syamsudin, M. "Keadilan Prosedural dan Substantif dalam Putusan Sengketa Tanah Magersari, Kajian Putusan Nomor 74/PDT.G/2009/PN.YK." Jurnal Yudisial 7, no. 1 (April 2014): 18-33. https://jurnal.komisiyudisial.go.id/index.php/jy/article/download/91/75.

Yahya Lutfi Kurniawan, Cleo Farrel Piyantoni, Ruchyat Angga Permana, dan Niluh Ketut Candra Kasih. 2024. "Analisis Yuridis Dissenting Opinion Putusan

Nomor 90/PUU-XXI/2023 Mahkamah Konstitusi terkait argumen Open Legal Policy dan Etika Hakim Mahkamah Konstitusi." Jurnal Multidisiplin Ilmu. https://gudangjurnal.com/index.php/gjmi/article/view/180.

Yudesman. 2014. "Prinsip-Prinsip Dan Kaidah-Kaidah Hukum Islam." Jurnal Hukum Islam Vol. 11 (Juli): ISSN: 1858-1099. https://media.neliti.com/media/publications/559854-prinsip-prinsip-dan-kaidah-kaidah-hukum-423692d6.pdf

Dll.

INTERNET

Nu Online, "Akad Leasing dalam Logika Fiqih Muamalah." https://nu.or.id/ekonomi-syariah/akad-leasing-dalam-logika-fiqih-muamalah-10Z0N Diakses pada 25 Agustus 2027.

NU Online, Peran Pemuda bagi Bangsa Menurut Islam." https://islam.nu.or.id/sirah-nabawiyah/peran-pemuda-bagi-bangsa-menurut-islam-y4sZr Diakses pada 16 Agustus 2022.

NU Online, Tiga Tanda Seorang Anak Dikatakan Baligh." https://islam.nu.or.id/syariah/tiga-tanda-seorang-anak-dikatakan-baligh-ZOGmU Diakses pada 25 Agustus 2027.

AL Fattah Global Islamic Boarding School. "Umur 40 Tahun Dalam Perspektif Al Qur'an." https://alfattah.sch.id/category/artikel/ Diakses pada 15 Januari 2023.

Website MK. "Putusan MK Merupakan Bagian dari Politik Hukum Yudisial." Diakses pada 21 November 2021. https://www.mkri.id/index.php?page=web.Berita&id=17751&menu=2.

Dll.

PERATURAN PERUNDANG-UNDANGAN

Undang-Undang Dasar Tahun 1945.

Undang-undang Nomor 7 tahun 2017 tentang Pemilihan Umum (Lembaran Negara Republik Indonesia Tahun 2017 Nomor 182, Tambahan Lembaran Negara Republik Indonesia Nomor 6109).

Undang-Undang Nomor 48 Tahun 2009 Tentang Kekuasaan Kehakiman (Lembaran Negara Republik Indonesia Tahun 2009 Nomor 157)

Undang-Undang Nomor 24 Tahun 2003 tentang Mahkamah Konstitusi (Lembaran Negara Republik Indonesia Tahun 2003 Nomor 98, Tambahan Lembaran Negara Republik Indonesia Nomor 4316), yang telah diubah beberapa kali terakhir dengan Undang-Undang Nomor 7 Tahun 2020 Tentang Perubahan Ketiga Atas Undang-Undang Nomor 24 Tahun 2003 Tentang mahkamah Konstitusi (Lembaran Negara Republik Indonesia Tahun 2020 Nomor 216, Tambahan Lembaran Negara Republik Indonesia Nomor 6554)

Putusan Mahkamah Konstitusi Nomor 90/PUU-XXI/2023

Putusan Mahkamah Konstitusi Nomor 29/PUU-XXI/2023;

Putusan Mahkamah Konstitusi Nomor 51/PUU-XXI/2023;

Putusan Mahkamah Konstitusi Nomor 55/PUU-XXI/2023;

Putusan Mahkamah Konstitusi Nomor 141/PUU-XXI/2023;

Peraturan Komisi Pemilihan Umum Nomor 23 Tahun 2023 tentang Perubahan atas Peraturan Komisi Pemilihan Umum Nomor 19 Tahun 2023 tentang Pencalonan Peserta Pemilihan Umum Presiden dan Wakil Presiden.

BIOGRAFI PENULIS

Data Pribadi

Nama Lengkap : Yudistira Abdi Rizki
NIM : 200203110012
Tempat/Tgl Lahir : Sukabumi/ 17 Maret 2001
Alamat : Kp. Cicewol Rt. 02/ RW. 01 Desa Mekarsari Kec. Cicurug Kab. Sukabumi

Riwayat Pendidikan

Formal :

- SDN Cicewol
- SMP Negeri 1 Cicurug
- MAN 1 Sukabumi

Non Formal :

- Pondok Pesantren Badrus Sholih
- Pondok Pesantren An-Nizomiyah
- Mahad Sunan Ampel Al-Aly UIN Malang
- Pondok Pesantren Miftahul Huda, Malang

Pengalaman Organisasi

- Founder sekaligus Ketua Umum Law Student Mootcourt Fakultas Syariah 2022-2023
- Staff Ahli Advokasi Senat Mahasiswa Universitas (SEMA-U) UIN Malang 2023
- Paralegal Lembaga Bantuan Hukum Nahadhatul Ulama Kota Malang, 2023
- Jurnalis Fakultas Syariah UIN Malang 2023

- Dinas Sosial dan Politik, Bidang Kajian Isu dan Strategis Dewan Eksekutif Mahasiswa (DEMA) Fakultas Syariah UIN Malang 2022-2023
- Pengurus Jamiyah Sunan Gunung Dzati Pondok Pesantren Miftahul Huda 2022-2023
- Divisi Pesantren Virtual Unit Turots dan Tahfidz Fakultas Syariah UIN Malang 2021-2022
- Anggota Unit International Class Program (ICP) Fakultas Syariah UIN Malang 2021
- Musyrif Divisi Kesantrian Mahad Sunan Ampel Al-Aly UIN Malang Mabna Al-Muhasibi Tahun 2021-2022
- Dewan Takmir Masjid Misbahul Munir Dinoyo Tahun 2021
- Ketua Departement Intelektual Keluarga Besar Mahasiswa Bidikmasi UIN Malang 2021
- Ketua Angkatan Musyrif/ah, BTQ, GTA dan Takmir (ANDROMEDA) Angkatan 2020
- Divisi Khitobah JDFI (Jam'iyah Da'wah Wal Fan Islami) MSAA 2021-2022
- Wakil Ketua Angkatan Keluarga Mahasiswa dan Pelajar Jawa Barat UIN Malang 2020
- Wakil Ketua 1 Sukabumi Foundation Tahun 2020
- Pendiri Forum Mahasiswa Islam Cendekia (FMIC) Indonesia 2020
- Wirausaha Xia Dimsum 2023
- Dll.

Prestasi Yang Pernah Dicapai

- Juara 1 lomba Debat Konstitusi GPHS Fakultas Syariah 2021
- *Most Friendly Musyrif Awards* Muhasibi Tahun 2022
- Friendly committee Awards di Sekolah Peradilan Lasmout 2023
- Naskah Jurnalis terbaik Fakultas Syariah 2022

Kegiatan /Pelatihan/Pemateri/Magang

- Pelatihan Legal Drafting Tingkat Nasional yang diselenggarakan Biro Hukum Kementerian Agama Republik Indonesia 2023
- Pelatihan Moot Court Nasional di UIN Alaudin Makassar, 2023
- Pelatihan Peradilan Semu Law Student Moot Court 2023
- Pelatihan Paralegal dan Advokasi LPBH NU Kota Malang 2023
- Pemateri *Hukum Adat Suku Sunda Sebagai Living Law di Jawa Barat* dalam Kegiatan Diklat Kamapa Jawa Barat 2024.

- Pemateri *Empat Pilar Kebangsaan* di Upgrading Law Student Moot Court 2024
- Magang di Dewan Perwakilan Rakyat Daerah Kabupaten Malang 2023
- Magang di LPBH NU Kota Malang
- Dll

Publikasi Karya Ilmiah

- The implementation of the world class university values using the balanced scorecard in the international campuses: a comparative study between Indonesia and Korea, [241]
- Struktur Organisasi Kemahasiswaan Berdasarkan Keputusan Dirjen Pendis Nomor 4961 Tahun 2016 Perspektif Teori Trias Politika, Maliki Interdisciplinary Journal 2 ,2024
- Konstitusionalitas Batas Usia Kepala Daerah Berdasarkan Putusan MA Nomor 23 P/HUM/2024 Perspektif *Maslahah Mursalah*
- Analisis Peraturan Pemerintah Nomor 21 Tahun 2024 Tentang Penyelenggaraan Tabungan Perumahan Rakyat : Perspektif Kaidah Fiqih *Dar ul Mafasid Wajalbil Mashalih*
- Analisis Yuridis Peraturan Pemerintah Nomor 25 Tahun 2024 Tentang Pemberian Izin Tambang Ormas Perspektif *Siyasah Syariyyah*
- *Desaign Constituendum* Pengujian Formil Putusan Mahkamah Konstitusi yang Abnormal Perspektif Hukum Progresif dan *Siyasah Qadhaiyyah*
- *Dll.*

[241] Sudirman Hasan, Ramadhita, Yayuk Windhari, Yudistira Abdi Rizki, Park InMyoung, Park Heum k (2023) *The implementation of the world class university values using the balanced scorecard in the international campuses: a comparative study between Indonesia and Korea*. Research Report. UIN Maulana Malik Ibrahim Malang, Malang. http://repository.uin-malang.ac.id/16728/